

كتاب مراتب الاجماع

في العبادات والاعتقادات تأليف الامام

الارواح ناصر السنة ابي محمد علي

احمد بن سعيد بن حزم بن صالح

بن غالب بن خلف بن معدان

الفارسي صوابه الله عليه

رقم المكتبة  
٢٩١٢

مكتبة  
الشيخ / محمد نصيف



هذا الكتاب من مقتنيات  
الجامعة خزانة  
تحتفظ به  
عبد عاقل بن محمد بن صالح

١٩٧٦  
مكتبة  
الشيخ / محمد نصيف

مكتبة  
الشيخ / محمد نصيف  
١٩٧٦

من الاحكام والعبادات لا سبيل الى وجود فسمى الاجماع لا في جوامعها ولا في افرادها (١) ونحن  
ممثلون منها مثلاً وذلك مثل زكاة الفطر فان قوماً قالوا هي فرض وقوم قالوا ليست فرضاً  
وقال قوم هي منسوخة ومثل زكاة العروض المتخذة للتجارة فان قوماً قالوا الزكاة فيها واجبة  
وقال آخرون لا زكاة فيها ثم اختلف موجبوا الزكاة فيها ايضاً اختلافاً لا سبيل الى الجمع بينهم فيه  
فقال بعضهم يخرج من اثمانها وقال آخرون يخرج من اعيانها ومثل هذا كثير فلما كان من هذا  
النوع فليس هذا الكتاب مكان ذكره وفي مواضع اخر ان اعاننا الله بقوة من قبله وتأيد  
وامدنا بعمر وفراغ فسنجمع كل صنف منها في مكان هو املك به ان شاء الله وما توفيقتنا  
الا بالله وها هنا نحو من اثناء الاجماع ليس هذا المكان مكان ذكره وهون يختلف العلماء  
في مسئلة ما فيبيحها قوم ويحظرها آخرون او يوجبها قوم ولا يوجبها آخرون ولا بد ان يكون  
الحق في قول احدهم وسائرهم مبطلون ببرهان سمعي او برهان عقلي شرطي اذا تَقَصَّيْتُ اقسام  
المقالة على استيعاب وثقة وصحة فيكون حينئذ اجماع المحققين في تلك المسئلة اجماعاً  
صحيحاً مرجوعاً اليه مسصحباً فيما اختلف فيه منها ما لم يمنع من شيء من ذلك نص وذلك  
كاجماع القائلين بالمساقاة والمزارعة على اباحة شيء من فروعها فيوقف فهذه وجوه الاجماع  
التي لا اجماع سواها ولا يقوم حجة من الاجماع في غيرها البته وقد ادخل قوم في الاجماع ما ليس  
فيه وقوم عدوا قول الاكثر اجماعاً وقوم عدوا ما لا يعرفون فيه خلافاً اجماعاً وان لم يقطعوا على  
انه لا خلاف فيه وقوم عدوا قول صاحب المشهور المنتشر اذا لم يعلموا له من الصحابة مخالفاً وان  
وجد اختلف من التابعين فمن بعدهم فعده اجماعاً وقوم عدوا قول صاحب الذي لا يعرفون  
له مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم وان لم يشتهر ولا انتشر وقوم عدوا قول اهل المدينة اجماعاً  
وقوم عدوا قول اهل الكوفة اجماعاً وقوم عدوا اتفاق العصر الثاني على احد قولين او اكثر كانت  
للعصر الذي قبله اجماعاً وكل هذه آراء فاسدة ولنقضها مكان آخر ويكفي من فسادها انهم  
تخبرهم بتركون في كثير من مساليلهم اجماعاً ما ذكروا انه اجماع وانما انحوا الى تسمية ما ذكرنا اجماعاً



عناداً منهم وشغباً عند اضطراب الحجة والبراهين لهم الى ترك اعتبارهم بالفاسدة وايضاً  
فانهم لا يكفون من خالفهم ومن شرط الاجماع الصحيح ان يكفر من خالفه بـ الاختلاف من احد من  
المسلمين في ذلك فلو كان ما ذكره اجماعاً لكفر مخالفوهم بل لكفرناهم لانهم يخالفونها كثيراً  
ولبيان كل هذا مكان آخر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقوم قالوا الاجماع هو اجماع  
الصحابة رضي الله عنهم فقط وقوم قالوا اجماع كل عصر اجماع صحيح اذ لم يتقدم قبله في تلك المسألة  
خلاف وهذا هو الصحيح لاجماع الامة عند التفصيل عليه واحتجاجهم به وترك ما أصابوه له  
والاختلاف بين احد في ان ينظر جميع القرون التي لم تتخلق بعد لعرف اقوالهم باطل لا معنى له  
وانما اختلفوا على القولين اللذين قدمنا وقوم اخرجوا من الاجماع ما هو اجماع صحيح فقالوا لواجتمع  
اهل العصر كلهم على قولنا ثم بدا لاحد منهم عنه فله ذلك وله برهين واضحة لها مكان آخر  
ان شاء الله بل اذا صح الاجماع فقد بطل الاختلاف ولا يبطل ذلك الاجماع ابداً وقوم قالوا من صحبنا  
الاجماع لا يكون الا من توقيف من النبي صلى الله عليه وسلم وقوم قالوا الاجماع قد يكون من قيس وهذا باطل  
وقوم قالوا الاجماع يكون من وجهين اما من توقيف منقول النبي معلوم واما من دليل من توقيف  
منقول النبي معلوم ولكن اذا صح الاجماع فليس علينا طلب الدليل اذ الحجة بالاجماع قد لزمت  
وهذا هو الصحيح وقوم من صحبنا قالوا اذا اتفقت طائفة على مسلمتين فصح قولهم في حديثهما  
بدليل وجب ان الاخرى صحيحة وهذا غير ظاهر وليس له في الاجماع طريق لما ننبه في غير  
هذا المكان وصفة الاجماع هو ما يتيقن انه لا خلاف فيه بين احد من علماء الاسلام ونعلم  
ذلك من حيث علمنا الاخبار التي لا يتنازع فيها سند مثل ان المسلمين خرجوا من ايجاز واليمن  
فففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام وان بنى امية ملكوا دهر طويلاً ثم ملك بنو العباس  
وانه كانت وقعت صفين والحرة وسائر ذلك مما يعلم بيقين وضروقة وانما نفى بقولنا  
العلماء من حفظ عنه الفتيا من الصحابة والتابعين وتابعيهم وعلماء الامصار وائمة اهل الحديث  
ومن تبعهم رضي الله عن جميعهم ولست ننفى ابا الرهيدل ولا ابن الاصم ولا بشر بن المعتمر

ولا ابراهيم بن سيار ولا جعفر بن حرب ولا جعفر بن ميثم ولا ثمامة ولا ابا غفار ولا الرقاش  
ولا الازارقة والمصفية ولا جهال الاباضية ولا اهل الرض فان هاولا لم يتعنوا من  
تشقيف الآثار ومعرفة صحيحها من سقيمها ولا البحث عن احكام القرآن لتمييز حق الفتيان من باطلها  
بطرف محمود بل استغلوا عن ذلك بالجدال في اصول الاعتقادات ولكل قوتهم ونحن وان كنا  
لا نكفر كثيراً ممن ذكرنا ولا نفسق كثيراً منهم بل نتولى جميعهم حاشي من اجعت الامة على كفيرو  
منهم فاننا تركناهم لاحد وجهين اما لمجملهم بحرد الفتيان والحديث والآثار واما لفسق ثب  
عن بعضهم في افعالهم ومجونه فقط كما نفعل نحن بمن كان قبلنا من اهل نخلتنا جاهلاً او ماجناً  
ولا فرق والله تعالى التوفيق ولسنا نخرج من جملة العلماء من ثبتت عدلته ونحذ عن جرد الفتيان  
وان كان مخالفاً لنخلتنا بل نعتد بخلافه كسائر العلماء ولا فرق كعمرو بن عبيد ومحمد بن اسحق  
وقادة بن دعامة السدوسي وشبابة بن سوار والحسن بن يحيى وجابر بن زيد ونظر ابيهم وان كان  
فيهم القدرت والشيعة والاباضية والمرجى لانهم كانوا اهل علم وفضل وخير واجتهاد رحمهم الله  
وغلط اولاً بما خالفوا فيه لغلط سائر العلماء في التحريم والتحليل ولا فرق وانما نخل في هذا الكتاب  
الاجماع التام الذي لا يخالف فيه البتة الذي يعلم كما يعلم ان الصبح في الامن ركعتان  
وان شهر رمضان هو الذي بين شوال وشعبان وان الذي في المصاحف هو الذي انى به محمد صلى الله  
عليه وسلم واخبرانه وحى من الله وان في خميس من الابرشاة ونحو ذلك وهي ضرورة تقع  
في نفس الباحث عن اخبار المشرف على جوه نقله اذا اقتبعا المرء من نفسه في كل ما يمت به من حوال  
دنياه واهل زمانه وجه ثابتاً مستقراً في نفسه وما توفيقنا الا بالله

كتاب الطهارة

اجمعت الامة على ان استعمال الماء الذي لم يبل فيه ولا كان سوياً حايض ولا كافراً ولا جنب  
ولا من شرب ولا من غير ذلك ولا سوحيون غير الناس وغير ما يوكلكم ولا خالطته  
نخاسته وان لم تطهر فيه او ظهرت على اخذ فرم فيما ينحس من حيوان او ميت ولا كان اجناً



متغيراً من ذاته وان لم يكن من شئ حله ولامات فيه ضيق ولا حوت ولا كان فضل متوضي من حدث  
او مغتسل من واجب ولا استعمال بعد ولا توضأت من امرأة ولا تطهرت منه ولم يمشي ولا سحر  
ولم يؤخذ من بحر ولا غضب ولا ادخل فيه القام من نومه برة قبل ان يغسلها ثلاثاً ولا حل في شئ  
طاهر فخالطه غير تراب عنصره فظفر فيه ولا بل في خبز ولا توضأ فيه ولا به انسان ولا اغتسل  
ولا وضأ شيئاً من اعضائه برفيد الوضوء والغسل حلو كان ادمراً او ملجأ او رعا فافترض على الصحيح  
الذي نجده ونقد على استعماله ما لم يكن محضرة بنيد وهذا في الماء غير الجارح . فاما الجارح  
فاتفقوا على جوار استعماله ما لم يظهر فيه نجاسة واتفقوا ان الماء الذي اذا كان من الكثرة بحيث اذا خرد  
وسطه لم يتحرك طرفاه ولا شئ منها فانه لا ينجسه شئ الا ما غير لونه او طعمه او رائحته .  
واجمعوا انه لا يجوز وضوء بشئ من المايعات وغيرها حاشى الماء والبنيد . واختلفوا هل يجوز ان  
يتوضأ الرجل والمرأة معاً ام لا يجوز ذلك . واتفقوا في جواز توضي الرجل والمرأتين معاً .  
واجمعوا ان من توضأ وتطهر بالماء كما وصفنا وان كان محضرة بنيد فمقدادى عليه . واتفقوا على  
ان المريض الذي يتأذى بالماء ولا يججد الماء مع ذلك ان الستم له بدل الوضوء والغسل . واتفقوا على ان المسافر  
سفره تقصر فيه الصلاة اذا لم يقدر على ماء اصلا وليس بقرنه ماء اصلا ان له ان يتم بدل الوضوء للصلاة  
فقط . واتفقوا على ان من غسل يديه ثلاثاً ثم مضى ثلاثاً ثم استنشق ثلاثاً ثم استنشق ثلاثاً  
ثم غسل وجهه كله على ما نصفه بعد هذا وخلل شعره وحجته بالماء وغسل اذنيه باطنهما وظاهرهما وجميع شعره  
حتى انتهى روى الوضوء للصلاة قبل دخوله فيه ومع دخوله فيه وسعى الله ولم يقدم مؤخر كما ذكرنا ولا فرق  
بين غسل شئ من ذلك ونقل الماء بيه الى جميع الاعضاء التي ذكرنا تحريدا لكل عضو منها انه قد ادق  
ما عليه في الاعضاء المذكورة . واتفقوا على ان من غسل الوجه من اصل منابت الشعر في الحاجبين  
الى اصول الاذنين الى آخره قد فرض على من لا حجة له . واتفقوا على ان من غسل من ذوى النما  
وجهم من اصول منابت الشعر في اعلى الجبهة فكما ذكرنا فين لا حجة له وخلل جميع كجته بالماء وامر  
الماء على جميعها حيث بلغت وغسل باطن اذنيه وظاهرهما انه قد غسل وجهه وادى ما عليه .  
واتفقوا ان يغسل الذراعين الى مشد المرفقين فرض في الوضوء . واتفقوا على ان يغسلها

وغسل مرتين وخلل اصابعه بالماء وما تحت الخاتم فقد أتم ما عليه في الدرعين . وانفقوا ان من  
 مسح بعض الراس بالماء غير معين لذلك البعض فرض . وانفقوا ان من مسح جميع راسه فاقبل وادبر  
 ومسح اذنيه وجميع شعره فقد أدى ما عليه . وانفقوا ان اساس الرجلين المكثوفين الماء من وضوء  
 فرض . واختلفوا اتمسح ام تعسل . وانفقوا على ان الوضوء مرة مرة مسبعة في الوجه والذراعين  
 والرجلين بحزني . وانفقوا على ان الزيادة على الثلث لا معنى لها . وانفقوا على ان اساس الجسد  
 كله والرأس في الغسل مما يوجب الغسل على اختلافهم فيما يوجب الماء على ما ذكرنا انفاقهم على ايجاب  
 الوضوء عليه وبذلك الصفة من الماء مرض ثم اختلفوا ابتداء ام بصت او غمس . وانفقوا  
 ان من اغتسل لاي يوجب الغسل فوضوءا على حسب ما ذكرنا من الوضوء الذي ذكرنا الاتفاق على انه  
 يحزى نعم صب الماء الذي ذكرنا انه يحزى على جميع جسده وراسه واصول شعره وذلك كل ذلك  
 اوله عن اخره ولم يترك من كل ذلك مكان شعرة فافرقها ولم يحدث شيئا ينقص الوضوء قبل تمام  
 جميع غسله ونوى الغسل لما اوجب عليه فقد اجزاه . انفقوا على ان الماء الذي حلت فيه نجاسة فاحالت  
 اوبه او طعمه فان شره لغير ضرورة والطهارة بعثي كل حال لا يجوز من ذلك على عظيم اختلافهم  
 في النجاسات . وانفقوا على ان بول ابن آدم اذا كان كثيرا ولم يكن كروسا لم يوجب نجاسة . واختلفوا  
 . انفقوا على ان الكثير من الدم اى دم كان حاشي دمل السمك وما لا يسيل دمل نجس . واختلفوا  
 في حد الكثير من الظفر الى نصف النوب . وانفقوا على ان كل النجاسة وسننها حرام حاشي  
 البديد المسكر . وانفقوا على ان ما لم يكن بولاً ولا رجيعاً حاشي ما خرج من بغوث او نخل  
 او دباب ولا خمر ولا ما تولد منها ولا مسه ولا ما اخذ منها ولا ما اخذ من تحت حاشي الوضوء  
 والوبر والشعر ما نوى كل لحم ولا كلباً ولا حيواناً لا يوكل لحمه من سبع او غيره ولا عاب بالابوك ولا صليبا  
 ولا قينا ولا قينا ولا دمياً ولا بصدا ولا مخاطاً ولا قلساً ولا ماسية من كل ما ذكرنا فانه  
 طاهر . وانفقوا على ان الاستنجاء بالنجاسة وبكل طاهر ما لم يكن طعماً او رجيعاً او نجساً  
 او جلاً او عظماً او فحماً او حممة جائز . وانفقوا على ان كل من صلى قبل تمام فرض وضوءه  
 او تيممه ان كان من اهل التيمم ان صلواته باطلة ناسيا كان او عامداً اذ اسقط عضو كاملاً



واختلفوا فيما سقط بعض عضو ناسياً ينقص من صلاته بقبضه ام لا . واتفقوا على ان البول  
من غير المستكح به وان الغسوة والضرط اذا خرج كل ذلك من الذكر وان اليلاج الذكر في فرج المرأة باختيار الرجل  
ينقص الوضوء بنسيان كان ذلك او بعد . وكذلك ذهاب العقل وسكر او غم او جنون . واتفقوا  
على ان ما عدا ما ذكرنا وما عدا مس المرأة الرجل والرجل المرأة ذى عضو تامسا وكيف تامسا وما عدا مس  
العرج والدر والذكر والابط ومسل الصليب ومسل الابط والاذنان والكلى القبية ونظير الشهوة فخرج  
الدم حيث ما خرج وذبح الحيوان وماء الجسد والقيء والغسل والقيح وقلع الضرس واشتداد الشعر والفتحة  
في الصلابة وفرقة البطن في الصلاة واكل ما امت المذرة او شربه وكسب الابل وكسب ثوبها والنوم والودئ  
والمدئ او لمساً على ثوب او غير ثوب للشهوة خرج من احدي المحرمين من ردود اوصى او غير ذلك  
او شئ قطر فيهما او دخل او رجع او بدلا او منيا خرج من غير محرم المعهود او حلق شعر او قص ظفر  
او خلع خف او عمامة او كحل او كحل عوراء او ذى سمل او حمل ميت او طوى ثياباً رطبة  
فانه لا يوجب وضوءاً . واتفقوا على ان خروج الجنابة في نوم او يقظة من الذكر بلذة لغير مغلوب  
باستكاح او مضروب وقبل ان يغتسل للجنابة فانه يوجب غسل جميع الاراس والجسد . واتفقوا  
على ان الدم الاسود الخارج في ايام الحيض من فرج المرأة التي من كانت في مثل سنه احيات يوجب الغسل  
على المرأة . واتفقوا على ان ما عدا الامناء والايلاج في فرج او دبر من النسي وبهية ومسل الابط  
والاستعداد ودخول الحمام ودخول المني في فرج المرأة او خروجه من فرجها بعد وقوعه والامذا والحيض  
والاستحاضة والدم كله والصفرة والكثرة والحدوث في تضاعيف الغسل قبل تامة حاله لو كان في غير غسل  
لنقص الوضوء فقط والحجامة والاسلام وغسل الميت ومواراة والاحرام ويوم الجمعة لا يوجب  
غسلاً . واتفقوا على ان الماء الذي وصفنا في اول هذا الباب اذا جمع تلك الصفات ولم يكن  
راكداً فان الغسل به جائز . واتفقوا ان من وطئ امرأة واحدة فغسل واحد يجزئه .  
واتفقوا ان اجتمع عليه امران كل واحد منهما يوجب الغسل فاعتسل لكل واحد منهما غسلاً ينويه  
به ثم لا اخر منهما كذلك انه قد طهر وادى ما عليه بخلاف قولهم في الاحداث المختلفة .  
واتفقوا على ان الغسل في الاجنب من الزنا واجب كوجوبه من وطئ الحلال . واتفقوا ان من اجتمعت  
فر الماء من الرجال والنساء او حاضت من النساء بعد ان تتجاوز خمسة عشر ويسكن في قعرها

سنة اشبار وهما عاقلان فقد لومتها الاحكام وجرت عليهما ان كانا مسلمين اكروا ولم تمتها  
 الفريض وان لم يبلغ صحيح . واجمعوا من تجاوز تسع عشرة سنة من الرجال والنساء وهو عاقل ولم يمتهم  
 ولا حاضت فانهما بالغان بلوغاً صحيحاً . واجمعوا ان المسافر سفر يكون ثلثة ايام فصاعداً  
 ولا يجد ماء ولا ينيذ فان التيمم بالتراب الطاهر جائز في الوضوء للصلاة الفريضة خاصة .  
 واجمعوا انه ان تيمم لكل صلاة فقد صلاها بطهارة . واجمعوا ان المريض الذي يؤذيه الماء ولا  
 يجده مع ذلك ان له التيمم . واختلفوا في ان من توضأ فله ان يصلي ما لم ينقض وضوءه فروياً  
 عن ابيهم النخعي انه لا يصلي بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات وروينا عن عبيد بن عمير الوضوء  
 لكل صلاة واجتنب بالآية . واجمعوا ان من مسح بعض الوجه غير معين وبعض الكفين كذلك  
 بضربة واحدة في التيمم فرض . واجمعوا ان من مسح جميع وجهه وخلل حبيته في التيمم تبرأ لم ينزل  
 وذلك التراب طاهر ومسح جميع بدنه وذراعيه وعصديه الى منكبيه وخلل اصابه بضربة  
 واحدة ثم اعاد مسح الوجه والذراعين كذلك بضربة اخرى من التراب فقد ادى ما عليه . واختلفوا  
 في تقديم الوجه على اليدين بما لا يسيل الى جمعه واختلفوا ايمن التيمم المصحف ويؤم المتوضي  
 ام لا وهل تيمم بترب نجس ام لا . واتفقوا ان تيمم كما ذكرنا بعد دخول الوقت وطلب الماء فله  
 ان يصلي صلاة واحدة . واختلفوا في اكثر وفي النافلة وفي من تيمم قبل الوقت ليكون على طهارة  
 ان له ان يصلي بما شاء من المراتب والنوافل حاشي الخلاف الذي ذكرنا . واتفقوا ان من اجتمع  
 على غسل ان كحاض اجنبت او نحو ذلك فاعثلوا وغسلوا وغسلوا غسلياً فقد ادى ما عليهم . واجمعوا  
 ان من ايقن بالحرج وسلك في الوضوء او ايقن انه لم يتوضأ فان الوضوء عليه واجب . واتفقوا  
 ان اللحم الميتة وشحمها وودكها وغضروفها ومنهها وان لحم الخنزير وشحمه وودكه وغضروفه ومنه  
 وعصيه حرام كله وكل ذلك نجس . واتفقوا ان اعدا التراب الرمل والحجارة والمجدران والارض  
 كلها والمعادن والشج والنبات لا يجوز التيمم . واتفقوا ان جلد ما ياكل لحمه اذا ذكي طاهر  
 جائز استعماله وبيع . واجمعوا ان جلد الانسان لا يحمل سلحة ولا استعماله . واتفقوا ان كل اداء  
 ما لم يكن فضة ولا ذهباً ولا صفاً ولا نحاساً ولا رصاصاً ولا مغصوباً ولا اناك كفاً ولا جلد  
 ميتة ولا جلد ما لا ياكل لحمه وان ذكي فان الوضوء فيه والاكل والشرب جائز . واتفقوا على ان كحوض



لا يكون ازيد من سبعة عشر يوماً ذكر احد غيره انهم سمعوا ذلك في نساء الماجشون وغيرهم .  
 وانفقوا على ان الدم الاسود المحترق اذا ظهر في ايام الحيض ولم يتجاوز سبعة ايام ولم ينقص  
 من ثلثة ايام . وانفقوا على ان المرأة اذا وضعت آخر ولد فبطنها فان ذلك الدم الطاهر منها بعد خروج  
 ذلك الولد لاخره من نفاس لاشك فيه تجتنب فيه الصلوة والصيام والوطء . وانفقوا على ان الحيض  
 لا اتصل ولا تصور ايام حيضها ولا يطأها زوجها ولا في دبرها . وانفقوا ان له مواكبتها ومشاربتها  
 . وانفقوا ان دم النفاس اذا دام سبعة ايام فهو نفاس تجتنب به ما ذكرنا . وانفقوا انه ان اتصل ازيد  
 من خمسة وسبعين يوماً فليس دم نفاس . وانفقوا ان القصة البيضاء المتصلة شهر غير يوم طهر صحيح .  
 وانفقوا على ان من وطئ من برز الدم الاسود ما بين ثلثة ايام الى سبعة ايام في ايام الحيض المعهود ولم تر  
 بعد ذلك شيئاً غيرهم فقد وطئ حراما . وانفقوا ان من لا ترى دماً ولا كدره ولا صفة ولا استخاضة  
 ولا غير ذلك بدهان يغسل كلها بالماء فوطئها حلال لمن هو فراث له ما لم يكن هذا مانع من صوم او  
 اعتكاف او احرام او غيرها . واجمعوا ان الحيض اذا رأت الطهر لم يغسل فرجها او تنوضا فوطئها  
 حرام . واجمعوا ان من غسل اثر الكلب والخنزير والمهر سبع مرات بالماء والثامنة بالتراب فقد طهر  
 واجمعوا ان من غسل الخناساد متبعاً بالماء حتى لا يبقى لها اثر ولا ريح فقد انقى وطهر . وانفقوا ان  
 من غسل اثر السنور فقد طهر .

### كتاب الصلوة

اتفقوا على الصلوات الخمس فريض . وانفقوا على ان صلاة الصبح للتحائف والامن ركعتان في السفر  
 واخصر . وعلى ان صلاة المغرب للتحائف والامن في السفر واخصر ثلث ركعات . وانفقوا على ان صلاة  
 الظهر والعصر والعشاء الآخرة للمقيم الامن اربع ركعات . وانفقوا على ان من حج او اعتمر  
 او جاهد المشركين او كانت مدة سفره ثلثة ايام فصاعداً فصلّى الظهر والعصر ركعتين فقد أدّى  
 ما عليه . واحتلفوا في العتمة رويها عن ابن عباس في حديث شعبه ما يدل على انه كان لا يقصرها  
 ولم يتفقوا في اقل صلاة الخوف على ثمن يمكن ضبطه لان جماعة من التابعين يرون الفرض  
 في صلاة الخوف يجزئ بتكبيرة واحدة فقط وبخفيفة لا يري التكبير وضاً وان اقل فرض عبده  
 ركعتان وان لم يكن فيها تكبيراً صلى . وانفقوا ان الصلوة لا تسقط ولا يحل تأخيرها عمداً  
 عن وقتها عن البالغ العاقل بعد اصدلا وانها تؤدي على حسب طاعة المراء من جلوس واضطجاع  
 بايماء او كيف ما امكنه . وانفقوا ان من ادرك الامام وقد رفع راسه من الركوع واعتدل ورفع كل

من وراء رؤسهم واعتدوا قايما فقد فاته الركعة وانه لا يعتد بثلث السجدين الذين ادرك  
واتفقوا ان من جاء والامام قد مضى من صلاته شيء قل او كثر ولم يسبق الا المسلم فانه مأثور بالدخول معه  
وموافقته على تلك الحال التي يجده عليها ما لم يادرأك الجماعة في مسجد آخر . واتفقوا ان من فعل ما يفعد  
الامام من ركوع وسجود وقيام بعد ان يعلم الامام لامعه ولا يقيد فقد اصاب . واتفقوا ان  
استقبال القبلة لها فرض لمن يعاينها او عرف دليلها ما لم يكن محاربا ولا خائفا . واتفقوا على  
ان القيام فيها فرض لمن لاعلة ولا خوف ولا يصلي خلف امام جالس ولا في سفينة . واتفقوا على  
ان الركوع فيها فرض وان السجود سجدتان في كل فرض . واتفقوا ان ما بين زوال الشمس الى كون ظل كل  
شيء مثله بعد طرح ظل الزوال وقت الظهر . واختلفوا في وقت الجمعة فروينا عن مجاهد انه قال  
كل عبد المسلمين من قبل الزوال . واختلفوا في دخول وقت العصر مما لا سبل الى جمعه لان اخيصة  
يقول لا يدخل وقت العصر الا اذا صار ظل كل شيء مثليه وقال الشافعي حينئذ يخرج وقت العصر المحمود .  
واتفقوا ان الشمس اذا غربت كلها فقد خرج وقت الدخول في الظهر والعصر لغير من يقضيها . واتفقوا  
ان الشمس فانه وقت لصلاة المغرب . واتفقوا ان مغيب الشفق الابيض الذي هو آخر الشفقين  
وقت لصلاة العتمة الى انقضاء ثلث الليل الاول . واختلفوا انه اذا طلع الفجر لمعترض اخرج  
وقت الدخول في المغرب لغير من لا يقضيها ام لا . وروى عن عطاء ان وقت المغرب والعتمة حتى  
النهار . واتفقوا على ان طلوع الفجر المذكور الى طلوع قرص الشمس وقت للدخول في صلاة الصبح لغير  
من يقضيها . واتفقوا ان من بلغ او اسلم وامكنه الظهر وقد بقي من آخر وقت العصر على اختلافهم  
في آخر مقدار ركعة فانه يصلي العصر والمغرب ثم العتمة انه تدادى ما عليه . واتفقوا ان من اذن  
بعد دخول الوقت فقال الله اكبر الله اكبر اسهد ان لا اله الا الله اسهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد  
ان محمدا رسول الله مرتين ثم رفع فقال اسهد ان لا اله الا الله اسهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمدا رسول الله مرتين  
حتى على الصلاة مرتين حتى على الفلاح مرتين الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله وزاد في صلاة الصبح  
والعتمة الصلاة خير من النوم مرتين فقد ادعى الاذان حقه من الكلمات التي ذكرنا خاصة على انا  
قد رويانا عن ابن عمر رضي الله عنهما الاذان ثلث وانه كان يقول في اذنه حتى خيرا يعمل . واتفقوا  
ان قول الله اكبر مرتين اسهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمدا رسول الله مرتين  
حتى على الصلاة مرتين حتى على الفلاح مرتين لا اله الا الله مرة واحدة ينبغي ذكره في الاذنة .



من وراء رؤسهم واعتدوا قايما فقد فاته الركعة وانه لا يعتد بصلاته السجدين الذين ادرك .  
واتفقوا ان من جاء والامام قد مضى من صلاته شئ قل او كثر ولم يبق الا السليم فانه ما مور بال دخول معه  
وموافقته على تلك الحال التي يجده عليها ما لم يادرك الجماعة في مسجد آخر . واتفقوا ان من فعل ما يفقد  
الامام من ركوع وسجود وقام بعد ان يعلم الامام لامعه ولا يقدر فقد اصاب . واتفقوا ان  
استقبال القبلة لها فرض لمن يعاينها او عرف لايتها ما لم يكن محاربا ولا خائفا . واتفقوا على  
ان القيام فيها فرض لمن لا علة ولا خوف ولا يصلي خلف اما جالس ولا في سفينة . واتفقوا على  
ان الركوع فيها فرض وان السجود سجدتان في كل فرض . واتفقوا ان ما بين زوال الشمس الى كون ظل كل  
شئ مثله بعد طرح ظل الزوال وقت الظهور . واحتلّفوا في وقت الجمعة فروينا عن مجاهد انه قال  
كل عبد للمسلمين فهو قبل الزوال . واحتلّفوا في دخول وقت العصر ما لا سبيل الى الجمع لان الخيفة  
يقول لا يدخل وقت العصر الا اذا صار ظل كل شئ مثليه وقال السافعي حينئذ يخرج وقت العصر للسجود  
واتفقوا ان الشمس اذا غربت كلها فقد خرج وقت الدخول في الظهور والعصر لغدير من يقضيها . واتفقوا  
ان الشمس فانه وقت لصلاة المغرب . واتفقوا ان مغيب الشفق الابيض الذي هو آخر الشفقين  
وقت لصلاة العتمة الى القضاء ثلث الليل الاول . واحتلّفوا انه اذا طلع الفجر المعتبر من اخرج  
وقت الدخول في المغرب لغدير من لا يقضيها املا . وروى عن عطاء ان وقت المغرب والعتمة حتى  
النهار . واتفقوا على ان طلوع الفجر المذكور الى طلوع قرص الشمس وقت للدخول في صلاة الصبح لغدير  
من يقضيها . واتفقوا ان من بلغ او اسلم وامكنه الظهور وقد بقي من آخر وقت العصر على اختلافهم  
في آخر مقدار ركعة فانه يصلي العصر والمغرب ثم العتمة انه تداوى ما عليه . واتفقوا ان من اذن  
بعد دخول الوقت فقال الله اكبر الله اكبر الله اكبر اسعد ان لا اله الا الله اسعد ان لا اله الا الله مرتين اشهد  
ان محمدا رسول الله مرتين ثم رفع فقال اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمدا رسول الله مرتين  
حتى على الصلاة مرتين حتى على الفلاح مرتين الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله وزاد في صلاة الصبح  
والعتمة الصلاة خير من اليوم مرتين فقد ادى لا اذ احقه من الكلمات التي ذكرنا خاصة على انا  
قد روينا عن ابن عمر رضي الله عنهما الاذان ثلث وانه كان يقول في اذانه حتى على خير العمل . واتفقوا  
ان قول الله اكبر مرتين اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمدا رسول الله مرتين  
حتى على الصلاة مرتين حتى على الفلاح مرتين لا اله الا الله مرة واحدة ينبغي ذكره في الاقامة .

والتفقوا انه ان كرر الله كبر الشهادان لا اله الا الله اشهدان محمد رسول الله حتى على الصلاة  
حتى على الفرج مرتين مرتين كل واحدة من الاوقات المذكورة وفيها وقد قامت الصلاة مرتين  
والله اكبر مرتين بعد ذلك ثم لا اله الا الله مرة فقد ادى الاقامة . والتفقوا على ان الكلام في الصلاة  
عمداً مع غير الامام في اصلاح الصلاة وفي رد الامام او مانابه وبعد النبي صلى الله عليه وسلم  
بمصر الصلوة الا اننا رويناه عن الشعبي في الصلاة بنا وان تكلم . والتفقوا ان الكحل والقلم قرينة  
والعمل الطويل مالم يمر به فيها بنقضها اذ كان بعد ذلك كله وهو ذكر لانه في صلاة . والتفقوا ان  
المرأة لا تؤمر بالحجاب وهم يعملونها امرأة فان فعلوا فصلاهم فاسدة باجماع . وروى عن شبيب انه  
من اتيتم امرأة وهو لا يدري حتى خرج الوقت ثم علم فصلاها تامة وكذا من اتيتم بكافر وقد قال قويم من اهل  
الظاهر ان الكافر اذا ابتدا الصلاة بقوم مسلمين فانه سالماً منه يقتل ان رجع الكفر . والتفقوا ان الفقرة  
تقبل الصلاة على اننا رويناه عن الشعبي من جحد في الصلاة فلا شيء عليه . واختلفوا في التسميم  
والابتن والنفخ وفي القراءة في المصحف وفي الاعتماد على اليد فيها وفي رجز الصبي يخاف عليه تقوى  
ودفاع الظالم والاصلاح بين المتقاتلين والمتضاربين وفي عدا لا في الصلوة . واختلفوا  
في شرب الماء قصد في صلاة التطوع ينقضها ام لا وفي مرور الكلب والسنور والحمار والكافر  
والمرأة بين يدي المصلي ينقض صلاته ام لا . والتفقوا ان قرأ القوم اذ كان فاضلاً في دينه  
ومعقده سالم الاعضاء كلها صحيح الجسم فضيحاً صحيح النسب خيراً لا اخذ على الصلاة اجر  
فقيهها ولم يكن اعرابياً يومها جريح ولا انجماً يومها غريباً ولا متنبها يومها متوضئاً . ان الصلاة  
ومراه جائزة . والتفقوا على ان من تحول عن القبلة عمداً لم يفسد صلاته ولا غير غسل حدث غالب  
او بنسب الوضوء او لغسل رءاف او لغسل ما انقضت على المراء من امر معروف او اصرح بين  
الناس واطفاد نار او امساك شيء فابت من ياله او غير كراه وان صلاته فاسدة . والتفقوا  
ان ستر العورة فيها لمن قدر على ثوب مباح ان لباسه فرض . والتفقوا على ان من لبس ثوباً طاهراً  
مباحاً للباسه كتيافاً واحداً فغطى بسترته وركبته وما بينهما وطرح منه على عاتقه ان صلاته  
فيه تجزئة . والتفقوا على ان الفرج والبر عورة . والتفقوا ان الفرج في امور الدنيا لا تقصد  
الصلاة . والتفقوا على ان شعر الحرة وجسمها حاشى وجهها ويديها عورة . واختلفوا في اوجه



واليد من حتى انظرها اعور هي ام لا . وانفقوا ان الامة ان سترت في صدرها شعرا وفي جميع  
جسد ها فقد اوتت صلاتها وقد ويناعن عايشة المؤمنين رضي الله عنها لا ينبغي للمرأة ان تصلي الا  
وفي غنقها قد ردة او خيط او سير او شئ . وانفقوا على حوز الصلاة في مكان ما لم يكن حوز الكعبة او الحجر  
او طهر الكعبة او معاطن الابل او مكانا في نجاسة او حماما او مقبرة او قبور او عليه او مكانا يستبرأ  
فيه بالاسلار او مسجد للضرر او بلاد ثمود لم يدخلها بالكلية . وانفقوا على حوز الصلاة في كل ثوب  
ما لم يكن حريزا او فيه حريرة او معصوبا او معصفا او فيه نجاسة او جلد ميتة او ثوب مشترك . وانفقوا  
على ما عدا الكعب والحزة والحمار والمهر والمشر لا يقطع الصلاة . وانفقوا انما من ذلك  
كله وراثة السترة وهي ارتفاع دذخرة الرجل في حلة الرحمة لا يقطع الصلاة . وانفقوا على ان  
من قرب من سترته ما بين حمر الشاة الى ثلثة اذرع فقد ادى ما عدا . وانفقوا على كراهية المرور  
بين المصلي وسترته وان فاعل ذلك اثم . وانفقوا على ان من استنجى بما يجوز الاستنجاء به على الوتر  
من ثلثة استنجا صالحة الاجرام فصاعدا حتى يبقى ما هنالك ثم توضا بما ذكرنا وفي انا ذكرنا وصفنا  
وضوءا كما نعتنا ثم لم يأت شيئا مما ذكرنا ان ما عداه لا ينقص الوضوء ولا من شيئا من جلده  
بريقه وعليه ثوب كما شرطنا قار في جماعة ونوى في تلك الصلاة وهو كما حددنا وهي راضية به  
في مكان يساو لو وقفهم ليس اعلم منه ووقف امامهم بغير محراب فكبر ونوى في تكبيره وقبل تكبيره مضطرا  
بتكبيره تلك الصلاة التي يصلي بعينها فقال الله اكبر ورفع يديه وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
وقرأ بام القرآن يفتتحها بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ سورة وجهر حيث ينبغي كبر واسترحب  
ينبغي الاسرار ثم كبر وركع فاطمأت في ركوعه حتى استقرت اعضاؤه كلها وقال وهو راكع سبحان ربّي  
العظيم ولم يقل شيئا من القرآن في حال ركوعه ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثم اطمان  
قاما حتى اعتدلت اعضاؤه كلها وقال وهو راكع ثم كبر وخر ساجدا وحافا يديه عن ذراعيه وفخذيه  
ووضع جبهته وانه مكشوفين ويديه وحليته على ما هو عليه قائم ما محل افترائه في الصلاة وهو  
تحوما محل لباسه وقال في سجوده سبحان ربّي لا على ثلثا واطمانت اعضاؤه كلها ولم يقرأ في  
سجوده شيئا من القرآن ثم كبر وجلس معتدلا ثم كبر وسجد لربّي كالتي وصفنا ولا فرق في كل  
ما قلنا فيها ثم قال سجد ثم عمل هكذا في الركعة الثانية فان كانت صلاة غير الصبح جلس  
بعد الثانية وتشهد ولا تقدر على اجماع فيما يفعل في المجلس فقال الشعبي لا يزيد على التشهد

وقال الشافعي ويصلي على محمد عبده ورسوله ثم يعود فيقول ثم قام مكبراً يفعل ما قلنا في الركعة الاولى  
في كل ما قلنا فيها من قراءة سورة مع ام القرآن وتعوذ وبسم وغير ذلك فان كانت غير المغرب والصبح  
فكتمان كما قلنا ولا ذق حتى اذا جلس في آخر صلاة تشهد القصد الذي المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من طريق ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما ثم يصلي على محمد صلى الله عليه وسلم الصلاة المروية عنه  
عليه السلام اذا ساله بنو بني سعد لانصارك ثم سلم عن يمينه وعن شماله تسليماً يسيراً السلام عليه ورحمة  
الله السلام عليكم وهو في موضع ليس من المواضع التي ذكرنا ان ماعده مباح الصلاة عليه ولم يفتح ولا  
بكي ولا ضحك ولا تبسم ولا التفت ولا ولا تخنصر ولا كفت شعراً ولا ثوباً ولا رقع اصابع  
ولا شبكها ولا امر امامة مما ذكرنا ان ماعده متفق عليه لا يقطع الصلاة ولا صلت الحجة  
امرأة ولا رفع يديه الى السماء ولا عمل عملاً ولا سجداً غير النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة ولا دعا  
غير ما يشبه القرآن فيها ولا تحتم في ابرام او سبابة او وسطى ولا قال الحمد لله في طاس ان كان منه  
ولا سجد مريداً مخاطبة انسان فقد ادى الصلاة وانما كما امر على اننا روي عن عطاء كراهية السجود  
على غير تراب والبطحاء والخصى . وانفقوا على ان من فعل كما ذكرنا وهو منفرد ولم يجز من يومه  
ولا من يلتم به اذ كان معذوراً في صلوة منفرداً وقت تلك الصلاة قائم بعد اذ كان قد نسيها  
او قام عنها وان خرج وقتها ما لم يكن بعد صلاة الصبح الى ان يضيض الشمس او حين استواها او بعد  
العصر الى غروبها ولم يكن عبداً بقا فقد ادى صلاة كما أمر ولا سبيل الى اجماع جاز في اماموم اصلا .  
وانفقوا على ان من قرأ وهو في الصلاة سجدة من سجود القرآن فحسب له ساجداً ثم عاد الى صلاة  
ان صلاته لا تنقص . وانفقوا انه ان سجدتها عامداً ذاكراً لانه في صلاة غير السجود المأمورة  
وغير هذا السجود وغير سجود السهو ان صلاة تنقص . وانفقوا انه يسجد في القرآن اكثر من خمس عشرة  
سجدة . وانفقوا منها على عشر . واختلفوا في التي في ص . وفي الاخرة التي في الحج وفي الثلث  
الموافق في المفصل . وانفقوا على ان التي في خم والم من عزايما . وانفقوا على ان قراءة القرآن  
لغير المحدث والجنب والحائض وفيما عدا الحلال والحرام حسن . وانفقوا على ان من صلا  
او نسيها او سكر من سحر حتى خرج وقتها فعليه قضاءها اي . وانفقوا على ان صلاة العبد  
وكسوف الشمس وقيل الى رمضان ان ليست فرضاً وكذلك التمجيد على غير رسول الله صلى الله  
عليه وسلم . وانفقوا ان كل صلاة ماعدا الصلوات الخمس وعدا الجنازة والوتر وما نذر فطره

ليست فضا . واتفقوا ان الصلوات المفترضة والغسل المفترض والوضوء لها لازم كل ذلك المحرم  
 والعبد والامة والحرة لزوما مستويا اذا بلغ كل من ذكرنا عقل وبلغ وجوب ذلك . واتفقوا على ان ما بعد  
 صلاة العتمة الى طلوع الفجر الآخرة وقت للوتر . واتفقوا ان من صفاء الشمس الى زوالها وقت لصلاة  
 العيدين على اهل الامصار . واتفقوا ان صلاة العيدين ركعتان في الصلوة . وصح عن علي  
 في الجامع اعيد ايضا . واختلفوا اذا صلحت في المصطفى في جميع فقوم قالوا ركعتان . واختلفوا  
 في الكلام في الصلوة فقالت طائفة بجوازها مع الامام في اصلاح الصلوة وقال طائفة ان الكلام  
 محظور حتى في انما الامام في القرآن اذا اخطأ . وقال آخرون الكلام عتدا ونسيانا يبطل الصلاة  
 . واتفقوا على ان صلاة الظهر من يوم الجمعة في المصطفى في جميع اذا امر بذلك الامام الواجبة طاعته  
 وخطب الامام خطبتين قائما يجلس بينهما جلسة وكان ممن يجوز امامته وحضر ذلك اربعون  
 رجلا فصاعدا احرارا مقيمين بالعرف قد حضر الخطبة ولم يبلغ احد منهم ولا شرب ماء ولا زال  
 منهم احد الا انهم اختلفوا في الوقت بما لا سبيل الى جمعه اذ قد روينا عن شعبة عن ابي بكر عن مجاهد  
 ان كل عيد للصلوة فهو قبل نصف النهار وروى في الجمعة قبل الزوال عن ابي بكر وغيره الا انهم  
 اجمعوا على ان الجمعة اذا جمعت على شرطها ركعتان يجزئهما . واجمعوا ان من اسقط الجمعة الوسطى  
 من صلاة الظهر والعصر والمغرب والعتمة ساهيا كان عليه بتدقيق السهو . واتفقوا ان من ادرك  
 السهو مع امامه انه يسجد للسهو وان لم يسجد ثم اختلفوا في كل من زاد او نقص وفي من ادرك وتر  
 من صلاة امامه وان لم يسجد يسجد للسهو ام لا . واتفقوا ان القراءة في ركعتي الصبح والاوليين  
 من المغرب والعشاء من جهري فیهما فقد اصاب ومن استر في الاخيرين من العتمة وفي الثالثة  
 من المغرب وفي جميع الظاهر والعصر فقد اصاب . واتفقوا ان الموائل من التهجيد والتطوع من شاء  
 جهري ومن شاء استر وليس قولي فقد اصاب موجب ان من خالف ذلك فهو عنه من خطي بل  
 من خالف ذلك موقوف على اختلافهم فيه . واتفقوا على استحباب ركعتين بعد طلوع الفجر  
 وقبل صلاة الصبح . واجمعوا ان التطوع بالصلاة حسن ما لم يكن بين طلوع الفجر وايضا في الشمس  
 بغير الركعتين اللتين ذكرنا

#### كتاب الجنائز

اتفقوا على ان موارة المسلم فرض . واتفقوا على ان غسله والصلوة عليه ان كان با لغا



وتكفينه ما لم يكن شهيداً أو مقتولاً ظلماً في قصاص . وانفقوا ان يصل على غيره فمقتل  
واختلفوا في الكفن والحنوط امن الثلث امن من المال وفي من يصل عليه بدونه ولا يتم  
ايحوز ذلك ام لا

### كتاب الزكاة

انفقوا على ان في مائتي درهم بوزن مكة من الورق المحض اذا اتمت عاماً كاملاً قريراً متصداً  
عند ملكها الحر البالغ العاقل المسلم رجلاً كان او امرأة بكراً او ذات ربح او خلوا منهم تنقل  
من ملكه عن عيان الدراهم ولا عن شيء منها زكاة خمسة دراهم بالوزن المذكور ما لم يكن حتى امرأة  
او حلية سيف او منطقة او مصحف او خاتماً . وانفقوا على ان في كل مائتي درهم من الفضة  
التي اكتسبها المرء زائدة على المائتي درهم التي كانت عنده حوالاً ايضاً كما ذكرنا خمسة دراهم ايضاً .  
واختلفوا في الزيادة اذا كانت اقل من مائتي درهم افيها زكاة ام لا . وانفقوا على انه اذا كان في الدراهم  
او الآنية او النقا خلطاً من نحاس او غير ذلك الا ان فيها من الفضة المحضة المقدار الذي  
ذكرنا فان الزكاة فيها واجبة كما قدمنا . وانفقوا على ان في اربعين ديناراً مضروبة او تبريراً او فقاء  
او سبائك غير مصفوع شئ من ذلك بوزن مكة من ذهب او ابريز محض تساوي الدراهم المذكورة  
مائتي درهم من ورق محض مضروبة فصاعداً تم عند ملكها على الصفة التي ذكرنا في الفضة حوالاً قريراً  
متصلاً لا ينقل ملكه عنها باعبارها ولا عن شيء منها زكاة دينار . وانفقوا على ان في كل عشرين ديناراً  
زائدة تقيم حوالاً كما ذكرنا نصف . واختلفوا في الزيادة اذا كانت اقل من عشرين ديناراً افيها  
زكاة ام لا . وانفقوا على ان الوزن المذكور من الذهب المحض وان خلط بالذاتير او البتر او  
السبايك خلطاً غير الذهب الا ان فيها من الذهب المحض الوزن المذكور ففيها الزكاة كما ذكرنا .  
وانفقوا ان في الفئ رجل واربعة مائة رجل بالقلبي كالملة فصاعداً من الفئ الخالص الذي  
لا يتخلطه شئ غيير اذا اصابه رجل او امرأة حران بالغان عاقلان مسلمان ينفرد كل واحد منهما  
بملك كل ذلك بعد اخراج ما اتفق عليها او اصاب ذلك نصيبه من ورعه نفسه او تخل نفسه  
فما رضى ليست من ارض الخراج ولا من ارض اكرها ان فيها الزكاة وذلك عشر ما ذكرنا ان كانت  
تسقى بالانهار او ماء السماء والعيون والسواقي ونصف العشر ان كانت تسقى بالردى

او المسانية وذلك مرة في الدهر بحسب الزكاة المذكورة منها كما ذكرنا اثر الضم والخصم . واتفقوا  
على ان في خمس من الابل مسان رابعة غير معلونة ولا عاقل ليست فيها تمياء ذكرها كانت او اناثا  
او مختلطة اذا اتمت عاماً شمسياً عندها كرها كما ذكرنا في الذهب زكاة شاة . واتفقوا على ان في عشر  
من الابل شاتين وفي خمسة عشر كذلك ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي ست وثلاثين  
بنت لبون وفي ست واربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنت لبون وفي  
احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين . ثم اختلفوا في صفات الفرائض بعد ذلك واختلفوا ايضا  
في الخمس والعشرين ولذلك تركنا ذكرها . واتفقوا على ان في البقر زكاة ثم اختلفوا في مقدارها في  
خمس من البقر الى خمسين منها بما لا سبيل الى ضبطه . ثم اتفقوا ان فيها اذا صارت خمسين على الصنف التي  
ذكرنا في الابل سوا يشترط ان لا تكون متخذة للحجارة ولا معلونة ولا محرقة بقر واحدة الى اربع وخمسين  
وتم اختلفوا فيها اذا زادت الا انهم اتفقوا على ان في كل خمسين زائدة راساً منها ثم اختلفوا في سنة  
في اكثر من الامر . واتفقوا على ان في الغنم اذا كانت بالصفة التي ذكرنا اذا كانت في الابل والبقر  
واقامت المدة التي ذكرنا في الابل وبلغت اربعون شاة الى مائة وعشرين ثم شاتين الى مائتين . ثم  
اختلفوا فيما زاد على المائتين الى مائتين واربعين . ثم اتفقوا فيما زاد على جوب ثلث شياه الى ثلث مائة  
ثم اختلفوا فيما بين الثلث مائة والاربع مائة . ثم اتفقوا على ان في كل مائة شاة شاة . واختلفوا  
في جمع الغنم المتفرقة في البهرد وان كان مالها واحداً . واتفقوا على ان الضان والمعر يجتمعان معاً  
واتفقوا على انه ليس في اقل من خمس من الابل شئ ولا في اقل من خمس من البقر ولا في اقل من اربعين  
من الغنم شئ . واتفقوا على ان اصناف القمح كالصين والسمرة ونحو ذلك . واتفقوا على ان اصناف  
التمر تجتمع معاً . واتفقوا على ان اصناف الشعير تجتمع معاً . واتفقوا على ان من اعطى زكاة ماله اى مال كان  
من غير عين المال المزكى لكن من استقرض او من شئ ابتاعه بماله آخر او من شئ وهب او باى وجه  
جائز ملكه ان ذلك جائز وانه لا يجبر ان يعطي من عين المال المزكى . واتفقوا على انه ان اعطى من عين  
المال فذلك جائز ما لم يكن من التمر مصران الفار وعرق اس حصى والمجودور وما لم يكن من المواشى  
معيب او تيساً او كريم وغير الانسان والاصناف التي قدنا وكذلك القول في الذي يحضر من غير  
عين المال . واتفقوا على ان الامام العدل القرشي اليقضي الزكاة في المواشى . واتفقوا على ان الامام  
المذكور اذا وضع الزكاة التي تقضى في الاسهم السبعة من الثمانية المنصوبة في القرآن فقد اصاب .

واختلفوا في المولفة اتفقوا على ان كل مال لم يكن ابدا او غنما او بقرا او جواميس او خيلا او بعالا او عبدا او عسلا او عرضا متخذة للتجارة او شيئا تنبت الارض اي ثمن كان من شجر او حبل شجر او ورقها او خشيش او ذهب او فضة او مالا طريا لا زكاة فيه وان كثر . واتفقوا على انه لا زكاة في اعيان النخيل . واتفقوا على ان من كان عنده اقل من النصاب من كل شيء يرك فانه لا زكاة عليه . لم يكن خليطا على اختلافهم في النصاب . واتفقوا انه لا زكاة على كافر في ثمن من ماله حاشا ما ابنت ارضه فانهم اختلفوا في اخذ منه العشر ام لا . وحاشا اموال نصاري بني تغلب فانهم اختلفوا في تضعف عليهم الصدقة ام لا . واتفقوا على ان من دى الزكاة اثر حنول حولها واثر وقت وجوبا في الزرع والثمار فقد ادى فرضه . واختلفوا في اداها قبل ذلك بقليل او كثير . واتفقوا على ان الزكاة تتكرر في كل مال عند القضاء كحول حاشا للزرع والثمار فانهم اتفقوا الا زكاة فيها الا مرة في الدهر فقط . واتفقوا انها على الحق في ماله لم يقلس . واتفقوا على ان من كان عنده من الذهب والفضة مالا يبلغان اذ اجعا قيمة عشرين ديناراً او قيمة ما ياتي درهم او عشرين ديناراً بتمام الاجزاء او ما ياتي درهم بتمام الاجزاء فلا زكاة عليه في شيء من ذلك فاما الضميمة المعروفة وهول صرف الحجار في كل وقت واما تلك من الاجزاء فهو ان يوازي كيرا دينار ذهب . واتفقوا على ان من قبض الامام الذي تجب امامته زكاة ماله وهو غائب لا يعلم او ممتنع ان ذلك يخرج عنده وليس عليه ان يعيد ثأنية . واتفقوا على ان من اداها عن نفسه بامر الامام فاداه بنية انها زكاة ووضعها مواضعها انها تجزئ

#### الركاز

لم يتفقوا في الركاز على شيء يمكن جمعه لان ملكا يقول ان رجد في ارض غنوة فهو لمفتقرها لا لواجده وان رجد في ارض صلح فهو كل لارض الصلح لا لواجده ولا خسر فيه وانما الخمس فيما وجد من ذلك في ارض العرب وقال الحسن ما وجد في ارض العرب فلا خمس فيه وانما فيه الزكاة وقال الشافعي وغيره حيث ما وجد فهو لواجده وفيه الخمس وكذلك ايضا لم يتفقوا في المعدن على شيء يمكن جمعه ولا فيما يخرج من البحر كالعنب والدؤل وغير ذلك ولا اعلم بينهم خلافا في انه لا ثمن في السمك المتصيد واما الصيد البري فقد اتفقوا على انه لصايبه في ارض الاسلام خاصة حاشا لحرثين وانه لا ثمن عليه

#### كتاب الصيام

اتفقوا على ان صيام نهار رمضان على الصحيح المقيم العاقل البالغ الذي يعلم انه رمضان وقد بلغه وجوب صيامه وهو مسلم وليس ملوما ولا حائضا ولا حاملا ولا مرضعا ولا رجلا اصبح جنباً او لم ينو من الليل فرضه مذهبهم والاهل من آخر شعبان الى ان يتبين ظهوره من اول شوال وسوا العبد



والحر والمرة والرجل والامة او الحرة ذات زوج اوسيد كانتا بحرين او ثنتين او خاتمتين  
واتفقوا على ان الاكل لما يغذى من الطعام ما يستأنف ادخاله في الفم والشرب والوطء حرام من حين طلوع الشمس  
الى غروبها . واتفقوا على ان كل ذلك حلال من غروب الشمس الى مقدار ما يمكن الغسل قبل طلوع الفجر الاخر .  
واتفقوا على ان صيام الذر المعلق بصفة ليست معصية فرض . واتفقوا على ان الاكل لغير ما يخرج  
من الاضراس والغير البرد والغير ما لا يطعم والغير الرقيق وان الشرب والجماع في الفرج للمرأة اذا كان ذلك  
نهاراً بعدد وهو ذاك لصيامه فان صيامه ينتقص . واتفقوا على ان من نوى الصوم في الليل وهو من ذكرنا  
ان الصور يلزمه فلم ياكل شيئاً اصلاً لاناسيا ولا عامداً ولا تنرب شيئاً اصلاً لاناسيا ولا عامداً ولا استثنى  
كذلك ولا اصبح جنباً ولا نقياً عامداً ولا قبرا ولا عقر ولا حق ولا امذى ولا امنى ولا احتج ولا احتلم  
ولا ادخل حلقه شئ غير ريقه ولا احتقن ولا دوى جرحاً بطنه ولا استعط ولا نوى لفطر ولا قطر  
في السليل ولا قاذنه ولا الخيل ولا خرج عن قرية او مصره ولا كذب ولا اغتاب ولا تعد بصية ولا دهن  
ساربه ولا عرف نفسه من قبل طلوع الفجر الاخر الى تمام غروب الشمس فقد تم صومه . واتفقوا على ان الريق  
مالم يقارب الفم لا يفطر . واتفقوا على ان المريض اذا تحامل على نفسه فصامه ان يجزيه . واتفقوا على ان  
من اذاه المرض وضعف عن الصوم فلا يفطر . واتفقوا ان من سافر السفر الذي ذكرنا في كتاب الصلاة  
انه ان قصر فيه ادى عليه فاهل هلال رمضان وهو في سفره ذلك فانه ان افطر فيه فلا اثم عليه . واتفقوا  
ان من افطر في سفر او مرض فعليه قضاء ايام عدد ما افطر مالم يأت عليه رمضان آخر واحتلفوا في وجوب  
قضاياه اذا اتي عليه رمضان آخر . واحتلفوا فيما افطر الشهر كله لمريض وسفر كما ذكرنا فقتضى ناقصا مكان كامل  
الجزء ام لا . واجمعوا ان صيام يوم الفطر ويوم النحر لا يجوز . واجمعوا على ان الطافة اذا اخبرت  
برؤية الهلال ان الصيام والافطار بذلك واجبان . واتفقوا ان الهلال اذا ظهر بعد روال الشمس  
ولم يعلم انه ظهر بها لاس فانه لليلة المقبلة . واجمعوا ان الكايض تقضى ما افطرت في حضيها . واجمعوا  
واجمع من يقول على ان الكايض لا تصوم وان النفساء لا تصوم . واحتلفوا انقطع ونقض لكل يوم مداً  
ام تقضى ولا تطعم قال مجاهد تقضى وتطعم . واجمعوا ان من كان شيخاً كبيراً لا يطيق الصوم انه يفطر  
في رمضان ولا اثم عليه . واجمعوا انه لا يصوم احد عن انسان حتى . واجمعوا ان الصيام يلزم  
من ذكرنا ان الاحكام تجري على . واجمعوا ان من تعلق بصيام يوم واحد ولم يكن يوم السبت والاثنين

الذي بعد النصف من شعبان ولا يوم جمعة ولا أيام التشريق المثلث بعد يوم النحر فانه مأجور حاشا للمرأة  
ذات الزوج . وانفقوا على انصامت كما ذكرنا باذن زوجها فانها مأجورة . واجمعوا ان التطوع بصيام  
يوم وافطار يوم حسن اذا افطر يوم الجمعة والايام التي ذكرنا . واجمعوا ان صيام قصده رمضان وكفارة  
يمينه اياما متتابعة اجزاء اذا صام ذلك في اول اوقات امكان الصيام له . واجمعوا ان ليلة القدر حرق وانها  
في كل سنة ليلة واحدة

### باب الاعتكاف

اتفقوا ان من اعتكف في المسجد الحرام او مسجد المدينة او مسجد بيت المقدس ثلثة ايام فصاعدا وصام تلك الايام  
ولم يشترط في اعتكافه ذلك بشرط ولا مشروطا اصلا ولا في معصية ولا خرج عن المسجد لغير حاجة لاسان  
ولا دخل تحت سقف اصلا في خروجه ولا اشتغل بشئ غير الصلاة والذكر وما لا يذمونه ولا تطيب ان كانت  
امراة فقد اعتكف اعتكافا صحيحا . وانفقوا ان الوطء يفسد الاعتكاف . وانفقوا على ان من خرج من معتكف  
في المسجد لغير حاجة ولا ضرورة ولا ترأربه او ندب اليه فان اعتكافه قد بطل

### كتاب الحج

اتفقوا ان احرام المسلم العاقل البالغ الصحيح اكتم بالبدن والبصر والجليل الذي يجد زادا وراحلة وشيئا  
يختلف لاهله مدة مضيه وليس في طرية بحر ولا خوف ولا منعه ابواه او احدهما فان الحج عليه فرض . وانفقوا  
ان المرأة اذا كانت كذلك حج معها وذبحتم اذ وجع فان الحج عليها فرض ولا سبيل للاجماع حبان في ثمانية الحج .  
واجمعوا ان الحج الى مكة لا الى غيرها . واجمعوا ان ذاك الحليفة لاهل المدينة والحكمة لاهل المغرب وقت لاهل  
تخيد ويلم لاهل اليمن والمسجد الحرام لاهل مكة مواقيت الاحرام للحج والعمرة حاشا العمرة لاهل مكة . واجمعوا  
ان الطواف الاخر للمسعى طواف الافاق بالبيت والوقوف بعرفة فرض . واختلفوا في وقت الوقوف بعرفة فظنوه  
التاسع . واجمعوا ان وقت الوقوف ليس قبل الظهر من التاسع من ذي الحجة ولا يوم النحر من علم انه يوم النحر  
فما بعده . واجمعوا انه ان وقف بها ليلة النحر بمقدار ما يترك الصلاة للصبح من ذلك مع الامام .  
وانفقوا ان الاحرام للحج فرض . وانفقوا ان جماع النساء في فروعهن ذاك الحج يفيخ الاحرام ويفسد  
الحج مالم يقدم المعتمر مكة ولم يات وقت الوقوف بعرفة الحاج ثم اختلفوا فيه ايضا بعد ذلك مالم يتم جميع  
الحج وجميع العمرة ام لا . واجمعوا ان الهدي يكون من الابل والبقر التي في فصاعدا من الابل والبقر والمعز .  
واختلفوا في ايجز من الابل والبقر والمعز . واجمعوا ان الرجل المحرم يجتنب لباس الجمال والقدر من الثياب

والنقص والمحيط والسر والى لاشئ نأبأ ان وجد ارا . واختلفوا في التحفين للرجال والنساء . وانفقوا  
انه يجتنب استعمال الطبيب والزعفران والورق والثياب المورسة والمزعة بعد احرامه الى صبيحة يوم النحر .  
وانفقوا ان المرأة المحرمة تجتنب الطبيب كما ذكرنا . واجمعوا ان لباس المحيط من الثياب كله للمرأة حلال . وكذلك  
تغطية سراسر . وانفقوا انه من فعل ما ذكرنا انه يجتنب في احرامه شيئا عامداً او ناسياً انه لا يلبس حجه ولا احرامه .  
وانفقوا انه من جادل في الحج ان حجه لا يبطر ولا احرامه . واختلفوا فيما يقتل صيداً معتبراً فقال المجاهد بطرحه  
وعليه الردى . واجمعوا ان المحرم يقتل ما عدا عليه من الكلاب الكبار والاسديان الكبار وانه لا جزاء عليه فيما يقتل من ذلك .  
واختلفوا بالزمن جزاء ما قتل ما عدا من السباع كلها ام لا . واختلفوا في قتل الفيران الصغار والكبار والحيات  
والذباب والورق وكل ما عدا ما ذكرنا ولا جزاء عليه من قتل المباحات المذكورة باتفاق . واجمعوا على استحسان  
البلبية الى جدول النحر . وانفقوا ان وقت البلبية خارج عن تمام رمي خرصاة من البسج حصيات من يوم النحر  
في جمرة العقبة بعد طلوع الشمس . وانفقوا على انه لا يلحق المحرم ان يقصد فيقتل شيئاً مما يكره من الصيد البري  
في النحر ولا ما دام محرماً . واجمعوا ان له ان يقصد في النحر ما شاء من سمكة . وانفقوا على انه ان يخرج من الانعام  
والدجاج لاشئ ما احب مما يملك او بارماكه وهو محرر في النحر . واجمعوا على ان من حلق سراسر لعله به  
فان عليه ذبحة طعام لا يتجاوز عشرة مساكين ولا يتجاوز صداً لكل واحد ان لم يجد نسكاً وتجزئه شاة  
او صيام لا يكون اقل من ثلثة ايام لمن لم يجد هدياً ولا ضاماً ولا اكثر من عشرة ايام فان صامها متتابعة  
جزاة باتفاق . وانفقوا ان الحلق والتقصير احدهما مستحب في تمام الحج يوم النحر وان الحلق افضل . وانفقوا  
على استلام الحجر الاسود . وانفقوا على ان من القى البيت عن يمينه شطاف خارج الحجر ولم يخرج في طوافه من المسجد  
سبعاً ثلثة خبيا واربعه مثباً فقد طاف . وانفقوا ان من طاف بين الصفا والمروة سبعاً يبدوا بالصفا ويختم  
بالمروة ثلثة خبيا واربعه مثباً فقد سعى . واجمعوا ان من رمى جمرة العقبة يوم النحر قبل الزوال بسبع حصيات  
كحصى القذف فقد رمى . واختلفوا في اقل وفيه القى البيت عن يمينه وفي من لم يسع الحج كذا ذكرنا ام لا .  
وانفقوا على ان جمع صلاتي الظهر والعصر برة في وقت الظهيرة تحطبة قبل الصلوتين وعلى ان جمع صلاتي المغرب والعشاء  
في مزدلفة بعد غروب الشمس . وانفقوا على ان شل ذلك القعدة وسعاً من ذبحة وقت لحرمان الحج ومن  
استمر الحج . وانفقوا على ان ما عدا شل ذلك القعدة وذال القعدة فليس من اشهر الحج . وانفقوا على ان من اهدم  
كروم وجب عليه او كل هدي تطوع فوفت برة ثم نحره او ذبحة بمكة اجزاء . وكذلك كل صدقة واجبة في الحج  
او طعام انه ان اداه بمكة اجزاء . واختلفوا فيما فعل ذلك بغير مكة حاشا ان لا يصيد فانهم اتفقوا على انه لا يجوز  
لا بمكة . وانفقوا ان من غزب الشفق من ايلة البحر الى قبل طلوع الشمس من يوم النحر وقت للوقوف بمزدلفة



وانفقوا على من طاف طواف الأفاضة يوم النحر أبعده وكان قد اكمل مناسك حجه ورمى فقد حل الصبي  
والنساء والطيب والخط والنكاح والابتكاح وكل ما كان امتنع بالاحرام . واجمعوا على ان من يوم النحر وهو ما سائر  
من ذي الحجة الى اسدح ذي الحجة وقت لطواف الأفاضة وما بقي من سنن الحج . وانفقوا ان يثبته ايام بعد يوم النحر  
هي ايام رمي الجمار وان من رماها فيها بعد الزوال اجزاء . وانفقوا على انه لا يحضر الا من اكمل من كان من غير  
العائرين والمقيمين . ثم اختلفوا امن اذ في كل امر ميثاق بل المعتمر امن من منزله حيث كان . وانفقوا  
ان من اشد حجة الفرض فعليه ان يحج ثانية . ولا تعلم انهم انفقوا على قضاء الحج التطوع اذا شد . وقد ادى بعض العلماء  
في ذلك اجماعا وليس كذلك . بل قد وجدنا فيه خروفا صحيحا . ولم يتفقوا فيما يباح الاكل منه الهدي على كل شيء الا اذا شفي  
واصحابه واصحاب الظاهر يتولون الاكل من شئ من الهدي الا هدي التطوع . وابعاد غيرهم الاكل من بعض الواجبات  
ومن حزاء الصيد اباح ذلك الحكم . وانفقوا على ان يجاب الهدي ذنبا على المحصر وعلى كل جمع من جمع حجير لم قدما  
وعلى من نذر نذر معلقا بصفة ليست معصية مثل ان يقول ان كان امرؤا فعلى يده لله تعالى . واختلفوا هل  
على من اشد حجة هدي ام لا . وانفقوا على ان ماعدا الابل والبقر والضأن والماعز لا يهدي منها شيئا فذكرناه .  
واجمعوا على ان التصديق في حرم مكة للصيد البر الذي يوكل حرام . واختلفوا في طير الماء . واختلفوا في العمل في كفارة  
جزاء الصيد بما لا سبيل الى الجمع . جاز في كيفية ذلك الصيام . لذلك الاطعام والاعجازات فيه . ولا على من هو القاتل  
الذي يلزمه اجزاء فان قوما قالوا لا يتجاوز ذلك اجزاء شاة وقوم قالوا انما جعل الطعام يعرف به قدر الصيام  
وقوم حذروا في الصيام انه كصالح خلق سواه وقالوا كصيام المتمتع وقالوا غير ذلك . وقال بعضهم لا يجوز صوم  
على قتل صيد في الحرم وانما هو على الحرم يقتل الصيد في كل شيء هذا على الصوم . واجمعوا ان ذبح الانعام والدجاج  
الاشقي في حرم مكة وعزرها حلال . واختلفوا في المتع بما لا سبيل الى ضم اجماع فيه . لان رواية قد جارت عن  
ابن الزبير ان المتمتع هو المحصر عن حج احرمه ففاته . وقال آخرون المحصر هو من اهل بكة فاشهر الحج وعمل عمرته  
كلها فاشهر الحج ونوى بها التمتع ولم يسبق مع نفسه في حين احرامه بها هديا ثم حل وقام بمكة ولم يخرج منها اصلا  
ولم يكن ساكنا بمكة ولا كان بها اهل . ولا من ساكن في جميع المواقف التي ذكرنا قبل ولا فيما بينهما وبين مكة ولا كان  
له شيء مما ذكرنا من المواضع اهل ثم حج في ذي الحجة من تلك الاثر التي اعتمر فيها فانه متمتع . ثم اختلفوا فمن وجب  
لها فريضة ومن محرر لها ومن كاره لها ومن مستحب لها ومن مباح لها . وانفقوا ان الهرة المفردة التي  
لا يريد صاحبها ان يحج من عامه انما هو حرام من الميثاق او من اكمل كفتا في الحج او منزل المعتمر ثم طاف بالبيت  
كما ذكرنا في الحج . ثم اختلفوا فاقصر بعضهم على ذلك وقال بعضهم يسعي بين الصفا والمروة كما ذكرنا في الحج  
ثم حلق او تقصير واحلال . واختلفوا في الكي يزل بالهرة من مصر من الامصار ثم يحج . يكون متمتعاً يلزمه ما ينزهر

المتنع امرا . وانفقوا ان من لبي ونوى الحج والعمره معا وساق الهدى مع نفسه حين احرامه فانه قارن . ثم  
اختلفوا فمن وجب لذلك ومن مانع منه ومن مستحب له ومن كاره ومن مبيح . وانفقوا ان من قال في التلبيت لبسك  
الله لبسك لبسك لا يشريك لك لبسك ان كبره والتمتع لك والملك لا يشريك لك فقد بقي . وانفقوا ان من لم يبتلع  
في احرامه ولا قنطرة ولا قنطرة ولا حمله ولا حضنة ولا مشيتا من شعره ولا من اظفاره ولا رث ولا عصى  
ولا حاد ولا التذنين من النساء ولا ثم مريخا ولا ادهن ولا اكل شيئا من طيبا ولا دنانير ولا عصب راسه  
ولا شه منقطة ولا طاج على راسه تحييا ولا حمر على راسه شيئا ولا عطر وجهه ولا غسل راسه بغسل ولا بما ولا انفس  
في ماء ولا بالغ في تحن ولا احترمه ولا تقلد سيفا ولا قن سبعا ولا ادا ولا خنبر ولا شيئا من دواب البر  
ولا مبض طائر ولا ذر عصبيا ولا اشد يثمه ولا نظر في مرة ولا دل على غنى من ذلك ولا نعل شيئا من ذلك تحرم  
ولا احتج فانه لم يأت شيئا يكره في احرامه . وقد روينا عن الامش انه قال من تامل الحج ضرب ونراه بذلك انما  
اراد اهل الفسق منهم . وانفقوا على ان من عقر عزة كلها ما بين استهلاك اللحم الى ان يتمها قبل يوم الفطر ولو يوفى بها  
التمتع ثم خرج الى منزله او الى الميقات وهو من غير اهل مكة ثم حج من عامه انه ليس متمتعا . ثم اختلفوا في ذلك فمن  
موجب له ومن مانع ومن كاره له ومن مستحب ومن مبيح . وكذلك اتفقوا ان من عتمر في شهر الحج ثم حج من عامه ذلك الى  
ان حج عاما كاملا انه ليس متمتعا . ثم اختلفوا في ذلك . وانفقوا ان العام كل حاجته يوم التزوية الى اخرها  
المتبرق وقت التلبية والسعي والعمره لمن لم يرد الحج من عامه . واختلفوا في التلبية والسعي بين الصفا والمروة والنية  
في جميع عمل الحج افاض هي ام لا . وكذلك في طواف الوداع

#### كتاب الاقضية

اتفقوا ان من دله الامام القرشي الواجب طاعة الاحكام فان حكمه اذا وافق الحق نافذة على انه ان حكم بما  
يخالف الاجماع ان حكمه مردود . وانفقوا على ان من يول سلطان نافذ الامر الحق او يغلب ولا حكم  
اخصان ولا هو قادر على انفاذ الحكم ان حكمه غير نافذ ولو تخلفه ليس تخييا . وانفقوا ان من لم يكن محجورا  
وكان بالغاً حسن الدين سالم الاعتقاد حراً غير معقو عالماً بالحديث والقرآن والنظر والاجماع والاختلاف  
لم يبلغ السمانين ان جاز ان يولي القضاء . وانفقوا ان ما حكم به غير نفسه وغير عهده وغير كل من  
يختلف في قبول شهادته له من ذوي رجه وغيره . ومن ولد او من ولده بكرا وجه واخوة واخواته ومن هو  
في كماله وصديقه المدلف على عهده ان حكمه جاز اذا وافق الحق واختلفوا في حكم لكل من ذكرنا يجوز ام لا .  
وانفقوا ان من ولي القضاء كما ذكرنا في جهة ما او وقتاً او امراً او بين قوتاً فانه ان يحكم  
بينهم . واختلفوا في حكمه ان يحكم في غير ما قلد ولكن لا اعظم في المنع من ذلك خلافه وقتها .

٢٤  
 وانفقوا على وجوب الحكم بالبيعة مع يمين المشهود له وبالأقرار الذي لا يتصل به استثناء او ما يبطل اذ كان  
 في مجلس القاضى ولما يكن تقدم انكار عنده او اثبت القاضى في ديوانه وشهد به عدلان عند ذلك القاضى  
 وانفقوا على ان الحكم في منزله . وانفقوا على ان رضاعه ان يحكم بالعدل والحق . وانفقوا  
 على تحريم الرشوة على قضاء بحق او باطل او تجديلا لقضاء بحق او باطل . وانفقوا على انه ان حكم بين المؤمنين  
 الرضيين يحكمهم مع رضا حكام اهل دين ذينك المؤمنين ان ذلك له وان يحكم بما اوجب دين الاسلام .  
 واختلفوا في حكم بينهم في النحر والتمايز والبيعة . وانفقوا ان من كان غير عالم بالحكم بالقرآن وكيفية صحيحه وسقيته  
 وبالإجماع والاختلاف فانه لا يحل له ان يفتى وان كان ورعاً . وانفقوا ان كان عالماً بما ذكرنا وكان ورعاً ان يفتى .  
 وانفقوا انه لا يحل لقاض ولا محقق تقليد رجل بعينه بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحكم ولا يفتى  
 الا بقوله وسوا ذلك الرجل قديماً او حديثاً . وانفقوا على وجوب الحكم بالقرآن والسنة والإجماع . وانفقوا  
 ان من حكم بغير هذه الثلاثة او القياس والاستحسان او قول صاحب لا يخالف لعنهم او قول تابع لا يخالف لمن  
 المتابعين ولا من الصحابة او قول الأكثر من الفقهاء فقد حكم باطل لا يحل . وانفقوا على انه لا يحل لفت ولا  
 لقاض ان يحكم بما يشبه ما ذكرنا في قصة وما اشبهه مما يخالف ذلك الحكم في اخرى مثلهما وان كان على القولين  
 مما قال به جماعة من العلماء مالم يكن ذلك خروج عن خطا لاخ له الى صواب بانه . واجمعوا على قول الترجمة شاهدين  
 عدلين . وانفقوا على ان للقاضى ان يكتب للمحكوم عليه كتاباً يحكم به شهد له به ان احب المحكوم له ذلك او  
 دعا اليه . وانفقوا ان الامام اذا اعطى الحكم ما لا من وجه حبيب دون ان يسهاله اياه فانه تجوز وسوا رتبته  
 له كل شهر او كل وقت محدود او قطعي . وانفقوا ان الحكم اذا حكم بشهادة عدول عنه على ما ذكره في كتابنا  
 هذا في الشهادات ان شاء الله تعالى على اقرار او على علم ان له ان يحكم . وانفقوا على انه ليس له ان يحكم بما عدا عليه  
 او اقرار المحكوم عليه او ما قامت به البيينة . وانفقوا ان من امره الامام الواجبة طاعة من الحكم بقول كتاب  
 حاكم امر محبة اليه من بلد يبعثه او بخاتبة غيره من الولاة ان يحكم ان يقبل الكتاب وان يكتب ويحكم بما فيه  
 ورده منها مما يوجب الحكم ويحكم بكتابة من امر يقبله أيضاً كذلك اذا شهد بما في نص الكتاب عدلان  
 وكان الكتاب محتوماً وكان الى هذا الذي وصل اليه وكان الذي كتب به حياً غير مرسول في حين وصول الكتاب  
 الذي كتب به اليه هذا في غير الحدود والعصا وفي كتابه من البلد القريب . وانفقوا ان يكتب الحكم والحكم  
 اذا كان امر من الامام كما ذكرنا فشهد عدلان عند الحكم المكتوب اليه ان هذا كتاب فكون الحكم اليك واشهدنا على ما فيه  
 ان على المكتوب اليه يحكم .

بقية من لافضية والروى والاقرار والقسم والشهادات  
 وانفقوا على قول شاهدين مسلمين عدلين فاضلين في دينهما ومعقدهما حسن الزم والامم وكنية مرفوعة



حرب بالعين معروف النسب صابطين الشهادة غير محددين في قذف ولا في حر ولا في شئ من المحرمات ولا  
 يكونان مع ذلك ابوين ولا حبيبت ولا ابنت ولا ابني ابنة وان سفل ولا اخوين ولا ذوي رحم  
 محرمة من الذي شهد له ولا احدهما ولا اكل طين ولا نكف لحيته ولا صدقته ولا شركين  
 ولا اجيرين ولا سيدين للشهود له ولا احدهما ولا اعليقيين ولا صيرفين ولا خريسين ولا مغنيين  
 ولا تاجين ولا بايعي ولا يجوز ولا مقذبه ولا مكاريي حجر ولا صاحبي حمام ولا منقبلي حمام ولا  
 طفليدين ولا يكون احدهما شيا ما ذكرنا ولا زوجا ولا يكونان عدوين للشهود عليه ولا احدهما ولا  
 جارين الى انفسهما نفعا ولا احدهما ولا دافعين عن انفسهما ضررا ولا احدهما ولا يدوين على قولي  
 وهو كضري ولا حصينين ولا اعميين ولا يكونان ايضا اخوين ولا اباء وابناء ولا شاهدا  
 للشهود فيه بتملكه عن من شهد له به فسكنا ولا فقيرين ولا شاعرين ولا احدهما شيا ما ذكرنا  
 فاذا شهد اثنان كما ذكرنا وحلف الشهود له ولم يرجعا عن شهادتهما ولا احدهما ولم يكونا حين سماعها الشهادة  
 محتفيين وقال لهما المشهود عليه اشهدا علي بهذا فقالا حين ادلهما الشهادة نشهد بشهادة الله  
 على هذا لم يذكرا (٩) ولم يكن عند المشهود عليه اعتراض كان حاضرا بعد تالمدة ينقطع فيها عذره  
 فقد وجب الحكم بما شهد به في جميع الحقوق كلها والمحرم وكلها حاشا الدماء والزنا واللباطة نعتي  
 بالدماء ما اوجب قتل بقول او غير ففقط الا ان يكون احدهما او كلاهما شهد في حد قديم عليه او  
 شهد به قبل فزوت او علما ما شهد به وكان منكرا فيقيد ما لا يشهد به الا احدهما فانهم  
 اختلفوا في الحكم بتلك الشهادة . واتفقوا على قبول رجل وامرأتين كما ذكرنا في الرجال  
 سوا سوا ان لم يوجد رجلان في الدين من الاموال خاصة . واتفقوا على قبول اربعة رجال  
 كما ذكرنا فيما اوجب القتل بقول او غيره وفي الزنا وفعل قوروس . واتفقوا ان الحكم اذا نقصت البعث  
 عن الشهادة والشهود فلم يات بمجرما عليه . واختلفوا في شهادة من لم يبلغ من الصبيان والحجاري  
 وفي شهادة النساء منفردات وفي شهادة الرجل الواحد والمرأة الواحدة مع يمين الطالبي ودون  
 يمينه يجوز ذلك ام لا . واتفقوا على انه لا يقبل مشترك على مسلم في غير الرصية في السفر  
 واختلفوا في قبول المشركين في الوصية في السفر . واتفقوا على ان المسلمين يقبلون المشركين  
 الذميين وغيرهم في كل حال من الدماء ما دونها . واختلفوا في قبول المشركين على المشركين  
 واتفقوا على ان الشاهد اذا لم يكن غيره ينوب عنه ولم يكن مشغولا وكانت الاجابة للمعنة قد دعي  
 الحاد الشهادة ففرض عليه اداؤها . واتفقوا على ان الكبار والمجاهرة بالصغار والاصرار

(٩) ولا خصيتين خ (٩) ان لهذا على هذا كذا وكذا ح

على الكبار حرجه نزه بها الشراة . واختلفوا في غير كل من ذكرنا قبل هذا نزه بالشراة املا . واتفقوا  
على ان قبل من يرى من اهل الاهواء ان يشهد لموافقته على مخالفة ما لا يعلم غير جائز . واتفقوا على ان  
قبول من بلغت بدعته الكفر المتيقن على انه كفر غير جائز . واجمعوا ان السحر والفساد في الارض والزنا  
والربا وقذف المحصنات واللباطة واخذ اموال الناس استمراء وظلماً والقتل ظلماً وشرب الخمر  
وعقوق الوالدين بالضرب والسب ومنع حقهما وهودا عليه والكذب المحرم الكثير حرج نزه بالشراة .  
واختلفوا في المسلم يخاصم الذي فقال الجمهور البين على المدعى عليه منها انهما كان . وقال بعض  
التابعين المسلم احق باليمين على كل حال . واتفقوا ان الشهود اذا شهدوا كما ذكرنا ان الحكم بشراة  
قد وجب . واختلفوا ايضا اذا رجعوا عنها بعد انفاذ الحكم الفسخ املا . واتفقوا على ان من حلف  
في جامع بلدة قائماً حاسراً مستقبل القبلة بامر الحاكم الذي يجوز حكمه بالله الذي لا اله الا هو الطالب الغالب  
الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية على البت فانها يمين ينقطع لا عند الطلب . ثم اختلفوا ان جاء  
المحلف لم يجد ذلك ببينة . واتفقوا على ان من حلف خصمه دون ان يحلف حاكم او من حلف على نفسه  
انه لا يبرأ بترك اليمين من الطلب . واتفقوا على وجوب الخلف في دعوى الاموال . واختلفوا  
في الولد ياخذ مال الولد ان يقضى عليه برده املا . واتفقوا على ان الخلطة بالمباينة والمشاورة  
اذا ثبتت وكان المدعى عليه متمماً بمثل ما يدعى عليه مطلقاً منه ذلك فقد وجب على الحاكم ان يسمع منهما .  
واتفقوا ان من اثبت حقا على ميت فاثبت موته وعده ورثته فانه يحكم . واتفقوا ان من سلم  
ابوه ومنه جميعا وهو غير بالغ فان الاسلام يلزمه . واتفقوا انه ان كان بالغاً فاسلم اياه واحدا  
انه لا يجبر على الاسلام . واختلفوا يلزمه الاسلام بغير اسلام ابويه واحدهما من ثم اوجد .  
واتفقوا ان الزوجين اذا كانا كافرين وولد لهما ولد ولم يمس ولا اسلم احدهما ولا  
كلاهما فانه على دينهما . واتفقوا على ان جميع الشرك اذا دعوا كلهم الى القسمة وكان الشئ  
اذا قسم وقع لكل واحد منهم ما ينقسم به ولم يكن ذلك الشئ المشاع واحداً كجوهرة واحدة  
او ثوب واحد او اثنين مزدوجين كزوج باب او خطين او غنمين او ما اشبه ذلك واشتبهوا  
مع ذلك ملكهم لما طلبوا قسمة (٧) ببينة عدل انه يقسمه احكام بينهم . واتفقوا انه  
من ملك اداة حيوان فكل ما تولد منها من لبن او ولد او كسب او غلة او صوف فاللبن والولد  
والصوف والشعر والوبر ملك للمالك امهاته وان له اخذ الامرات الغنلة والكسب . واختلفوا

اذا غضب لامرات او ملكت علي ملكا فاسداً وانما اختلفوا في الغضب والمالك العاصد لانهم جعلوا  
العاصب والمالك ملكاً فاسداً مالكيين لدمرات والاصل بالمضمر وبالشبهة . وانفقوا في وليه  
حدث بين امه زبيد وعبد خالد ان ذلك الولد لسيده . وانفقوا في ولد الامه من زنا امه ملك  
لسيده . واختلفوا في ولد الغارة المتروجة ايضاً . وانفقوا ان ولد الامه من زوجها عبد السيدامه .  
واختلفوا فيه ان كان ابوه عربياً يملك امه ابوه . وانفقوا ان من ملك متحرراً رجباً فكلما تولد منه  
فهو له من حب ابوين او ثمة او ورق . وانفقوا ان الولد ملك للمالك امهات للمالك ابائه .  
واختلفوا ان كان ابوه عربياً او ولد مستحقه يملكه مالك امهات ام لا . وانفقوا ان من اقرضه نفسه  
في غير واجب يقتل او سرقه في مجلس مفترق وهو عاق بالغير سكران ولا مكره وكان ذلك الاقرض  
في مجلس الحكم كحضرة بنية عدول وغاب بين الاقارب عن المجلس حتى لم يره ثم ثبت على اقراره حتى  
يقتل او يقطع على ما ذكره في كتاب الحدود ان شاء الله فقد اقيم عليه الحد الواجب . وانفقوا ان من اقرض  
بالزنا وهو حر بالغ غير سكران ولا مكره في اربع مجالس متفرقة كما ذكرنا في المسئلة التي قبلها وثبت  
اقراره حتى اقيم عليه جميع احد فانه قد اقيم عليه الحد الواجب . وانفقوا ان الرجل ان اقرض بولد يقتل  
ان يكون منه ولا يعرف كذبه فيه ويمكن ان يكون ملك امه او زوجها ولم يذكر الولد دعواه ولم يكن  
فيه منازع ولم يكن على الولد ولا لاحد فهو لاحق به . وانفقوا ان اقرار امه المبالغ العاقل  
غير المحجور عليه فيما يملك اذا كان اقراره ذلك مفرداً غير مستثنى منه شيء ولا مضرب ما يبطله وكان  
غير سكران ولا مكره ولا مفلس ولم يوقن كذبه فانه مصدق ومحكوم عليه اذا صدقه المقر . وانفقوا  
ان لفظ يقع على ثلثة فصاعداً . وانفقوا ان يقع على واحد في غير معظم شأنه واخباره عن نفسه .  
وانفقوا ان استثناء الاقل من جنسه بعد ان يبقى الاكثر جائز . وانفقوا ان الربع في هذا المكان  
قليل . وانفقوا ان من اقربا بين امه انه لاحق به . وانفقوا ان ما ولدت الامه او الزوجه لاسنة  
اشهر بعد وطئ السيد او الزوج ولم يكن وطئها رجل قبلها او وطئها وكان من آخر وطئ كان من الاول  
ومن وطئ الثاني ما لا يكون حملاً فانه لاحق بالذي هو في عصمته الآن . وانفقوا ان الحمل يكون من سنة  
اشهر الى تسعة اشهر وهو غير سقط فانه لاحق بالذي هو في عصمته الآن . وانفقوا ان ما ولدت  
لاكثر من سبع سنين من آخر وطئ وطئها الزوج او السيد انه غير لاحق به الا ان يكون الحمل مشهوراً  
بشهادة قبال عدول متصلاً . واجمعوا ان ولد المتزوجة زوجاً صحيحاً او فاسداً والزوج جاهل بفساده  
وولد المملوكه ملكاً صحيحاً او فاسداً والمالك جاهل بفساده ولم يكن فيها شرك في الملك والزوجة فانهما



لاحقات بالرج والسيد . واختلفوا في ولد الرنا يستحق الذي حملت به امه وفي ولد المرأة يحملها  
 لزوجها وولد التجارة من ابسب يطاها من له في العتية حتى فتح وفي امه ولد الرجل يطاها ابوه او ابنته  
 فتح وفي ولد المهرضة يطاها المرتز باذن الزهن فتح وفي ولد الخدمه يطاها المخدم فتح وفي ولد المتزوجه  
 زوجها فاسد وهي من لا يحل ان تنكح اصلا او لسبب والنكاح عالم بفساد ذلك النكاح وعالم بالتحريم وفي ولد  
 المملوكه وهي من لا يحل وطبها لسبب او لمحققون من خلقوا من نطفه امرا وفي ولد المكاتب والعبد يقع  
 عليها سبيها بغير انتزاع فتح الحق امرا قال الحسن بن علي بن ابي حمزه اذا استحققت الذي حملت به امه منه  
 وقال سفين المورى يلحق ولد المرأة بحملها لزوجها به ولا حد عليه وهو ولد المرأة وقال الحسن بن محمد  
 يلحق بالرجل ما حملت منه امه امه او امه امه وقال ابو حنيفة يلحق بالرجل ولد المتزوجه وان كانت  
 امه وابنته وهو عالم بذلك كله . وقالوا يلحق ولد المملوكه بيطاها احد مالكيها وقال الشافعي يلحق  
 ولد المهرضة اذا وطبها المرتز باذن الزهن وكذلك ولد امه المكاتب بيطاها سبيته فتح وقال الحارث بن  
 الحسن من ادعى انها ولا اخوة منكون له دخل معهم وان ابوا . وانفقوا ان ولد المملوكه امه كانت  
 احره ذميه او مسلمة اذا نفاه زوجها ساعة عليه ساعة ولادة ولم يكن علم حمل امه به ولم يان في ذلك  
 وقدف امه بالزنا ولا غيرها والكذب والتعت هي وانت به لاكثر ما لا في النساء وكلاهما حر لم  
 بالغ عاقل غير محدود في زنا ولا قدف ولا هو على ولا سكران واذا ادعى روثه ولم يمكنه حاكم الاحيين  
 فان الولد عنه منتف

#### كتاب القليس

اجمعوا على ان كل من لم يمتق في ماله اذنته لاحد ففرض عليه ادا الحق لمن هو له عليه اذا امرته ذلك  
 وبقي له بعد ذلك ما يعيش به اياما هو ومن تزمه نفقته . واختلفوا فيما امره هذا لا بسبل الاجماع  
 فيه حتى اختلفوا ايباع المحرفين ام لا وهل يواجر فيما تزمه امرا وهل يحبس امرا وهل يباع  
 عليه ماله ان وحده ام لا وهل يترك منه ثمن ام لا

#### كتاب الحجر

اتفقوا على ان رجلا يحجر على من لم يبلغ وعلى من هرجمونه معتوه او مطبق لاعقله وان كل  
 ما انفد من ذكرنا في حال فقد عقلا او قبل بلوغه من هبة او نكح او بيع او صدقة ان ذلك باطل .  
 واختلفوا لابتعاغ لما لا بد له منه من قوة ولباسه . وانفقوا على وجوب حسن النظر لمن  
 هذه صفته . وانفقوا ان من كان بالغا عاقله حرا عدا في دينه حسن النظر في ماله  
 انه لا يحجر عليه وان كلما انفد مما يجوز انفاده في ماله فهو نافذ

اتفقوا ان من غضب شيئا اى شئ كان من غير ولده فوجد بعينه لم يتغير من صفاته شئ ولا تغيرت  
سوقه ووجد في يد غاصبه لاقى يد غيره انه برقة كاهو . واتفقوا ان من غضب شيئا مما يحل  
او يورن فاسم له لم لغية المصوب منه في البلد الذي كان فيه الغضب انه يقضى عليه بمثل .  
واتفقوا انه ان عدم المثل فالقيمة . واختلفوا في قيمة القيمة . واتفقوا انه لا يقتل ولا قطع  
على غاصب . واتفقوا انه ان غضب دنانير او درهم فوجد في يد آخر والصرف في ذلك البلد  
مقارب الصرف في البلد الذي كان فيه الغضب انه يقضى عليه بمثل ما غضب . واختلفوا فيما عدا  
هذه الاحكام . واتفقوا ان اخذ امرئ الناس كل ما ظلم لا يثمل . ثم اختلفوا في من زحمت  
داية فاهملها فاخذها انسان فقام عليها حتى صليت . وفيمن خفف عن مركب فرج من مراع فيه  
فغاص عليه غايص واخذ . وفي طائر او صيد ملاك ثم توحش يكون كل ذلك لوجه امرئ يؤول  
ملك الاولين عنه اليه . فالحسن البصري والحسن بن يحيى والليث واحد حتى يقولون فيما ذكرنا  
هو لمن غاص فيه او قام على الدابة . وقال مالك في الصيد المتوحش هو لمن اخذه . وقال سائر الناس  
كل ذلك للردول

— اللقطة والصائفة —

لا اجماع فيها لان من الناس من يرى اخذها ومهم من يرى تركها كلها . ومنهم من يرى اخذ  
البعض دون البعض

— الآبق —

اتفقوا على مرة الآبق الى مرتبة . واختلفوا يجعل امر لا يجعل . واختلفوا في الآبق  
الى دار كسب البضم

— المزاينة والمساواة —

اجمعوا على ان المزاينة والمساواة على ذكر النصف او الثلثين او الى المثلث او الى جزء مستحق  
كان مستحقا من الجميع الى مدة معروفة سواء لاذق . ثم اختلفوا في من مانع ذلك ومن مجيز لكل ذلك  
ومن مانع من المزاينة مجيز للمساواة . ومن مانع من ذكر المدة في ذلك

— الاحبارت —

لا اجماع فيها فقد منع منها كلها قوم من اهل العلم وان كان الجمهور على ايجازتها

— اللقيط —

اجمعوا ان اللقيط اذا اقر ملتقطه بحريته فانه حر

لا اجماع في الصلح لان الشافعي وغيره يقول لا يجوز الصلح اصلا الا بعد الاقرار بالحق ثم لا يجوز فيه الا ما يجوز في الهبات او البيوع وغيره . رد كبر بعض الناس عن احمد بن حنبل ان الصلح بعد الاقرار ليس صلحا وانما هو هضم للحق . وقال قوم من اسلف الصالح ان الصلح على دين الميت التي ترك بها وفا بغير ادا جميعها لا يجوز

— كتاب الرهن —

اتفقوا على ان الرهن في المرفق القرض الذي هو الى اجل حتى او في البيع الذي يكون ثمنا الى اجل مستقرا اذا قبضه المرتهن باذن الرهن قبل تمام البيع وبعد تعاقده وعابا للمشهود قبض المرتهن له وكان الرهن مما يجوز بيعه وكان ملكا للرهن صحيحا فانه رهن صحيح تام . واتفقوا على ان الرهن اذا اراد اخراج الرهن من الرهن ان اخراجه مطلقا دون تعويض فيماعد العتق لم يجوز له ذلك . واتفقوا على ان الرهن كما ذكرنا ان كان ذنايرا ودرهم فحتم عليها في الكيس جاز رهنها . قال الطحاوي ان شريك بن عبد الله القاضي لا يجوز الرهن وان قبضه المرتهن باذن الرهن واقرب ذلك الا حتى يعاين الشهود القبض وقال بذلك ابو حنيفة ثم مرجع عنه

— الاكراه —

اتفقوا على ان المكة على الكفر وقلبه مطمئن بالايمان انه لا يلزمه شيء من كفره عند الله تعالى واختلفوا في الزامه احكام الكفر . واتفقوا ان يخرق القتل اكراه

— الوديعة —

واتفقوا ان على كل مودع ان يفي بوديعة . واتفقوا على ان من تجر في الوديعة او انفقها او تعدى فيها مستقضا لها او غير مستقضى فضايرها عليه حتى ترد الى مكانها . واتفقوا ان اذا عا الى مودعها وصرفها اليه فقد برئت ذمته منها

— الوكالة —

اتفقوا على جواز الوكالة في البيع والشراء وحفظ المتاع وقبض الحقوق من الاموال ودفعها والنظر في الاموال . واتفقوا على ان الوكيل اذا نفذ شيئا مما وكل به ما بين يوفى له اجره اليه وصحته عنده الى حين عزل موكله او حين موت الموكل مما لا عين تراه ولا تعد فانه نافذ لازم للموكل ولو رثته بعده . واجمعوا على ان الوكالة في الصلاة المفروضة والصيام لا يجوز

اتفقوا على ان من احيل بحق قد وجب له شيء يجوز بيعه قبل قبضه على شخص واحد لم يضره رضى  
بالحالة مرضي الحال عليه بما ايضا وعلم كل واحد منهم مقدار الحق الواجب فقد جازل الحال ان يطلب  
الحال عليه بذلك الحق وانما حواله صحيحة

اتفقوا ان ضمان ما لم يجب قط ولا وجب على المرء لا يجوز . واتفقوا على ان من كان له على آخر حق  
حق واجب من مال محدد قد وجب بعد ضمانه ضامن واحد بامر الذي عليه الحق ورضي المضمون له  
بذلك وكان الضامن له غنيا فان ذلك جائز والمضمون له ان يطالب الضامن بما ضمن له . واختلفوا  
في الضامن عن الميت الذي ترك مالا وفا بالدين الذي عليه او لم يترك فقال قومه جائز ويطالب المضمون  
الضامن بما ضمن له وقال آخرون لا يجوز اصلا . واتفقوا ان ضمان الواحد عن الاثنين فصاعدا  
مما عليهم من له قبله حق واجب بعد على واحد لم قبله مثل ذلك الحق جائز . واتفقوا ان الحمل  
والحال عليه والمحتمل ان الضامن والمضمون اذا كانوا عقدا رجلا رجلا بائعين غير مكهرين  
ولا مجبورين ولا احاط الدين بالمواليم فصما نهم وحولتهم جائزة كما قدمنا

اتفقوا ان نكاح المحرمات العاقل العفيف الصحيح غير المحرم المسلم اربعة حراري مسلمات غير زونا  
صحاح فاقل حلال . واتفقوا على ان نكاح اك ثمن اربع زوجات لا يحل لاحد بعد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم . واجمعوا ان المرء المحرم البالغ العاقل المسلم غير المحرم ان يتبرى  
من الاماء المسلمات ما احب ويطأهن ما لم يكن فيهن من القرابة او الرضاة او الصهر  
ما ذكر انه يحرم من الحراري وما لم يكن معتقات الحامل وما لم يكن مدبرات له وما لم يكن  
فيهن ملك ولا شرط لاحد غيره ولا كاب من فرض اذا ملك من بحق من جهة او عوض  
من حق او ميراث او ابتاع صحيح في ارض الاسلام ولا في دار الحرب من هل الحرب .  
واختلفوا في نكاح الشغار والمنعة والستر والحمل وعلى شرط ما ومهر فاسد وهي  
كون العتيق صدقا وتعليم القران ايصح ذلك ام لا . وفي نكاح لاعلى المهاجرة  
فرونياعن عمر بن الخطاب الذي عن ذلك . واجمعوا ان عقد النكاح لا ينع فاق كما ذكرنا  
في عقدة واحدة جائز اذا ذكر لكل واحدة منهم صدقها وفي عقد متفرقة . واتفقوا



على ان العبد البالغ العاقل اذا اذن له سيده العاقل البالغ المحرم الذي ليس بمجور في النكاح وتولى  
سيده عقد النكاح فله النكاح حرة او حرة من مسلمات في عقد كما ذكرنا او عقد تنف . وانفقوا على ان  
لايجل لامرأة ان تزوج أكثر من واحد في زمان واحد . وانفقوا على ان من طلق نساءه فاجل عدتهن  
او متى او طلق بعضهن فاعتدت او ماتت فلان يتزوج تمام أربع فاقول ان احب كما ذكرنا .  
وانفقوا على ان المرأة اذا طلقها زوجها فانقضت عدتها ان كانت من ذوات العدد او مات وانفسخ  
نكاحها منه وكان الطلاق والفسخ صحيحين فلما ان تزوج من اجبت ممن تحل لها وهكذا البيا .  
واختلفوا فيها اذا نكحت في عدتها او امكنت غلاما من نفسها هل لها ان تزوج ابدا ام لا .  
واجمعوا ان نكاح الاخ بعد موت اخيه او انبات عصمتها منه وكذلك العم بعد موت ابن عمه  
والخال بعد موت ابن اخته وان الاخ وابن الاخت بعد المم والنكاح مباح . وانفقوا ان نكاح  
المرأة كقولها في النسب والصناعة جائز . وانفقوا ان نكاح الرجل من كان هو على منته قدر  
في نسبه وحاله وصناعتة جائز . واجمعوا ان الامة التي لها مال كان فصاعدا انه لايجل لها ولا لزوجها  
وطهرها ولا التذمة منها ولا رؤية عورتها . واجمعوا ان الامة لايجبر سيدها على نكاحها ولا  
على ان يطها ان طلبت هو منه ذلك ولا على بيعها من جل من قبلها الوطء ولا النكاح .  
واجمعوا ان المحرم المسلم العاقل البالغ غير المجور والعفيف والعبد المسلم العفيف العاقل البالغ اذا  
خشى العنت ولم يجد حرة يرضى نكاحها لعدم طهرها واذن العبد سيده في النكاح وتولى سيده عقد  
النكاح وفوض ذلك اليه فان كمل واحد منها ان يتكلمة مسلمة بالغة عاقلة باذن سيدها في ذلك  
والنكاح حلال . واجمعوا ان نكاح نساء النبي صلى الله عليه وسلم بعد من حرة او سيرة حرام على جميع  
ولد آدم بعد علي السلام . وانفقوا ان هذه النكاحة ليست لاحد بعد . وانفقوا ان للرجل المحرم العاقل  
المالك امر نفسه المسلم ان يطلق اذا احب اذا وقع صلابة في وقته وعلى سنة لطلاق . وانفقوا  
ان وطء غير الزوجة والامة المباحين حرام . وانفقوا ان من ولم اذا تزوج عقد احسن .  
وانفقوا ان من دعى الى ولية عمر لا لموتها ولا هي من حرام ولا منكر فيها فاجاب فقد احسن .  
وانفقوا على قبول المرأة تزوا العرة الى زوجها فنفق هذه زوجته وعلى استباحة وطهرها  
بذلك وعلى تصديقها في قولها انها حايض في قولها قد طهرت . واجمعوا ان العدل في القسمة  
بين الزوجات واجب واختلفوا في كيفية العدل الا انهم اتفقوا في المساواة بين البيا لم  
في المحرمات المسلمات العاقلات غير الناضرات مالم يكن فيهن من زوجة مبتدأة البناء . وانفقوا  
ان المرأة اذا زوجها العاقل المحرم وهي مسلمة بالغة عاقلة وهو مجور عليه وهو حرة ورضي ذلك

ابوها وهي ان كان لها اب وكان لها جد (١) وان فرضوا كلهم ورضيت هي فان لم يكن لها احد من  
ها وولد حيا ولا يتيئنه ولا عتق فزوجها او تبني عمها اليها وهو من بالغ عاقل غير مجنون وهي  
عفيفة بكر او ثيب خلو من زوج او في غير عدة منه وانكحها من ذكرنا بوضاها من جرب بالغ عاقل مسلم كفو  
غير مجنون عفيف وتطق النكاح والمنكح بلفظ الزوج او الانكاح في مقام واحد واشهدوا عدلين  
مسلمين حريين بالغين على الشروط التي ذكرنا في كتاب الشهادت ولم يسكها ولا وقع هناك  
شروط اصلا وذكرنا صداقا جائزا فهو نكاح صحيح تام . وانفقوا ان من لا ولي لها  
فان السلطان الذي تحت طاعته وطولها ينكحها من احييت ممن يجوز لها نكاحه . وانفقوا  
في امراتين في عقدتين مختلفتين رجلين فعلم اولها ولم يكن دخلها وحديثها  
فان الاول هو الزوج والاخر اجنبي باطل . وانفقوا ان من تزوجت زوجا صحيحا  
فجرم عليها ان تزوج آخر ما لم يفسخ نكاحها او يطلقها او يغيب عنها عينة منقطعة  
او ينزع لها او يميت او يحكم حاكم بطلتها او يفسخها . واختلوا في كيفية هذه الاحوال  
وجواز بعضها وبطلانها بما لا سبيل الى تحصيل اجماع جازفيه الا على ما سئلت في بعض ذلك  
ان شاء الله تعالى . وانفقوا ان نكاح الام وامها تزوجا وحديث ابائها وحديث امها تزوجا  
وحديث جداتها وحديث اجداده وان علون وان نكاح عماتها وخالاتها وعمات  
امها تزوجا وعمات جداتها كيف كن وعمات ابائهن وعمات اجداده وان علوا كيف كانوا  
من قبل الابهاء او الامهات وخالات ابائهن وخالات امها تزوجا وخالات اجدادهن وخالات  
جداتهن وان علوا وعلون من قبل الابهاء والامهات وهكذا كل عمة وكل خالة وكل رجل  
او امرأة مالت امه ولادتها وفالت اباهه ولادتها فان نكاح كل من ذكرنا حرام مفسوخ  
ابدأ وكذلك وطنهن بملك اليمين وكذلك القول في امهات الابهاء وامها تزوجا وحديث  
كيف كن يدرج حداث وكذلك القول في عمات الاب وخالاته وعمات اجداده وخالات اجداده  
كيف كن وكذلك عمات حداث الاب وخالاتهن كيف كن امهات وان بعدن فان رجلا رجلا  
كان لاسيه اخ لام لا لاب فان عمه هذا العم وجدة هذا العم ام اسيه حلال لابن اخيه او رجل  
كان لاسيه اخ لام لا لاب فان عمه هذا الخال وجدة ام اسيه حلال لابن اخته والرجل يكون  
لابنه اولامه اخ لالام فان خالات ذلك العم وذلك الخال وحديث لاسيه حلال  
لابن اخيهما ولا يدرج حداثهما . وانفقوا ان نكاح الابنة وابنة الابن وكل من بالتمها ولادة

ابنة او ولادة ابنه من صلب او بطن كيف تفرقت الولادات وان بعثت حرام ففسخ وحرام طهرهن  
بملك اليمين ايضا . وانفقوا ان الاخوة الشقيقة وان الاخوة للاب وان الاخوة لدم وكل  
من تناسل منهن او نالتهن ولادتهن من قبل صلب او بطن كيف تفرقت الولادات وان بعثت  
حرام نكاحهن مفسخ وكذلك وطئن بملك اليمين وكذلك بنات الاخ الشقيق والاخ للاب  
والاخ لدم وكل من نالتهن ولادة الاخوة المذكورين كما ذكرنا في الاخوات والاخوة . وانفقوا  
على ان نكاح العمت للاب اولادهم او شقيقات الاب وان نكاح تلك النكاحات كذلك حرام  
مفسخ ابداً وكذلك هو ملك اليمين . وانفقوا ان الرضاع الذي ليس رضاع ضرار او  
قصده ايقاع التحريم يحرم منه ما يحرم من النسب على قلنا . واختلفوا في رضاع الحفل  
ورضاع الكبير وكيفية الرضاع المحرم . قال ابن ابي ذئب رضاع الضر لا يحرم شيئا .  
وانفقوا ان امرأة عاقلة حسيبة غير مكورة ان ارضعت صبياً عشرة رضعات متفرقات  
وافترق ترك الرضاع فيما بين كل رضعتين منها فبنت العشر قبل ان يستكمل الصبي جولتين  
فمريب . من حين ولادة رضاعاً يمتصه بغير ثديها او لبنها ووطئها ووطئ ما وُلدت  
حرام عليه وعلى من تناسل منه كما قلنا فحين ممن يحرم من قبل امهات الولادة ولا فرق . وانفقوا  
ان ام الزوجة من الرضاعة بمنزلة امها من الولادة وان ابنتها من الرضاعة كابنتها من الولادة  
ولا فرق . وكذلك في التحريم خاصة فقط . وانفقوا ان نكاح رجل المرأة اذا كانا على الصفا  
التي قدما ولم يكن ارضعته قط ولا وصل الحجوف راسه او بدنه شئ من لبنها بوجه الوجه  
قط ولا من لبن امها ولا من لبن من ولدتها من فوق اولدتها من أسفل بحرام ولا بحلال  
ولا من لبن زوجة ابنها او زوجة واحد من ولدها او ولدتها ولا من لبن من تكون بذلك عمة  
وان بعثت او خاله وان بعثت او بنت اخوت وان بعثت ولا الحجوف واحد من ولده هو  
ولا كل من ولد بحلال او بحرام ولا ملكها قط ابوه ولا وطئ امه ولدتها هي من أسفل  
بحلال ولا بحرام ولا خلاها ابوه ولا ولده ولا كل من ولده او ولده هو بحلال  
ولا بحرام ولا كان بدل الخلو للثداذ بوجه الوجه ولا نكحها ربيب ولا لها حرمة  
في عصمتها ولا حلف بطلاقها ان تزوجها ولا زناها قط ولا هي زانية ولا هوزان ولا نكح  
قط امها او جدة لها او ابنتها وان سفلت ولا نكحها في عدة هو ولا غيره ولا لاط  
ما بها ولا بولدها ولا زنا ما بها ولا امارة ولدتها ولا من ولدت هي ولا للثد بدل الزنا  
ولا لاط بمن ولدت ولم يكن خصميا ولا كان وطئ ابوه امها ولا صارت حريمه من اجل



امرأة وطهرها او ملك عقدة نكاحها ولا كانت امته ولا امته ولده ولا كان هو عبدها ولا عبد  
 ولدها ولا ملك منه شيئا وهي مسلمة بالغة عاقلة وكان العقد في غير وقت الندا للجمعية الى سلام  
 الامام منها وفي غير وقت قد تعين عليه فيه اخروقت الدخول في الصلوة ولم تكن مريضة ولا  
 حاملا ولا وطهرها عبدها بتاويل فان نكاحه لها حلال . واجمعوا ان امر الزوجة التي عقد  
 زواجها صحيح وقد دخل بها ووطهرها حرام عليه نكاحها ابدا . واجمعوا ان بنت الزوجة التي  
 عقد زواجها صحيح وقد دخل بها ووطهرها وكانت الابنة مع ذلك في حجره فحرام عليه نكاحها  
 ابدا . واختلفوا في التي لم يدخل بها ولا بابنتها يجوز نكاحها ام لا . واتفقوا ان اجمع  
 بين الاختين بعقد الزوج حرام . واتفقوا ان نكاح الاختين واحدة بعد واحدة بعد  
 طلاق الاخرى او موتها او انفساد نكاحها حلال . واجمعوا انه لا يحل للرجل البقاء  
 على زوجية امرأة صارت له حرمية . ثم اختلفوا في كيفية تفسيرها له حرمية . واتفقوا ان  
 التعريض للمرأة وهي في العدة حلال اذا كانت العدة في غير رجعية او كانت من وفاة .  
 واتفقوا ان التصريح بالخطبة في العدة حرام . واتفقوا ان وطء الحايض في فرجها ودبرها حرام .  
 واتفقوا ان ملك امرأة كلها فلم يعتقها ولا اخرجها عن ملكه امر ملكه اياها فقد انفسخ  
 نكاحها . واتفقوا ان ملكة امرأة فلم تعتقها اثر ملكها اياه او تخرجها عن ملكها كذلك  
 فقد انفسخ نكاحها . ثم اختلفوا في كل الامرين افسخ بلا طلاق ام طلاق واحدة ام ثلث .  
 واتفقوا على ان من كان عبدا وله زوجة امته فاعتقت فلها الكفاية في فراقه او البقاء معه  
 ما لم يطاها . واختلفوا في المعتقة بكتابة فقال ابراهيم النخعي لا تخير في فراق زوجها وهي  
 زوجة كما كانت . واتفقوا ان لكل مطوذة بنكاح صحيح ولم يكن سمي لها مهر فلها مهر  
 مثلها . واختلفوا في المطوذة بنكاح فاسد العقد ونكاحها جاهل بفساد ذلك النكاح  
 ولم يكن سمي لها مهر ألها مهر لا شيء لها ولم يتفقوا . ان النكاح جائز بغير ذكر صداق  
 وذكر الطحاوي في شروطه ان كثيرا من اهل المدينة يبطلون هذا النكاح اذا خوصم فيه قبل الدخول .  
 واتفقوا انه ان وقع في هذا النكاح وطئ فلا بد من صداق . واتفقوا على ان الصداق ان يكون  
 ثلث اواق من الفضة او ما يساوي ثلث اواق فصاعدا وكان مفعلا او حالا في الذمة فهو  
 صداق جائز وروى من طريق شعبة عن ابي سلمة عن الشعبي ومن طريق شعبة عن الحكم  
 عن ابراهيم لا يتزوج احد على اقل من اربعين درهما . واتفقوا على ان كل من طلق امرأته  
 وقد سمي لها صداقا صحيحا في نفس عقد النكاح لا بعده ولم يكن وطهرها قط ولا دخل بها



وان لم يطاها وكان طلاقها وهو صحيح الجسم والعقل ان لم ينصف ذلك الصداق . واختلفوا  
ان ينقص شيء مما ذكرنا ان لم ينصفه ام كله . وانفقوا على ان من مات او ماتت وقد سمي لها صداقاً صحيحاً  
وطيها ادم يطاها فلها جميع ذلك الصداق . واختلفوا في المطلقة ولم يسلم لها صداق الربا المنعة  
فقط ام بنصف مهر مثلها ام لا تنفي لها . وانفقوا على ان بعثت المحكمين اذا شجر ما بين الزوجين .  
واختلفوا في كيفية ما يقضى به الحكماء . وانفقوا على انه ان شرط ان لا يضرها في نفسها ولا في رباها  
انه شرط صحيح ولا يضر النكاح شيء . وانفقوا ان كل شرط اشترط على الزوج بعد تمام عقد النكاح فانه  
لا يضر النكاح شيئاً وان كان الشرط فاسداً . وانفقوا على ان وطء الرجل المرأة الكاملة التي لا يباحق  
ولها به حرام وان ملك عصمتها او رقها . وانفقوا ان وطء الرجل زوجته وامته المحملين منه  
بوجه صحيح حلال

#### — الابداء —

اتفقوا على ان من حلف في غير حال غضب باسم من اساء الله عز وجل على ان لا يطأ زوجته محرمة المسلمة  
العاقلة البالغة الصحيحة الجسم والعقل والنكاح وهي غير حلي ولا مضنة وكان قد دخل وهو مسلم بالغ  
عاقلة غير سكران ولا مكروه ولا مجبوب ولا عتيد وهي ممكنة لمن نفسها وطاها يمكن لحلف الايطاها  
ابداً فانه مولى اذا طلبته بذلك قال علي بن ابي طالب رضوان الله عليه الابداء في اصدق وقال عطاء  
والزهري والثوري الابداء الا في منقولها قال ابو عباس لا يكون مولى الا من حلف الايطاها ابداً .  
وانفقوا ان الوطء في الفرج قبل انقضائه الاربعة الاثر فيمنه صحيحة يسقط بها عنه الابداء .  
واختلفوا ايكون الحنث اذا وطئ امرأته قال الحسن وابراهيم لا كفارة عليه ان وطئ . واختلفوا  
في كل ما ذكرنا بما لا سبيل الى ترتيب صفة اجماع فيه

#### — الطلاق والمخلع —

اتفقوا ان طلاق المسلم العاقل البالغ الذي ليس سكران ولا مكروها ولا غضبان ولا مكروها ولا مجبوراً  
ولا مريضاً للزوجة التي قد تزوجها زوجاً صحيحاً جابراً اذا فقط به بعد النكاح مختاراً له حينئذ وادفع  
في وقت الطلاق بلغض من الفاظ الطلاق على ستة الطلاق فانه طلاق عمري بن عبد يقول  
طلاق المريض ليس طلاقاً وهي زوجته كما كانت ذكر ذلك الطحاوي في شروطه . وانفقوا ان الزوجة  
ان لم يطاها زوجاً في ذلك النكاح ان كرهت فهو وقت طلاق لها . وانفقوا ان التي وطاها في ذلك  
النكاح ان وقت الطلاق فيها هو كونها طاهر لم يمسها فيه مالم يكن طلقها قبل ذلك الطهر وهي

٢٦  
حايض وان وقت طلاقها ان كانت مريلا تحيض لصغر وكبر او الحقة او ليس بعلة متيقن فطلقها  
في استقبال شهرهم بطاها في الشهر الذي قبله فانه مطلق في وقت طلاق . واختلفوا في طرق النكاح فذكره  
لكن . واتفقوا ان من طلق امرأة التي ذكرنا في الوقت الذي وصفنا طلاقه واحدة رجعت لم يتبعها ولا شرط  
مفسد للطلاق ان ذلك لازم . واتفقوا انه ان اتبع الطلقة التي ذكرنا التي طلقها طلاقه ثانية بعد الاول  
وقبل انقضاء عدتها انها ايضا لازمة له . وانه قد سقط مراجعتها وحري عليه نكاحها الا بعد زوج . واتفقوا  
ان لم يتبع الطلقة الاولى ثانية او لم يتبع الثالثة فانه ان لم ذلك . واتفقوا انه ان تزوجها رجع مسلم  
حربا لغ عاقل مرغوب فيه غير مقصود به التحليل نكاحا صحيحا على ما قدمنا قبل ثم طلقها في فجرها وانزل المني  
وهما عن مجرمين ولا احدهما ولا صايبين فريضا ولا احدهما ولا هي حايض وهما عاقلان ثم مات عنها  
وطلقها طلاقا صحيحا او انفسخ نكاحها فامتن عدتها ولم تنزع فتنكح الاول لها حينئذ حلال وهكذا  
ابدا . واتفقوا ان من تزوج امرأة ثم طلقها طلاقا صحيحا فامتن عدتها ولم تنزع ثم نكحها ابدا  
نكاحا صحيحا او لم تكمل عدتها فراجعها مراجعة صحيحة ثم طلقها ثانية طلاقا صحيحا فامتن عدتها  
ولم تنزع ثم نكحها ثانية نكاحا صحيحا او لم تكمل عدتها فراجعها مراجعة صحيحة ثم طلقها طلاقا صحيحا  
فانها لا تحل له الا بعد زوج كما قلنا في التي قبلها . ولا نسلم خدوها فان من طلق ولم يشهه ان الطلاق له لازم  
ولكن لسنا نقطع على انه اجماع . واختلفوا ان الطلاق الحاصل او بصفة واقع ان واقع وقت طلاق . ثم اختلفوا  
في وقت وقوعه ثلثايل الان ومن قال هو الى اجله . واتفقوا انه اذا كان ذلك الاجل في وقت طلاق ان الطلاق  
قد وقع . واختلفوا في الطلاق اذا خرج مخرج الجين يلزم ام لا . واتفقوا ان الفاظ الطلاق صارت وما تصرف  
من هجاء ما يفهم معناه والباين والبيئة والخلية والبرية . وانه ان نوى من هذه الالفاظ طلاقه واحدة سنة  
لزمته كما قدمنا . واتفقوا انه ان وقع هذا الالفاظ او بعضها مختارا كما قلنا على المرأة ففسر لا على  
نفسه وعلى جنبها فانها واقعة على الصفات التي قدمنا . واتفقوا على ان كرا طلق زوجته الامة التي  
نكحها نكاحا صحيحا بكونه من محل له نكاح الاماء باذن سيده طلاقه واحدة كما قلنا فله مراجعتها  
بغير رضاها في ذلك النكاح الذي وقع فيه الطلاق وما دامت في الحدة وكان مع ذلك من محل  
له نكاح الاماء المسلمات . ثم اختلفوا بعد الطلاق الثانية . واتفقوا ان العبد اذا طلق زوجته احررة  
مختارا لذلك وطلقها ايضا على سيده مختارا لذلك طلاقه واحدة كما قدمنا وكان قد طلقها او بطاها  
ان له ان يراجعها برضاها ورضاه ورضى سيده كل ذلك معا . واختلفوا بعد في الطلاق الثانية  
عند عدم شيء مما ذكرنا . وكذلك القول في زوجته الامة بزيادة رضى سيدها وزيادة كونه من محل

له نكاح الاماء . وانفقوا ان من شئت هل طلق امرأة مرة او مرتين او ثلاثا منقولات ان الواحدة  
له لازمة . وانفقوا ان الزوج اذا اصر بامرته طلاقا لا ياذن منها شيئا على مفارقتها او طلاقها .  
ثم اختلفوا ان وقع ذلك ينفذ ذلك الطلاق وذلك الفرق امر لا يجوز شيئا منه وهل يرد عليها ما اخذ منها  
امر لا يرد عليها شيئا من ذلك وينفذ الطلاق ويكون له ما اخذ منها روى هذا عن ابى حنيفة ر ثم اختلفوا  
بعد ذلك في الخلع بما لا سبيل الخلع اجماع فيه لان في العلماء من قال الخلع كله لا يجوز اصلا والاية الواردة  
فيه منسوخة بقوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وانتم احداهن فظننا ان قد اخذوا منه شيئا  
وقال بعضهم الخلع جائز بتراضيه وان لم تكن كارهة له ولا هو لها وقال بعضهم الخلع لا يجوز الا بالسلطان  
وقال بعضهم لا يجوز الا بعد ان يحيط بطنها رجلا وقال بعضهم لا يجوز الا بعد ان يعطها ويضربها  
ويجوها وقال بعضهم لا يجوز الا بعد الاغتسل له من جنابة وقال بعضهم حتى تقول لا اغتسل لك من جنابة  
ولا اطيع لك امر وقال بعضهم لا يجوز الا بان تتركه هي ولا يضربها او يخاف ان يضربها وهو  
لم يعرض بعد وقال بعضهم هو طلاق وقال بعضهم ليس طلاقا وغيره من الاختلاف في كثير جدا

#### الرجعة

اتفقوا ان من طلق امرأة التي نكحها نكاحا صحيحا طلاق سنة وهي من يلزم اعادة من ذلك الطلاق  
فطلقها مرة او مرة بعد مرة فلا مرجعها شاذ او ايت بلى ولى ولا صدق مادامت في العدة وانما  
يتوارثان ما لم تنقض العدة . واختلفوا في الحق في ايلاده وطلوها ويلاعنها ان قذفها املا .  
واختلفوا ان كانت امه فقال مولاه قد تمت عدتها وقالت هي لم تمت . وانفقوا ان ان تمت العدة  
قبل ان يجمعها انه ليس له ارضاعها ان كانت ممن ارضا وعلى حكم ابد النكاح . وانفقوا  
ان التي لا عدة عليها لا رجعة لها عليها الا على حكم ابد النكاح الجديد . وانفقوا ان من اشد عدلين  
على الشروط التي ذكرناها في كتاب النكاح ان عليه مراجعتها انما رجعة صحيحة

#### العدد

اتفقوا ان من طلق امرأة التي نكحها نكاحا صحيحا طلاقا صحيحا وقد وطئها في ذلك النكاح في رجبا  
مرة فمافوتها ان العدة لها لازمة وسواء كانت المطلقة الاولى او الثانية او الثالثة . واختلفوا في الطلاق  
من الابدلاء فيه عدة وهل للذي آلامها فبانت منه ان تحضرها في عدتها املا حتى تنقض العدة  
في قول هذا القائل وهو على بن ابي طالب رضي الله . واجمعوا ان الذي طلق ولم يكن وطئ

في ذلك النكاح ولا طالت صحته لها بعد دخوله بها ولا خلاها ولا طلقها في مرضه فإعادة عليها أصلا وإن لها  
 أن تسكن حينئذ من محل نكاحها أن اجبت وكانت من قبلها أخبار ولا رجعت للمطلق عليها إلا كالإحصي  
 ولا فرق . قال الحسن البصري وأحمد وأبو حنيفة إن طلق المهر مرة التي لم يدخل بها فعليها العدة . وقال  
 سفيان الثوري إن طلق المهر مرة بعد أن دخل بها فله المهر كله وعليها العدة ولا يحكم الولد . واتفقوا  
 أن العدة واجبة من موت الزوج الصحيح العقل وسواء كان وطئها أو لم يكن وطئها وسواء كان قد دخل بها أو  
 لم يدخل بها . واجمعوا أن أجل الحرة المطلقة التي ليست حاملا ولا مستترية ولا مستحاضة ولا مدمنة  
 ولا محتلمة أيام الحيض وأيام الطهر وكان بين حيضها عدل يبلغ أن يكون شهرًا فإن عدتها ثلثة قروء .  
 واختلفوا فيمن لم تستوعب الصفات التي ذكرنا بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه . واتفقوا أن من استكمل ثلثة  
 أطهار وثلث حيض فاعتسلت من آخر المثلث حيض المستأنفة بعد الطلاق متى اغتسلت أنها قد  
 انقضت عدتها . واختلفوا فيما دون ذلك . واتفقوا على أن عدة المسبلة الحرة المطلقة التي ليست حاملا  
 ولا مستترية وهي لم تحض ولا تحيض إلا أن البلوغ متوهم منها ثلثة أشهر مقصدة . واتفقوا أن المطلقة  
 وهي حامل فعدتها وصح حملها متى وضعت ولو أضرط لاقول . واتفقوا أن الحامل المتوفى عنها إن وضعت  
 حملها بعد انقضاء أربعة أشهر وعشر ثم خرجت من دم نفاسها أو انقطع عنها فقد انقضت عدتها .  
 واتفقوا أن المعتدة بالقروء أو الشهر أو بالاربعة أشهر وعشر فأقل من الوفاة أنها إن ابتلت ذلك  
 كل من حين صحة طلاق زوجها لها عندها ومن حين صحة وفاة زوجها فعندها فقد انقضت عدتها .  
 واتفقوا أن وضع الحمل أن كان أكثر من أربعة أشهر من وفاة الزوج ومضى كان بعد الطلاق فإنه ينقض العدة  
 عرفت بالوفاة أو بالطهر أو لم تعرف . واتفقوا أن الامة المطلقة أو المتوفى عنها زوجها إن اعتدت بالأجل  
 إلى ذكرنا فقد انقضت عدتها . واتفقوا أن الذي يلزم من العدة ليس أقل من نصف الأجل التي ذكرنا .  
 واتفقوا أن المرأة التي إذا اعتت انقضت العدة بالاقراء في ثلثة أشهر صدقت إذا ثبت ذلك بينة على اختلافهم  
 في البينة . واتفقوا أن المطلقة المحسنة التي لم تحض قط فنقض في الاعتداء بالهرم ثم حاضت قبل تمام  
 الشهر أنها لا تتمادى على الشهر . ثم اختلفوا ابتداء الاقراء أو بعد ماضى لها من شهر أو شهرين  
 مكان قروء أو قروءين وثاني بما بقي لها قروء أو قروءين . واتفقوا أن المرأة إذا ماتت سيدها وقد استحقت  
 كحرية بموتها على اختلافهم في كيفية استحقاقها العتق حينئذ فاعتدت أربعة أشهر وعشر فيها ثلث حيض وثلثة  
 أطهار فقد حل لها النكاح . واتفقوا أنه اعتقها في صحته وهو حار عتقه فاعتدت ثلثة قروء إن كانت  
 من تحيض أو ثلثة أشهر إن كانت من لا تحيض فقد جاز لها النكاح ولا سبيل إلى اتفاق على إيجاب شيء



عليها اذ الناس من لا يرى عليها من كل الامرين عدة ساعة فانقضت . وانفقوا ان كل من ذكرنا من المعتدات ان ابدلت عدتها من حين بلوغ خبر الطلاق اليها على صحة او حين بلوغ الخبر بالوفاة اليها على صحة حتى تتم الاحمال التي ذكرنا فقد اعتدت . وانفقوا ان كل نكاح عقدته امرأة وهي في عدتها الواجبة عليها لغير مطلقها اقل من ثلث فهو منسوخ ابدا . وانفقوا ان لمطلقها نكاحها في عدتها منه ما لم يكن كل طلاق ثلثا وما لم يكن هورنيا او في حكم المريض او هي اولم تكن حاملا من ستة اشهر فصاعدا . وانفقوا ان مطلقته وهي ممن تحيض وعدتها بالاقراء انها اذا اكملت من حين وجوب العدة عليها ثلثة اطهار تمامة غير الطهر الذي ابتدأت فعدتها بعد مضي ثلثه وثلاث حيضات ثم غسلت من الحيضة بعد انقطاعها وبرؤية الطهر منها فطهرت كلها بالماء الا انها قد انقضت عدتها وحلت للزوج ان كانت غير محبوسة وانقضت رجعة المطلق وصار كالاجنبيين . وانفقوا ان من طلقها زوجها طلاقا رجعي في الحرة ثم ارجعها في الحرة فقد سقط عنها حكم الاعتدال على شئ يمكن ضم لان الحسن لا يرى الاحد اصلا على سبيل متوفى عنها والا على سبيل متوفى عنها ولا على مطلقه وقوم يرونه على متوفى عنها وكل مطلقه مبتوتة . وانفقوا ان للمعتدة من طلاق رجعي السكنى والنفقة . وانفقوا ان المعتدة اى عدة كانت انها ان اقامت في بيتها مدة عدتها فلم تات منكرا

— الاستبراء —

انفقوا ان من اشترى جارية شراء صحيحا بجر او ثيبا لمخاضت عنه ان كانت ممن تحيض او اتمت ثلثة اشهر في ملكه ان كانت ممن لا تحيض ولم يشرب بحمل ان له وطيبها بعد ذلك . وانفقوا ان من ملك حاملا من غيره مدكا صحيحا فليل وطيبها حتى تضع . وانفقوا ادا اشتراها اشترا صحيحا وهي ممن تحيض فارتفع حيضها ادا استبرأها من غير رية حمل انه بعد عامين يحل له وطيبها الا ان تحيض قبل ذلك او تضع حملا ان كان ظاهرها ولا سبيل الى اتفاق موجب في ذلك شيئا اذ الناس من لا يرع الاستبراء في الجوارى اصلا الا من يخاف حملا بمقدار ما يدفع الرب فقط من وضع الحمل

— بقية من العدد —

اتفقوا ان الدم الطاهر من الحمل لا يعتد به اقرا من عدتها وانه لا يهلها من وضع الحمل وان اشهر الثلثة والاربعة والعشرون انقضت قبل آخر ولد في البطن ان كل ذلك لا يعتد به ولا تنقض الحرة الا بوضع الحمل بعد ذلك

عالم في علم الفقه في حرم الاستبراء

قد ذكرنا ما اختلفوا عليه من الرضاع المحرم في كتاب النكاح . وانفقوا ان من وهب لامرأة التي ارضعت عبدا  
وامامة فقد قضى ذمها . وانفقوا ان المحرم الذي يقدر على المال البالغ العاقل غير المحرم عليه فعليه نفقة زوجته  
التي تزوجها رواجاً صحيحاً اذا دخل بها وهي منوطا وهي غير ناشز وسود كان لها مال ولم يكن . وانفقوا  
ان من كان بهذه الصفة فعليه القيام برضاع ولده ان لم يكن للرضع امر او لم يكن لأمه لبن ولم يكن للرضع مال .  
وانفقوا على انه يلزم الرجل الذي هو كما ذكرنا نفقة ولده وابنته اللذين لم يسلبا ولألمها ما احتج بهما . وانفقوا  
على ان على الرجل الذي هو كما ذكرنا نفقة ابويه اذا كانا فقيرين زمنين . وانفقوا على انه يلزم الرجل  
من النفقات التي ذكرنا ما يرضع الجميع من قرب البلد الذي هو فيه من الكسوة ما يطرده البر ويحوز فيه الصلوة .  
وانفقوا على انه لا يلزم احدا ان ينفق على غنى غير الزوجة . واختلفوا في الفقراء من ذوي الرحم الموتى (١)  
والحيات ان يلزمهم نفقتهن الغنى والغنى من ورثتهن وذوي رحمهم وحياتهم ام لا . وانفقوا ان على الرجل المحرم  
والمرأة المحرم نفقة امتهما وعبيدها وكسوتهما واسكانهما اذا لم يكن للزوج صنعة يكسبان منها . وانفقوا  
ان ذلك يلزم الصغير والاحق في اموالهما . وانفقوا ان من لم يمت نفقة فقد لزمه كسوة المنفق عليه وسكانه  
وانفقوا ان من كسار قتيه ما يلبس وطعمهم مما ياكل اي شئ كان ذلك ولم يكلفهم ما لا يطيقون ولا  
لحم ولا ضرب ولا سب يعجزون فقد ادى ما عليه . وانفقوا ان من كان له حيوان من غير الناس فحرام عليه  
ان يبيعه او يكلفه ما لا يطيق او يقتله عبثا . وانفقوا ان من كسا من ثلثه نفقة من اوين ورجلة  
او ولد وغرمهم مما يشاكلهم ويشاكله وانفق عليهم كذلك فقد ادى ما عليه . ولم يتفقوا في من هو  
احق بحضنة الصغير والصغير على شئ يمكن جمعه فقد روي عن شريح ان لا يثبت من الام وروي  
عن عمر بن الخطاب ان الام احق من الام

## — اللعان —

اتفقوا على ان الزوج الصحيح عقد الزواج المحرم المسلم العاقل البالغ الذي ليس بسكران ولا مجرودا في قذف  
ولا اخرس ولا اعمى اذا دنف بصريح الزنا زوجته العاقله البالغة المسلمة الحرة التي ليست محروقة في رنا  
ولا قدنف ولا خرسى وقدنفها وهي في عصمة بئنا ذكر انه سراه منها بعد نكاحها مختارة للزنا  
غير سكرى وكان الزوج قد دخل بها ووطئها او لم يخل بها ثم يطأها بعد ما ذكر من طلاقها على ما اطلع  
ولم يطقها بعد قدنفها ولا مات ولا ولدت ولا اتفق نكاحها فان اللعان بينهما واجب . واختلفوا فيما بين  
قدنف زوجته كما ذكرنا وهي حامل وانتفى من حملها بما لا سبيل للحتم جامع فيه لان باخنة يقول لا يلزمون صلا  
حتى تضع وقا لآخرين لا لعان بعد الوضع وانما يلاعنها قبل التضع . وانفقوا انه ان قال في اللعان

يوم الجمعة بعد العصر في الجامع محضرة الحكم الواجب فنادى الله بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة ان  
صادق فيما رويت به فلانة زوجتي هذه ويشير اليها وهي حاضرة من الزنا وان حملها هذا ما هو في ثم كبر  
ذلك اربع مرات ثم قال الحامدة وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فقد لعنت وسقط عنه حد القذف .  
واتفقوا ان الزوجة ان قالت بعد ذلك بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة ان فلانا زوجي هذا فيما  
رماى به من الزنا كاذب وكبرت ذلك اربع مرات ثم قالت في الخامسة وعلى غضب الله ان كان من الصادقين  
انها قد التعننت ولا حد عليها وان الولد قد انفق حينئذ عنه في العفة فيها ان التعننا وان لم تلعن حي او  
لم يلعن او قد فترها ولم يلتن واحدهما بما لا سبل الى اجماع فيه . واتفقوا ان الحكم اذا امر بين الرابعة  
والخامسة من بضع يوم على احدهما او غيرها عن النجاس ويذكرها الله عز وجل فقد اصاب

#### الظهار

اتفقوا في كيفية الظهار على ثلثي يكون ضبطه لادقادة والحسن والرهى وغيرهم يقولون لا كفارة على الظهار  
الا حتى يطل التي ظاهرها وبابن يوسف يقول لا كفارة بعد جماعها ولكنهم اتفقوا على ان الحكم الواحد رتبة  
مؤمنة سليمة بالغة ليست ممن تعق عنه ان ملكها ولا هي من المكاتبين ولا من المذمومين ولا  
امر ولد ولا فيه يترك لا يجزيه صوم ولا اطعام . واتفقوا ان من تجز عن رقبة اى رقبة كانت  
فلا تجزيه الا الصوم . واتفقوا انه ان كفر وهو في حال عجزه بصوم شهرين من اول الشهر ليلتين  
الآخرهما متصلين لا يعرضه شهر رمضان ولا يوم لا يجوز صيامه ولا مرض ولا سفر فطرية انه  
قد ادى ما عليه . واتفقوا ان وحد رقبة قبل الصوم وقبل تمامه بما لا سبل الى اجماع جاز فيه .  
واتفقوا انه ان لم يقدر على رقبة ولا على صيام كما ذكرنا فكفر في حال عجزه عن كل الاخرين باطعام  
سنتين مسكينا مسليين اكلين متغابرا لا يتخاض مدين مدين فيها اربعة ارطال من بر لكل  
مسكين فقد ادى ما عليه . واتفقوا انه ان لم يمس بشئ من جسمه كله شيئا من جسمه اكل حتى يفر  
انه قد ادى ما عليه . واتفقوا انه ان ظاهرها من امته او ظاهرت زوجة منه على اختلافهم في كيفية  
الظهار فكفر وكفرت المرأة المظاهرة ان وطئها لرجل . واتفقوا ان من لم يجز امراته  
ولا مثلهما بشئ من كل ما يشر على المسلم من ثلثي كان ولا تمادى في ايلائه انه غير مظاهر

#### اختلاف الزوجين في متاع البيت

اتفقوا ان الزوجين نفع الزوج والزوجة احييتين اذا اختلفا في متاع البيت فقد اعياه ان الشايب

التي تلبسها المرأة على فئسرها حين المحضوة . ولست انغى التي تشاكلها لكن التي على جسمها دراسها فانها لها بعد يمسرها . وان شاب الزوج التي عليه ايضا لك ذلك بعد يمينة . واختلفوا فيما سوى ذلك بالاسباب الى ضم جاع فيه . وانفقوا على ان من قام بنية في سوى الله يقضى له ان اذلق ايضا مع بنية

کتاب البیوع

[illegible]



ما لم يمسره ولا اضطره لبيعته بقوة باطل وان ابتاعه كبيع في كل ذلك . واتفقوا ان بيع المرء لا يملك  
 ولم يجوزه ما ملكه ولم يكن المبيع حاكما ولا منصفاً من حق له او غيره او مجزئاً في مال فليس من ماله فانه  
 باطل . واتفقوا ان المرأة الحرة العاقلة البالغة كالرجل في كل ما ذكرنا . واتفقوا ان بيع الذهب بالذهب  
 بين المسلمين نسيتاً حرام وان بيع الفضة بالفضة نسيتاً حرام الا اذا وجد العلى رضى الله عنه  
 انداع من عمرو بن حريث جبة منسوجة بالذهب الجبل وان عمر اخرجها فاخرج منها من الذهب اكثر  
 مما ابتاعها به . ووجدنا للمنفيع الخروصي صاحب ملك دياراً وثوباً بدينارين احدهما نقد والاخر نسيتاً  
 حاز . واما بيع الفضة بالذهب بين المسلمين نسيتاً احرام هو ام لا فقد مروى فيه عن طلحة بن عمار .  
 واتفقوا ان بيع القمح بالقمح نسيتاً حرام وان بيع الشعير بالشعير كذلك نسيتاً حرام وان بيع المالح بالمالح  
 نسيتاً حرام وان بيع التمر بالتمر كذلك نسيتاً حرام . واتفقوا ان بيع هذه الاصناف الاربعة ببعضها  
 ببعض بين المسلمين نسيتاً وان اختلفت انواعها حرام وان ذلك كله ربا . واتفقوا ان اصناف القمح كلها  
 نوع واحد . واتفقوا ان اصناف الشعير كلها صنف واحد . واتفقوا ان اصناف المالح كلها نوع واحد .  
 واتفقوا ان اصناف التمر كلها نوع واحد . واتفقوا ان الابتاع بدنانير او درهم حال او في الذمة غير  
 مقبوضة اوهما الى اجل محدود بالايام او بالاهلة او بالساعات او الاغونم القرض ما لم يتطاول  
 الاجل حداً ما لم يكن المبيع مما ياكل او يشرب فان اختلف في جواز بيع ذلك بالدنانير والدرهم  
 في كل الوجهين المذكورين . واتفقوا ان الاصناف الستة التي ذكرنا انفاذاً بيعت بعضها  
 ببعض وكل صنف منها محض لا يخالطه شيء من غير نوعه قل او كثر ولا يمتزج من غير نوعه قل او كثر  
 فبيعاً مماثلين الذهب والفضة وزناً بوزن ولم يكن احد الدنانير الموزن بها اكثر عدد من الاخر  
 وباقي الاصناف الاربعة كثيراً بكميل وكان كل ذلك بيعاً . وقد اختلفوا في ذلك ولم يوافقوا على  
 حين العقد طريقة عين فقد اصابا . واختلفوا فيما عدا هذه الصفات التي ذكرنا ووصفنا بها المبيع  
 والبيع اختلافاً لا سبيل الى جمعه باجماع جاز . واتفقوا ان من ابتاع شيئاً بيعاً صحيحاً بلا خيار  
 فقبضه باذن بائعه ثم عرض فيه عارض مصيبة فهو من مصيبة المشتري ما لم يكن حيواناً من رقيق  
 او غيره او ثماراً او زرعاً او بقولاً . واتفقوا ان ما اصاب الرقيق والحيوان بعد اربعة ايام من  
 العيوب كلها . وما اصابه بعد العام واما العهدة والاستبراء من جنون او جذام او برص  
 فانه من المشتري . واتفقوا ان الثمار اذا سلمت كلها من مجاعة فقد صح البيع . واتفقوا

ان ما اصابها بعد ضم المشتري لها واذلتها عن الشجر والارض فانه منه . وانفقوا ان البيع بخير  
ثلاثة ايام يلبسها جاز . واختلفوا في بيع الثمار بعد ظهورها وقبل ظهور الطيب فيها وقبل  
ظهورها ايضا على القطع ولابد اولا ترك اجاز ام لا . وانفقوا على ان بيع الثمرة بعد ظهور  
الطيب في اكثرها على القطع جاز . واختلفوا في جواز عا ترك . وانفقوا ان بيع ما قد ظهر  
من القذا والباذنجان وما قلع من البصل والكرفس والكمثرى واللفت والكمثرى وكل ما يغني عن الارض  
جاز ان اذ قلع المغيب من ذلك . وانفقوا ان بيع كسب اذا صفى من المشتري وصفى من البين وبيع البين  
حينئذ جاز . واختلفوا في جواز قبل ذلك . وانفقوا ان البائع اذا قطع للمشتري بترك ثمرته التي تضمنت  
في ثمرته ان ذلك جاز . وانفقوا ان بيع كسب واحد يقصد اذا فارق جاز وقشره كالبيض في ذلك  
واختلفوا فيما لا يقصد اذا ازيل قشره كالزعرور والكمثرى واللوز وما اشبهها فكالبعض في ذلك ولا فرق  
وانفقوا ان ما لا قشرات كاللوز والكمثرى فزاعت القشرة العليا ان بيع حينئذ جاز . واختلفوا في قبل  
نزعها . وانفقوا ان بيع النوى قد اذلت النوى مع النوى في جواز بيع الثمرات انما اذا نزع نواها او  
نوى احدها . واختلفوا في ابتاع الحاكم التي ظهر حملها وتبين ولم يتبين من النساء وسائر الحيوان  
واشترط المشتري حملها لنفسه جاز ويكون له حينئذ ام لا . واختلفوا فيمن باع شيئا فيه ثمرتها  
وارضا فيه زرع ظاهر قد طاب كذا ذلك ولم يطب من شئ او طاب بعضه ولم يطب بعضه لمن اشترى والزرع  
ان اشترطه المبتاع اهو له ام لا . واختلفوا في اهل البائع وهو المبتاع ان لم يشترطه المبتاع .  
وانفقوا ان بيع احراز سبى دم في غير التقليل لا يجوز . وانفقوا ان بيع الحيوان المقتل ما لم يكن كلبا  
او سنورا او نعلا او ما لا ينفع به جاز . واختلفوا فيمن باع ثمرتها واستثنى مكيلة او عددا او ثمرتها  
او شغل بعينها اجاز ذلك ام لا . روي عن ابن عمر كراهية استثناء ثمرتها بعينه . وانفقوا ان مو باع  
نقدا او اشهد ببينة عدل كما قدمنا او باع او اقترض الى اجل واشهد كذلك وكتب بذلك وثيقة انه قد ادى  
ما عليه . وانفقوا انه ان باع او اقترض الى اجل ونقدا ولم يشهد ولا كتب ان البيع والقرض صحيحان .  
وانما اختلفوا بعضى بترك الكسب والاشهاد ام لا . وانفقوا ان الابتاع بدنانير او دراهم او اعيان  
عروض محصية كذا ذلك لا يسد اذا كان الف من ثمن جنس البيع جاز . وانفقوا ان من اشترى شيئا  
ولم يبين له البائع بعينه في ولا اشترط المشتري سلامة ولا اشترط الاخلالة ولا بيع منه ببرة  
فوجد في عينها كان به عند البائع وكان ذلك العيب يمكن البائع عمله وكان يحط من العمل سطا لا يتعاقب  
الساير . مثل في مثل ذلك البيع في مثل ذلك الوقت يعني وقت عقد البيع ولم تلتفت عين البيع ولا بعضها

ولا تغير اسمه ولا تغير سوقه ولا يخرج عن ملك المشتري كله ولا بعضه ولا يحدث المشتري فيه شيئا ولا وطأه  
ولا غيره ولا ارتفع ذلك العيب وكان المشتري قد نقدته جميع الثمن فان المشتري ان يردّه ولا يأخذ ما اعطى  
من الثمن وان له ان يمسكه ان احب . واختلفوا فيما عدا كل ما ذكرنا بما لا سبيل الى ضمها الى جارية . واختلفوا  
هل العلة الماخوذة مما ذكرنا للمشتري او امسك امره قهرا مع مارة . واتفقوا انه اذا بطل الباع بعيب  
فيه وحدة مقدارة ووقف عليه ان كان في جسم المبيع فرضى بذلك المشتري انه قد لزمه ولا رد له بذلك العيب .  
واتفقوا ان كل شرط وقع بعد تمام البيع فانه لا يفتى ببيع شيئا . واختلفوا في جواز الشرط وبطلانه وفي البيع  
اذا اشترط الشرط قبل او معه ايجوز البيع ام يبطل . واختلفوا في بيع الارض وفيها خضروات معينة  
واشترط المشتري تلك الخضروات لنفسه اجاز ام لا . واتفقوا انه ان لم يشترطها فانها للبائع . واتفقوا  
ان من اقال بعد القبض بالزيادة ياخذها ولا حطية يحطها ان ذلك جائز . واختلفوا في بيع اللبن  
من الجوان واشترط المشتري اللبن الذي في ضرعه اجاز ام لا . واتفقوا ان بيع العبد والامه ولم يمال  
واشترط المشتري مالهما وكان المال معروض القدر عند البائع والمشتري ولم يكن فيه ما يقع فيه ربا في البيع  
فذلك جائز . واتفقوا انه ان لم يشترط المشتري فانه للبائع حاشا ما عليها من اللباس وما ربيت  
به الجارية فالخلاف فيه موجود روى عن ابن عمر انه للمشتري كله الا ان يشترط البائع وهو قول الحسن البصري  
والنخعي واوجب ملك على البائع كسوة تما . وكل ما ذكرنا في هذا الكتاب من الاشتراط فانهم اختلفوا ذلك  
الاشترط بحكم البيع يكون ام لا . وهل يكون للمشتري حصّة من الثمن ام لا اختلفوا لا سبيل الى اجماع جاز  
فيه . واتفقوا ان من اشرك او ولى على حكم ابتداء البيع فقد اصاب . واتفقوا ان البيع لا يجوز الا  
بثمن . واتفقوا ان البيع الصحيح اذا سلم من النقص جائز . واتفقوا ان البيع الصحيح اذا وقع  
في غير المسجد جائز . واتفقوا ان بيع الحاضر للحاضر والبادي للبادي جائز . واتفقوا ان البيع الصحيح  
اذا وقع في الاسواق وعلى سبيل التلقّي فهو جائز . واتفقوا ان الحكمة المضرة بالناس غير جائزة .  
واتفقوا ان العبد العاقل البالغ المادون له في التجارة جائز له ان يبيع ويشترى فيما اذن له فيه بولاه .  
واتفقوا ان السيد ان يتزوج ماله عبد وامتة الذين له بهما . واتفقوا ان الربا حرام منسوخ .  
واختلفوا في بيعتين في بيعته . واختلفوا في بيع الغر وفي بيع الشئ المغصوب والاقب والساردات ثلث  
كان مما قدم ملك قبل ذلك وفي بيع المجرى والمجرى بول او في بيع بشرط ايجوز كذلك ام لا . واتفقوا  
ان من باع سلعة ملكها بعد ان قبضها ونقلها عن مكانها وكالها ان كانت مما تكال فان ذلك جائز .  
واتفقوا ان من اشترى دارا فان البنين كله والقاعة داخل كذلك في البيع حاشا الظلة وهي لسقيفة

المعلقة من جانبي الدار من خارج وحاشا الساباط وحاشا البتاج وهو الدابة والسطح الخارج من الدار والروشن  
وحاشا مسيل الماء فانهم خلعوا فيها . وانفقوا ان الفرق بين ذوي الاجام المحرمة اذ كانوا كلهم بالغين عقار  
اصحابا غير ذمنا جارية . وانفقوا ان ما بطل في المحرمين بينهم ان شره منهم حلال وقبول منه منهم كذا  
وانفقوا ان مبالغة اهل الدمة فيما بينهم وفيما بينهم وبيننا ما لم يكن رقيقهم وعقارهم او ما جرت عليه بهام  
المسلمين من السبى اذا وقع على حكم ما يحل ويحرم في دين الاسلام علينا فانه جاز . واختلفوا اذا وقع بخلاف ذلك .  
وانفقوا ان بيع المرء عقاره من الدور والمحايط والمحايث ما لم يكن العقار بمكة فهو جاز . وانفقوا ان بيع عقاره  
من المزارع والمحايط غير المشاعة جاز ما لم يكن ارض غرة غير ارض غرسية .

#### الشفعة

لا اجماع فيها لان قوما لا يرون بيع الشقص المشاع من الدور ولا من الارضين ولا من جميع العقار وقوم  
يرون الشفعة في المقسوم من كل ذلك اجمع اهل المدينة فمن ذمهم اليك المذوق وقوم يرون بيع الشقص  
المشاع ولا يرون الشفعة في المقسوم اصلا وقوم يرون الشفعة فيما بيع منه شقص من كل شئ مشترك  
فيه من رقيق او ثياب او ارض او غير ذلك وقوم لا يرون ذلك في بعض ذلك دون بعض وقوم  
لا يرون الا في ارض خاصة مع ما بها من بناء او اصل اذ بيع مع الارض والا فلا ولا سبيل الى اجماع  
فيما هو سبيل .

#### الشركة

اتفقوا ان الشركة اذا اخرج كل واحد من الشريكين او الشركاء درهم متعاقلة في الصفة والوزن وخلطوا  
كل ذلك خلطا لا يتميز به ما اخرج كل واحد منهم او منهما فانها شركة صحيحة فيما خلطوه من ذلك  
على السواء بينهم . وانفقوا ان لهما اولهم التجارة فيما اخرجوه من ذلك وان الربح بينهم على السواء  
والخسارة بينهم على السواء . واجمعوا ان الشركة كما ذكرنا بغيرة ذكر اجل جارية . وانفقوا ان  
من اراد منهم الانفصال بعد بيع السلع وحصول الخسار فان ذلك له . وانفقوا ان من باع منهم  
في ذلك ما لا يتغابن الناس بمثل واشترى كذلك ما لا عيب اذا عرضوا بالتجارة فيه فانه جاز  
لازم يجمعهم . وانفقوا ان الشركة كما ذكرنا فانها متعاقلة عليهم كلهم ما لم يصمها واحد منهم  
او منهم او كلاهما وما لم يمت احدها او كلاهما او كلهم . وانفقوا ان وطى الامة المشتركة  
لا تقل لاحد منهم ولا يجمعهم التلذذ بها ولا رؤية عورتها .

#### القراض

قال ابو محمد على بن احمد رضوان الله عليه كل ابواب الفقة ليس منها باب الا والاصل في القرن والسنة بعل  
ولذلك نجد حاشا القراض فارجعنا له اصلها فيها البينة ولكن اجماع صحيح مجرد والذي ينقطع عليه فانه



كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وعلم فاقره ولولا ذلك ما جاز . وانفقوا ان القراض بالدينار والدرهم  
من الذهب والفضة المسكوكة كجارية في ذلك البلد جاز . وانفقوا ان اجرا الذي للمال العامل جزءا متساويا  
مستحقا كعشر او نصف او ثلث او ربع او جزء من ألف او أقل او أكثر جاز . وانفقوا في القراض ان يكون لصاحبهما  
اذا تم البيع وحصل الثمن كله ان يترك المتأدى في القراض ان شاء شاء الآخر ام لا . وانفقوا ان العامل باق  
على قراضه ما لم يمت او هو او يمت مقارضة او يترك العمل وسدوا الربح عن القراض . وانفقوا ان القراض  
ادام بشرط فبها حدهما درهم نصف فاقل او أكثر ولا فسادا ولا غشيا ولا اشتراطا حدهما نفسه  
نقطة ولا غير ذلك ولا شيئا من الاشياء لا من المال ولا من غيره . ولا شرط في ذلك لغيرهما ولا شرط احدهما  
لآخر من درهم من المال معلومة او ربع دينار من مملوكة ولا شرط لغيرهما جزءا من الزرع وسمايا باقية  
لكل واحد منهما من الربح ولم يذكر ما للواحد وسكتا عما للآخر في قراض صحيح الا انما يربحان من ربحه  
لولا اشتراط العامل النصف والكسوة لم يجر القراض وقد اختلفوا في هذا الشرط وهو قول الشافعي والجمهور  
وانفقوا ان القراض كما ذكرنا في التجارة المطلقة جاز . وانفقوا على جواز التجارة حينئذ في المحصر .  
وانفقوا ان صاحب المال ان امره العامل ان لا يسافر بماله فذلك جاز ولا امره العامل وانه ان خالف لم يفسد  
من لا يسافر بماله فهو مفسد . وانفقوا انه ان امره بالتجارة في جنس سلع بعينه مأمونة الانقطاع ان ذلك  
جاز لا امره ما لم يهتبه عن غيرها . وانفقوا ان العامل ان تعدى ذلك او سافر بغيره ان ربح المال فهو مفسد  
وانفقوا انه ان اباح له ربح المال السهم بالمال فاسافر به ذلك وليس متعبدا . وانفقوا ان العامل  
ان يبيع ويشترى بغير مشورة صاحب المال ويرد بالعيب . واختلفوا في الوكيل ايرد بالعيب ام لا .  
وانفقوا ان المال اذا حصل عيناً كله مثل الذي دفع ربح المال اولاً الى العامل وهناك نسخ ان الربح  
مقسوم بينهما على شرطهما . وانفقوا ان العامل ان ينفق من المال على نفس المال فيما لا بد للمال منه  
وعلى نفسه في السفر . وانفقوا ان العامل اذا اخذ من اثنين فصاعداً قرضا ان يهلك كل واحد منهما  
وان ذلك جاز . واختلفوا في حمله ام لا . واختلفوا هل العامل يبيع قبل تحصيل ربح المال  
ام لا . وادقوا اختلفوا في ذلك فقد بطل قول من ادعى الاجماع على ان الحسنة محرم ببيع  
ان كان في المال . واختلفوا ايضا في القراض يحمل وان لم يتعد ام لا وكان شيخ يضمن

ذكر شعب عن الشيباني

#### القرض

انفقوا ان من استقرض ما عدا الحيوان جاز . واختلفوا في جواز استقرض الرقيق والحيوان والمحيون .  
وانفقوا ان القرض فعل خير وانه الحاصل محدود وحالاً في الزمة جاز . وانفقوا على جوب رد  
مثل الشيء المستقرض . وانفقوا ان اشتراط رد افضل اذ اكثر ما استقرض جاز ام لا يحل .

واختلفوا اذا قطع المقرض بذلك دون شرط . واتفقوا ان المستقرض بيع ما استقرض واكثر وتملكه وانه  
مضمون عليه يشترط ان غصبه او غلبه . واختلفوا في القرض لاجل مسمى ربة المقرض لا يملك ما اقترض قبل اجله  
انه ذلك ام لا وفي المقرض يملك ما قبل حصول اجله . ويجوز المقرض على قبضه ام لا

#### العارية

اتفقوا على ان عارية التجار للوطى لا يملك . واتفقوا على ان عارية المناع لا تنقاع به لا لاكمه ولا لافساده  
ولا لملكه لكن للباس والتجمل والمطعم ونحو ذلك جائز . واتفقوا ان عارية السراج يقاتل . او الدواب ركوبها  
جائز . وكذلك كل شئ يستعمل اعرضه ولا يعدم يتخصص ولا يغير ولا يثني مما خرج منه لكن كالدار  
للسكنى والعرضه بيني فيها وما اشبه ذلك جائز اذ كان المعير والمستعير جريين عاقبين بالغين .  
واجمعوا ان المستعير اذا تعدى في العارية فانه ضامن بالمعدي فيه منها مما باشره فانه بنفسه

#### احياء الموات

اتفقوا ان من قطع الامام ارضاً لم يعمرها في الاسلام قط لاسم ولا ذى ولا حرق ولا كانت  
ما صالح عليها اهل الذمة ولا كان فيها منفع لمن يجاورها ولا كانت في حلال المعمر ولا يقرب  
معمر شئ بحيث ان وقف واقف في ارض المعمر وصاح على صوت لم يسمع من ارضه في ذلك المعمر  
فغيره لذي اقطعها واحياها بجرث او حفرة او غرس او حطب او ما لم يسمعها او بناء بناء اهل البيت  
موروث عنه يبيعها ان شاء ويفعل فيها ما احب . واختلفوا فيها ان تركها بعد ذلك حتى عادت غامرة  
او يكون باقية له ولعقبه لم يعود الحكم لم يملك قط . واتفقوا انه لا يجوز لاحد ان يتجر ارضاً بغير  
اقطاع الامام فيمنعها ممن يحبها ولا يبيعها هو . واتفقوا ان من استعمل في احياء الارض  
اجزاء او رقيقه او قوماً استعانهم فاعانوه صلوا وبنيتهم اعانته والعمل له ان تلك الارض  
له لا للعاملين فيها . واتفقوا ان من ملك ارضاً محمية ليست معدة لطليع الاسلام ان يتنزعها  
منه ولا ان يقطعها غيره . واختلفوا في المعدر يطير هو لرب الارض ام للامام ان يفعل فيها ما يشاء

#### المنفع

اتفقوا ان الصدقة بثل المال ناقص اذ كان في الباقي غنا يقوم بالمصدق ومن يقول خير  
للرجال والنساء المولى لا اراجح لمن اذ كانوا بالغين عقلاء احراراً غير محجورين ولا عاقرم  
ديون ولا يفضل بعدها المقدار الذي ذكرنا . واختلفوا في النساء ذوات الارواح وفي كل من  
ذكرنا ان ذات الزوج لها ان تصدق من مالها بالشئ اليسير الذي لا قيمة له . واختلفوا  
في اكثر من ذلك فمن مبيع لها الثلث ومن مبيع لها الجميع . واتفقوا انه لا يملك للرجل

ان يتصدق من مال زوجته بغير اذنها . واختلفوا بتصديق المرأة من مال الزوج بغير اذنه بما لا يكون  
 نكاحاً ام لا . وانفقوا ان الصدقة التي هي الزكاة لا تحتل لبنى عباس ولا لبنى آل طالب نسبهم  
 ورجالهم وان كانوا من ذوى السلم . وانفقوا ان الربهة والعطية حلال لبنى هاشم وبني مطلب ومواليهم  
 وانفقوا ان من عدا من ذكرنا من بني هاشم والمطلب ومواليهم نسبهم ورجالهم صغارهم وكبارهم فان  
 الصدقة التطوع جائزة على غيرهم وفقرهم وان الصدقة المفروضة جائزة لاهل السلم منهم الا قولاً  
 رويناه عن اصبح بن العرج ان قريشاً كلوا لا تحتلوا الصدقة . وانفقوا ان الصدقة المطلقة  
 والمهبة والعطية اذا كانت محجزة بغير شرط ثوب ولا غيره ولا كانت في مشاع فان كانت عقاراً  
 او غيره وكانت مفرغة غير مشغولة من حين الصدقة الحرج من القرض فقبلها الموهوب والمعطى  
 او المتصدق عليه وقبضها فان الواهب والمعطى والمتصدق في صحة الواهب والمعطى والمتصدق  
 فقد ملكها ما لم يرجع الواهب والمعطى في ذلك . وانفقوا ان كل ذلك من الميراث اذا كان  
 ثلث مائة فاقبل ان نافذ . واختلفوا اذا كان اكثر وكذا اقراره . وانفقوا ان من كانت  
 له عند آخر حق واجب معروف القدر غير مشاع فاستقطعه بلفظ الوضع والبراء ان ذلك  
 جائز لازم للواضع المبرك . وانفقوا ان المتصدق عليه الموهوب والمعطى او الميراثية اذا  
 لم يقبل شيئاً شيئاً من ذلك انه يرجع الى من تقبل له شيئاً من ذلك وانه لاجل ذلك بملكه .  
 وانفقوا ان اخذ المتصدق بغير حق ما تصدق به بعد ان قبض المتصدق عليه حرام . وانفقوا  
 ان هبة فروج النساء وعضوا من عبيد او امته وعضوا من حيوان لا يجوز ذلك وكذلك  
 الصدقة به والعطية والهبة . واختلفوا في هبة جزء من كل مشاع في الجميع كخمس  
 وما اشبهه . وانفقوا على جواز ايقاف ارض لبناء مسجد والعمل مقبولة . وانفقوا ان الميراث  
 موقوف فيها حتى يدفن فيها بامر وبني المسجد وصلى فيه بامر فلا يرجع لغيرها بعد ذلك اياً  
 واختلفوا في ايقاف كل شيء من الاشياء كلها غير ما ذكرنا . وانفقوا ان من كان له بنون ذكور  
 لا اناث فيهم او اناث لا ذكور فيهم فاعطاهم كلهم ادعاهم كلهم من عطاء ساوياً ولم يفضل  
 احداً على احد ان ذلك جائز نافذ . وانفقوا ان من كان له بنون ذكور واناث فعزل فيما اعطاهم  
 بينهم فذلك جائز نافذ . واختلفوا في كيفية العزل هاهنا والمفاضلة بما لا سبيل الى اجماع حايه  
 فيه . وانفقوا على استباحة الهبة وان كانت من الرقيق كخبر الذي ياتي بها ولو انه امرأة  
 اوصى اذنى او عبد . وانفقوا ان اباحة الطعام لا تكفي في الدعوات وجنات النار لا تحل  
 جائزة وان تقاضوا فيما يألون منه

انفقوا ان من كان عبداً لاسبعة الحرة فيه ولا يبيع سبعة ولا في نصيبه من ميراث نورث  
من ان يشتري ولم يبق حتى قسم الميراث فانه لا يرث شيئاً . وانفقوا ان مال العبد لسبعة وان كان  
دينهما مختلفا وانه لا يرث ورثته اذ كان لاسبعة الحرة فيه . وانفقوا ان الامة في هذا كالعبد  
انفقوا ان من كان كافراً ولم يسلم الا بعد قسمه الميراث فانه لا يرث قربة يسلم . واختلفوا في الميراث  
بالولا فقال احمد بن حنبل وغيره يرث الكافر المسلم والمسلم الكافر بالولا . وروى نافع عن معاذ بن جبل  
ومعاوية بن ابي سفيان وسروى ان المسلم يرث قربة الكافر . وروى عن الحسن وعكرمة وبازين  
زيد ان العبد ان اعتق والكافر ان يسلم قبل قسمه الميراث انهما يرثان . وروى ذلك عن عوفان  
وهو قول احمد بن حنبل . وانفقوا ان لا يرث قاتل عبداً على ظالم عالم بان ظالم من ماله خاصة .  
واختلفوا فيما عدا ذلك . وروى نافع عن الزهري ان القاتل عدو يرث من المال لا من المدية . وانفقوا  
ان من لا يرث لا يجنب من هو اقرب منه في العصبة خاصة . واختلفوا في الجنب دوى اسهام  
على سواهم لما قبله ام لا . وهل يجنب الاخوة والاخوات لغير ام لا . وانفقوا ان من لا يرث  
على سواهم الا اخوة واخواته الا شقاً والاب والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن  
من قبل الاب والابن ذكر او انثى ولولاه ولذكر وان سفل نسبهم لا ذكر ولا انثى فان ههنا الورثة  
ورثة كلالة . وانفقوا ان مورثه ابنه فصاعداً لا يرث كلالة . وانفقوا ان لا يرث  
وان اجد يرث اذ كان من قبل الاب واقباله ليس دينه ام وعلا اذ لم يكن دونه ابحت .  
وانفقوا ان الابن لم يستغفر وابن الابن يرث وان سفل اذ كان من نسب ابويه الى الميت ولم يخل  
بين ابين منهما ام لا يمكن ههنا لكن ابوين اقرب منه . وانفقوا الاخ الشقيق  
يرث اذ لم يكن ههنا بن ذكر ولا ابن بن ذكر ولا بن بن ذكر ولا بن سفل ولا بن لاجد من قبل الاب  
كما ذكرنا وان علا . واختلفوا هل يرث مع اجد في بعض المسائل مع الاب . وانفقوا ان في  
للاميراث اذ لم يكن ههنا الابن ذكر او انثى او ابن بن ذكر او انثى وان سفلوا واب  
احد من قبل الاب كما قدمنا وان علا . واختلفوا يرث مع الاب والاب والابن والابن والابن والابن  
الشقيق والاب يرث مع الاب اذ لم يكن الههنا حية . وانفقوا ان اخوة كلهم ليرثون  
مع الولد الذكر ولا مع الذكر من ولد الولد الرجعية باسماهم الى الميت . وانفقوا ان ابن الخ  
الشقيق والاب يرث وبهوه الذكر وبهوه وان جدوا اذ كانوا سرحيين باسماهم الى الخ



كم ذكرنا وان لم يكن هنالك ابن ولا ابن ابن كما قد سنا وان بعدوا ولا اب ولا اخ شقيق ولا جد اب  
 وان عملا . وانفقوا انهم يرثون مع من ذكرنا شيئا حاشا انهم قد جاءوا الا حداد يرثون مع من لا .  
 وانفقوا ان ابن الاخ لا يرث مادام الميت وارث عاصب او ذرحم له سهم مفروض من  
 الرجال والنساء . وانفقوا ان العلم احوال اب لابنه واشقيقه يرث اذا لم يكن هنالك ولد ذكر ولا ذكر  
 يرجع نسبه اليه ولا اب ولا جد اب وان عملا ولا اخ شقيق ولا اب ولا احد من رجع نسبه  
 الى ابي الميت . وانفقوا ان العلم الذي ذكرنا لا يرث مع احد من ذكرنا شيئا . وانفقوا ان العلم  
 احوال اب لام واخا اجدلاه وهكذا ما بعد لا يرثون احد من العصبه ولا مع ذي رحم له سهم من النساء  
 والرجال ولا مع ذي رحم اقرب منهم شيئا من الرجال والنساء . وانفقوا ان ابن العلم الشقيق  
 والاب يرث اذا لم يكن للميت احد من ذكرنا ولا مع شقيق ولا مع اقرب منه ولا اب ولا اقرب  
 منه ولا كان احوال له هنالك ابنة فانه قد ذكرنا احد من عبيد بن جبير فابنه وابنه علم احد  
 اخ العلم ان النصف لأمته والنصف للثاني لابن العلم الذي ليس احوال له ولا مع شقيق ولا مع اقرب منه  
 لا يرث اخ لام مع ولد . وانفقوا ان ابن العلم لا يرث شيئا مع عاصب ولا مع ذي رحم  
 له سهم من النساء والرجال ولا مع ذي رحم هو اقرب منه من النساء والرجال . وانفقوا ان من  
 مات وله ابنا علم مستويان في القدر والاباء لا وارث له من العصبه غيرها واحدهما اقرب  
 بولادة حدة فانه المنفرد بالميراث . وانفقوا ان من ترك ابني علم مستويين احدهما احوال الميت  
 لأمه ليست للميت ابنة فان الذي هو منها اخ لا وارث . واختلفوا ان يرث الآخر مع شيئا  
 املا . وانفقوا ان كل من ذكرنا اذا انغذ احاط بالمال كله . وانفقوا ان المعق لا يرث  
 مع الرجال الذين ذكرنا ناسيئا حاشا الاخ لام وولده والعلم لام وولده فانهم اختلفوا  
 ان يرث معهم املا . وانفقوا ان المعق يرث اذا لم يكن هنالك احد من ذكرنا ولا  
 ذرحم محرمة من النساء والرجال . واختلفوا اذا لم يكن هنالك ذكر عاصب ولا ذرحم  
 من الرجال والنساء يحيطون بالمال ان يرث المعق دون ذوى الارحام من غير ما ذكرنا  
 دون المعق . وانفقوا ان الزوج يرث من زوجته التي لم تكن منه بطارق ولا غيره ولا  
 ظاهرها فان كانت قبل ان يتكفر النصف ان لم يكن لها ولد خرج بنفسه من بطنها من ذلك  
 الزوج او من غيره ذكرنا او انثى فان الزوج يرث الربع ما لم تل الفريضة في كل الزوجين .  
 واختلفوا اذا عالت يحيط شئ املا . وانفقوا اذا كان لها ولد وله ذكرا وانثى ان يرث  
 الربع . واختلفوا في الربع الثاني <sup>ال</sup> او لولد ذكر وحدها . واجمعوا ان يرث من النساء

ميراث  
 العلم  
 شقيق

لام وامها وهكذا صعدا اذ لم تكن دون احداهن امر ولا جده لام قريب منها . واتفقوا على ان الجدة  
لا ترث اكثر من الثلث ولا اقل من السدس الا في مسائل العول وعند اجتماع الجيدات . واتفقوا انه  
ان كانت دون الجدة امر فان الام ترث والجدة لا ترث . واتفقوا ان ام الام وامها وامهم وهكذا  
صعدا ترث ما لم يكن هنالك امر ولا اب . واتفقوا انها لا ترث مع الام شيئا . واختلفوا ارث  
مع الاب شيئا . واتفقوا ان استوت الجيدات من قبل الاب ومن قبل الام فانهما شريكتان في السدس  
واتفقوا انه ان كانت احدهما اقرب فانها ترث . واختلفوا اتفرد امر شريكها الاخرى . واتفقوا  
ان ميراث لام اذ لم يكن هنالك ولد لصديق الميت اولبطنها ان كانت امرة . ولم يكن هنالك ثلثة اخوة ذكر  
واناث او كلاهما اشقاء اولاد اولاد ولا زوجة نظرا للثلث . واتفقوا اذ كان هنالك اخ  
وجد او اخات واحدة فلا يرث الثلث . واتفقوا انه ان كان هنالك ولد لصديق الميت اولبطن الميت اولئذ اخوة  
كما ذكرنا ان لها السدس . واختلفوا اذ كان هنالك ولد ولد ذكر وانثى او اخوان او اخوات  
بعد اتفانهم على ان لها السدس يكون مازاد على السدس الى تمام الثلث لها امساير لورثة . واتفقوا اذ كان  
هنالك زوج او زوجة واب مع كل واحد فان لها ثلث ما بقي . واختلفوا فيما بين ذلك وبين ثلث جميع المال  
اهولها املا . واجمعوا ان الابنة المنفردة ترث النصف . واجمعوا ان الثلث من البنات فصاعدا  
يرث الثلثين اذ لم يكن هنالك ولد ذكر . واجمعوا ان لابنتين المنفردتين النصف . واختلفوا  
في السدس الزايد . واتفقوا انه ان كان مع الابنة فصاعدا ابن ذكر فصاعدا . ان للذكر مثل حظ الانثيين  
بعد سهام ذوي السهام . واتفقوا ان الولد من لامة كالولد من لحمه في الميراث ولا فرق في كل ما ذكرنا والابن  
كغيره اليكم وان الصغير كالكبير والفاسق كالعدل والاحق والعاقل وانه من كان في بطن امه بعد ولبطنة  
عين قبل مورثة انه ان ولد حيا ورث . واتفقوا ان مات اتم مورثة بطرقة عين ان حقه في ميراث الاول  
مورثا قد ثبت وانه يرث ورثة الميت الثاني . واتفقوا ان يقين انهما مائتا معا انهما لا يورثان  
واختلفوا اذ اجل من مات قبل استوارثون املا . واتفقوا ان مورثة المرحمة قد انقضت .  
واتفقوا ان الاخ للام والاخت للام لا يرثان شيئا اذ كان هنالك ابنة او ولد لصديق الميت  
اولبطن الميتة . واختلفوا يرثون مع الاب والجدة املا . واتفقوا انهما يرثان مع غير اولاد  
ولد الولد المذكور ذكورهم واناثهم والولد والجدة من قبل الاب وان عملا . واتفقوا انهما  
يرثان مع غير الولد وولد الولد المذكور ذكورهم واناثهم . واتفقوا ان الاخت الشقيقة والتملا اب  
اذا انفردت احدهما ولم يكن هنالك ولد ذكر ولا انثى ولا ولد ذكر وانثى ولا اب ولا جده

وان عدا ولاخ يشاركهما في ولادة الام والام والاب فان لها المصنف وان يخرجن فصاعداً  
الثاني . وانفقوا ان الشقيقة تحجب التي للاب عن المصنف . وانفقوا ان التي للاب واحدة كانت  
واكثر تأخذ او ياخذن مع الشقيقة الواحدة السدس من بعد المصنف الذي للشقيقة . واختلفوا  
في الشقيقتين هل يرث معهما اللواتي للاب شيئاً اذا هذانك اخ ذكر ام لا . واختلفوا (١) فيمن ترك  
اختاً شقيقة واختاً لاب فان يلاخت المصنف ولدخ المصنف . وانفقوا فيمن ترك اختين شقيقتين  
والأب والامال بينهما ثلاث . وانفقوا ان ليس للمحدثين . والحجرات عند من يورثن اكثر من السدس ومن الثلث عند  
من يرى ذلك . وانفقوا انه لا يرث مع الام حدة . وانفقوا ان الزوج ترك ربع حيث ذكرنا ان الزوج  
يرث منها المصنف وان الزوجة ترك الثمن حيث ذكرنا ان الزوج يرث منها الربع الا ان الذي يحجبها  
عن الربع الى الثمن ولد الزوج منها او من غيرها لا ولدها من غيره . وانفقوا ان المطلقة طلاقاً جلياً ترك  
زوجها ويرثها ما دامت في العدة . واختلفوا فيمن طلق امرأة ثلاثاً امردوا الثلث فامتعت عنها اولها وتم  
او انفسخ نكاحها منه وهو يرضى فمات من مرضه او من غير ثمنات وهي حية متزوجة او غير متزوجة ارثته  
ام لا . وفي انه لو طبعها برجم ورجعت لانها زانية ام لا . واختلفوا في الرجل يزوج وهو يرضى فيموت  
من ذلك المرض ارثته ام لا . وانفقوا ان المعنة ترك حيث ذكرنا ان المعنق يرب . وانفقوا فيمن ترك  
معنقة ومعنقة وقد اعتقاه نصفين ان ماله لمهما بصهيون وان تفصلت سهامهما في عتقه  
نال لكل واحد من المدة سهمه من عتقه لا يبالي رجل كان او امرأة . وانفقوا ان نبات البنات  
وبنات الاخوات وبناتهن وبنات الاخوة والعمات والخالات وبناتهن وسمن والاحوال والاعمار  
للأم وبني الاخوة للام وبناتهن ولحم لدم والخال وولده وبناته وسن الاعام لا يرثون مع عاصب  
ولا مع ذي رحم او ذات رحم لهما سهم . وانفقوا ان بنى لهم ادعوا السهم ولم يكن دونه من يحجبهم  
واجتمعوا في حرمهم يورثون . وانفقوا ان من ترك ابنة واحدة او بنات او اسناب او ترك  
ابنه ابن ذكر او ابنتين من ولد ذكر ولد له فصاعداً وترك معهن اخوة رجالاً ونساء فيمن شقايق  
والاب او احدى البنات ان البنات ياخذن سهامهن وكذلك الابنة وكذلك بنت الولد فصاعداً  
وان الاخوة المذكورين والاخ الذكر الشقيق يرث فان لم يكن هناك اخت شقيقة فالأخ والاب يرث  
واختلفوا هل يرث مع الاخوة المساويان له وهل ترك دونه الشقيقة والنفاق ام لا .  
وانفقوا ان الولد الذكر لا يرث مع جد الا الابن والمجد للاب والمجد للام والاب والزوج والزوجة  
والابنة فقط . وانفقوا ان كل من ذكرنا يرث مع الولد الذكر . وانفقوا ان ليس للابن الذكر

لا وانفقوا خ

الا ما فضل عن الزوج والزوجة والابوين والمجد والمجدين . واتفقوا ان الاخ الشقيق يحجب الاخ  
 للاب وبنيه ولا يحجب الاخ للام ولا الاخت للام . واتفقوا ان الاخ الشقيق اولاد اب يحجب العم  
 وابن العم وان الاخ للام يحجبها . واتفقوا انهم الشقيق يحجب العم والاب وان ابن العم الشقيق يحجب  
 ابن العم للاب . واتفقوا ان ابن الاخ الشقيق يحجب ابن الاخ غير الشقيق الاعا وكلهم بينهم الا شيئا  
 رويناه ما يونس بن عبدالله بن احمد بن عبدالله بن عبد الرحيم عن احمد بن خالد عن الحسن بن عمار  
 ما ابى احمد الزبيرى ما مسعر بن كدام عن ابو عوف عن شريح عن حماد بن عمار عن ابن اخيه عنه فاعطى  
 مال ابن الاخ . وقال مسعر عن عمر بن رباح عن سالم بن عبدالله قال مال العم . واتفقوا ان  
 بنى الاخوة للام وبني الاخوات لا يرثون شيئا مع عاصب او ذي رحم لهم . واتفقوا ان الاخ للام  
 والاخت للام لا يحد كل واحد منهما السد . واختلفوا في ان كانا اثنين فصاعدا يتساوون في الثلث  
 ذكرهم كانتاهم امر للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يكن الا واحد او واحدة فليس لها او لولد  
 الا السد . واتفقوا ان الاخ الشقيق اذا انفرد هو والاخ للام احاط بالمال فاذا كانت معه  
 اخت مساوية له فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وهكذا ان كثروا وانما هذا ما لم يكن هناك  
 اب او جد او ابن ذكر او انثى وان سفلوا . واتفقوا في ميراث وترك اختين شقيقتين واخوة  
 رجالا ونساء ولا وارث لغيرهم ممن ذكرنا انهم لم ينفقوا على امرهم يرثون منه فان للشقيقتين  
 الثلثين وان المذكور الاخوة او المذكورين الاخوة اولاد يرث او يرثون . واختلفوا هل يرث  
 الاخوات للاب شيئا ام لا . واتفقوا في ميراث ترك اختا شقيقة كما ذكرنا واحوه وسواها للاب  
 ان الشقيقة تأخذ النصف وان للاخوات ارب شيئا ام لا ان كان يعطى من في مقاسمة  
 من في درجاتهن من الاخوة للذكر مثل حظ الانثيين السد فاقبل اخذت ذلك . واختلفوا  
 هل يزود عليه شيئا ام لا . واتفقوا ان بنات البنين اذا لم يكن هنالك ولد ولا ابنة  
 ممثلة للبنات وان ذكر البس ادا لم يكن هنالك ولد ولا ابنة فهم بمنزلة البنات  
 واتفقوا في ميراث ترك بنت وابن وباتين ان الثلث للبنات وان ابن ابن وارث  
 وان سفل . واختلفوا هل مع بنات الولد من في درجة او على منه ام لا . واتفقوا في الاولاد  
 اذا لم يكن هنالك وارث غيرها ان للاب الثلثين وللأم الثلث . واتفقوا ان ام الولد



لا تترك ما دام سيدها حيا ولم يعنفها . وانفقوا اذ تترك ابنة وابرايم وان خلت بصاعدا او  
ابنة ابن اوبنايت ان للامنة النصف وان وقع لامنة الابن اولمات الابن في مقامتهن  
الذكر من ولد الولد السدس فاقبل للذكر مثل حظ الانثيين . واختلفوا ايرث عليه شيئا ام لا  
الا ان يكون على من ولد الولد فلم يزلوا السدس حينئذ ثم اختلفوا كما ذكرنا فيمن دون من بنات  
المسكين والاتفاق على ان الذكر من بنى البنين يرث ماله بحجة ذكره على درجة منه . وانفقوا  
ان الحبر يرث وان كان هناك اخوة اشقا اولاد ابوهما الذكر . واختلفوا هل يرث من ذكرنا  
مع ام لا . وانفقوا في زوج وامر واخوين واخواتهم رجالا ونساء اشقا وشملهم  
لاب ان الزوج وللأم والأخوة ثلث يرثون . واختلفوا في الأخوة الانثاء والذين يلاب  
ايرثون شيئا ام لا . وانفقوا ان الحبر اذا ورث لا يحيط من السبع . واختلفوا هل له اكثر ام لا .  
وانفقوا فيمن ترك زوجا واما واخا واخوة لأم واخا شقيقة ان الزوج والام والأخت للام  
يرثون . واختلفوا في الشقيقة اترث شيئا ام لا فان كانت المسئلة بمالها الا ان مكان اخت  
اثنين فكذلك ايضا فلوان لا يمل بمالها الا ان مكان الزوج زوجة وكان الميت رجلا فانهم  
مستقون على ان للاخت الشقيقة السبع . ثم اختلفوا الى اكثر ام لا . وانفقوا على انها  
لا تأخذ النصف المذكور لأخت في القرن كاملا ولا بد من ان تحيط منه باجماع . واختلفوا هل  
يحيط الزوجة والام والأخت للام عن الفريض المذكورة لهم في القرآن ام لا . وانفقوا  
اذا كثر الفريض فلم يحلها المالك ان من لم فرض مسمى في موضع دون موضع لابد ان يحيط من الفرض  
المسمى في غير هذا الموضع . واختلفوا في توريته جملة في بعض المواضع فوريته قوم حصيطة كما  
ذكرنا ولم يورثه اخرون شيئا . واختلفوا في حط من لم فرض في كل موضع ينقص من فرضه شيء  
ام لا . وانفقوا على توريته فقوم ورثوه بتمام فرضه وقوم حصيطة . وانفقوا ايضا اذا  
قام السهام على المال حط من يرث في بعض المواضع دون بعض . واختلفوا ايضا في توريته  
في بعض المواضع حصيطة او منعة البتة . وانفقوا على انه لا يأخذ ما ذكر في النص لمثل كاملا .  
واختلفوا في حط من يرث على كل حال فقوم حطوه وقوم اكلوا له فرضه . وانفقوا كلهم على توريته  
ولا بد . وانفقوا في ميت لا عصب له ولا داسم صلا من اجل ولا من نساء ولا زوج

ان كانت اسرة ولا رجة ان كان رجلا وله مولود من فوق من عتقه او ابنه يولع عتق ابا هذا الميت  
قبل ولادة هذا الميت ان ميراثه لذوي المقتول اولاده . ومن تناسل من ذكره وله ولعصبته كما قدمنا .  
واختلفوا من ذلك في مقتومات ترك جديته واحاسيد وجديته وابي سميته واباسميته ومن  
سبيته او ابن سبيته وابن بن سبيته . واختلفوا يرث البنات من عتق اباهن ام لا . وانفقوا ان من  
اعتق من الرجال عبداً ذكر عتقا صحبها ان من تناسل من ولد ذلك العبد بعد عتقه من يرجع بسببه اليه  
من الذكور . واختلفوا في الاناث من ولد السيد وفي ولد المملوك المعتق من جرت اورنا او كانت حتى مدغ  
او من عبد لم يعتق عليه . ولا للمولى امه او حرمه ام لا . ولا لغيره احد اليه . وانفقوا ان ولد المعتق من  
معتقه حملت به بعد عتق ابيه جميعا ان ولده لمولى ابيه . وانفقوا ان ولد الحر المسلم العتق الذي  
لا ولا عليه من المقتول . فحمل به بعد عتقه ولا ولا عليه لمولى امه ولا لغيره . وانفقوا ان الاب  
يحرر ولا ماولده من جرحه او معتقه من حمل به بعد عتقه وهكذا ما تناسلوا . واختلفوا في الجرد والام  
والعم والاب يعتق بعد الحمل بالولد المحرم بالولا ام لا . واختلفوا في امرة اعتقت عبداً  
او امه عتقا صحبها ثم ماتت السيرة من هذين المقتولين ومن تناسل من الذكر منهما امر  
ولد المقتول امر عصبته من الاخوة والآباء وبني العم والاعمام وبني الاخوة على المراتب التي قدمنا  
بعد اتفاقهم على انهما ان مائاً ومن تناسل من الذكر منهما ان للبرث التي اعتقها . واعتقت  
من يرجعون بنسبهم اليه . وانفقوا ان من عتق عبداً عتقا صحبها من رجل وامراه فقد استحق الولد  
واسحق بسببه ثم اختلفوا فيمن يستحقه على ما قدمنا وانفقوا ان لا يحرر عتق على غيره حتى ادم  
وانه لا ينفذ ان وقع ولا يسقط بالملك . وانفقوا ان الولد لا يستحق بغير العتق والاسلام  
على البدين او الموالاة . والعق منفق عليه انه يستحق به الولد على ما قدمنا والاسلام والموالاة  
تختلف فيهما السببيهما ولا ام لا . وانفقوا في قوم استنوا بقصد دم وولادة امهاتهم  
وحديثهم من المقتول ولا وارث له ودمهم ولا ذراحمهم ثم يوثق مواليه بعد انقضاهم وانقض  
عصبته هكذا ما سفلوا . وانفقوا ان المحن في الشكل يعطى نصيب اني اذا كان نصيب لاني  
مساوي لنصيب الذكر او اقل . واختلفوا في توريث في مكان تركت فيه لاني عند بعض الناس ولا تراث  
عند بعضهم ولا يرث الذكر عند جميعهم مثل روح وامر واخت لا من وخذني هو ولد في اميته  
فقوم ورثوه هاهنا وقوم بورثوه شينا . وانفقوا ان من ظهرت علامات المنى والاحبال  
او البول من الذكر وحده انه رجل في جميع احكامه وموارثه وغيرها . وانفقوا ان من ظهرت علامات

الميتقين أو الخليل والبول من العرج وحدث فأنه ان في جميع الحكام وموارد وغيرها وانفقوا ان المشكل  
هو ما لم يظلم منه شيء ما ذكرنا وكان النول سذغ من كل القديس ادعاء واحد مستويا وانفقوا ان المورث  
التي ذكرنا تكون مع اتفاق الدين ومع ان لا يكون احدهما قاتل غير الخطا . وانفقوا ان المحسن يردون ما قد يقرانين  
واختلفوا في الاخرى ايرتد بها ام لا . وانفقوا ان النصارى يرتد النصارى وان المحسن يرتد المحسن وان اليهود  
يرتد اليهود . واختلفوا ايرتد حصص هذه الاديان من غير اهل دين من انكارهم رمل يرتد المسلمون ام لا .  
وانفقوا ان ما اقتسمه كرسون قبل ان يسلموا فانه لا يرد . واختلفوا فيما لم يقتسموه بعد على حكم الاسديس قسم  
ام على حكمهم . واختلفوا ايضا في موارث اهل الذمة اسلموا او لم يسلموا انمضى على الحكم ام يصيبون على حكم  
موارث المسلمين فيما بينهم . وانفقوا ان الزوجة التي لم تطلق حتى مات زوجها ولا تنفخ كاحسبها وكانا  
حرسا ودينه دينها ام لا يرتد ويرثها . وانفقوا ان المطلقة ملك على كل الدين . رالم نصف عدتها من الطلاق  
الرجعي ومن الخلع ومن الفسخ لا يرث ولا يرثها اذا وقع كل ما ذكرنا من الطلاق والخلع والفسخ في صحتها باختيارها .  
واختلفوا اذا وقع كل ذلك في مرضه او مرضها ام لا . واختلفوا ايضا ايرثها هو بعد انقضاء عدتها  
وقبل انقضاءها اذا ماتت وهو حي ام لا . وانفقوا ان المطلقة طلاقا رجعا في صحة امرض وقد كان في غير  
في ذلك النكاح ثم مات احدهما قبل انقضاء العدن امها يتوارثان . وانفقوا في المروحة رواجا صحيحا  
في صحتهما ودينهما واحد رهما حرا انهما سوارثان لم يقع طلاق غير رجعي اوضح اخلع . واختلفوا  
في الميراث ووقوع كل ذكرنا وفي المنكحة الحرة فانه لا يتوارثان ام لا . وكذلك المنكحة في مرضها او مرضه . واختلفوا  
في كل ما ذكرنا ان كان اسير في دار الحرب ارثت ام لا

#### كتاب الوصايا والادعاء

انفقوا ان الموارث التي ذكرنا انما هي فيما اصبحت الوصية الجائزة واديون الناس الواحد اصل بعد الدين ثم  
وقع الميراث بعد الوصية كما ذكرنا . وانفقوا ان الوصية لا تجوز الا بعد اداء ديون الناس ما حصل شيء  
حاز الوصية والاداء . واختلفوا في ديون الدين في المال ومحمد بن مالك فاسقطها  
قور واجبرها آخرون قبل دين الناس ولم يحدوا ديون الناس الا ما فضل عن ديون الدين والاداء  
فلا شيء الغرماء . وانفقوا ان تدبر العاقل الذي ليس محجورا ان يصي على ولد ولبن لصغيرين الدينين  
لم يبلغا والدين بدوا مطيعين رجالا يصد من المسلمين الا حرا بعدول لا قويا على النظر . وانفقوا  
ان الوصى اذا كان كما ذكرنا فليس للحاكم الاعتراض ولا ازالته ولا الاشتراك معه . وكذلك القول  
في الوصية بالمال وتزويده بالوصية ولا فرق . واختلفوا في الوصية الى الذمي والفاسق والعبد والمرأة  
ايحوز ام لا . وانفقوا على ان من دفع من الادعاء المذكور الى من انظره بعد بلوغ اليتم ورثه

واتفقوا ان الرجل الصحيح ان يصدق بالثقة من ماله او بكثر ما لم يبلغ الثمن ويكون ما بقي غناؤه او غنا عياله  
وان يعق كذبت وان يصدق كيف احب في ماله . واتفقوا ان الوصية بالمعاش لا تجوز وان الوصية بالمرء وما ليس به  
والامعة ولا تضييع الماله جائزة . واتفقوا على ان المريض ان يصدق في ثلث ماله . واختلفوا الم الفقير في ذلك  
كالصحيح ام لا . واتفقوا ان وصية العاقل البالغ الحالم المصلح ماله جائزة . واتفقوا فيما تعلم ان وصية ابي عبد  
غير جائزة ما لم يحجزها السيد ولا تقطع على اجماع . واختلفوا في وصية السيد في وصية من يعقل الوصية  
وان لم يبلغ يجوز ام لا

### قسم الهوى والجهاد والسير

اتفقوا ان الخمس يخرج مما غنم عسكر او عشرة من المسلمين الاحرار البالغين العقلاء الرجال من يكون غير بني آدم  
وما غنم من الابل والسمك والمتاع كله الذي يملكه اهل الحرب بعد ان يخرج منه ثلث المقتولين وما اكل المسلمون  
من الطعام واحتملوه . واختلفوا يخرج من ثلث القنا خمر ام لا . واتفقوا ان الامام ان يعطي من  
سدس الخمس من رأى اعطاه صلاحا للمسلمين . واتفقوا ان يبيع المسلم له ان وضع ثلثه اخاه من الخمس  
في السبي والمساكين وابن السبيل فقد اصاب . واتفقوا ان الامام ان يبيع الكتابين من يكره  
ويخسرهم . واختلفوا في قتلهم وفدايمهم واطلاقهم . ثم اختلفوا فيما يستحق حره لامة وفي كيفية قتل  
ذلاء عليهم وفي هل يعطى منهم غيرهم بما لا سبل الى اجماع حار فيه . الا انهم اتفقوا ان بني العباس  
وحي اخطاب من دوى القرى مدة حياة الرسول صلى الله عليه وسلم . واختلفوا فيما بينهم وهل بقي حكمهم بعد  
موت علي السدس . واتفقوا على وجوب اخذ الجزية من اليهود والنصارى وكان منهم من الاعاجم الذين  
دان احبادهم بمابن الربيعين قبل مبعث الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يكن معتقدا ولا يدل ذلك الذين بعده  
ولا شيوخ كبير ولا جند ولا زعماء ولا غير بالغ ولا امرأة ولا راجا ولا عربيا ولا ممن يجزى اول  
السنة وكان غنيا . واتفقوا انه ان عطي كل من ذكرنا عن نفسه وحدها فجزى كان او غنيا او معتقا  
او حر اربعة مائة ذهابا في القضاء كل عام قرى بعد ان يكون صرف كل دينار ثمانية درهما كبرا  
فضاعدا على ان يلتزم على ان لا يحدث شيئا في مواضع كتابهم وسكانهم ولا غيرهم ولا يبعث  
ولا ديار ولا قلات ولا صومعة ولا يحد وما خرب منها ولا يجيوا ما دثر وان لا يمنعوا من  
بهم من المسلمين . النزول في كتابهم من ليل او نهار وان يوسعوا ابوابهم للمارة وان يضيفوا  
من ممر بهم من المسلمين لذنا وان لا يؤدوا جاسوسا ولا يكتفوا غشا المسلمين ولا يعلموا  
اولادهم القران ولا يمنعوا من زاد الدخول في الاسارى من اهلهم وان يوقروا المسلمين وان يقولوا لهم

في النزع من ذلك خ



ماله علق واسم على دفع من عدله انه قدير ولا صاع عليه . واختلفوا في نصيبه ان يمسكه . وانفقوا انه من بلغ  
 عدل في ذنب مقبول الشهادة حسن المظفر فانه ان فشا على الوصي ان يبيع اليه مال ذاقصى الحكم يحكم من تحت . واختلفوا  
 فيما دون الصفات التي ذكرنا . وانفقوا ان من ماب ولم يوص على ولد له لم يسلطوا او انما يبيع . ففرض على الحكم  
 ان يقدم من ينظر لهم من هذه الصفات التي ذكرنا . وانفقوا ان ما انفق الوصي المذكور على اليتيم بالمعروف من ماله  
 وانه نافذ . وانفقوا ان الوصي ان تعدى ضمن . وانفقوا ان من لا ينفق البتة وهو ملحق معه . ارضه ذلك بغير عقاب  
 راجح ان يقدم من ينظر له . واختلفوا فيه ليس مطبقا وهو مبرر كالحمل على املا . وانفقوا ان ما انفق لا يحل مردود  
 . واختلفوا فيما انفذ مما ليس حراما . وانفقوا ان القائل المار في الطريق وفي موضع الارض والمياه وشرب الخمر  
 وما لا يحل اصاعة ممنوع منها كل واحد . وانفقوا انه لا يجوز لميراثك ورثه او وارثا ان يوصي باكثر من ثلث ماله  
 لا في صحة ولا في مرضه . واختلفوا هل يجوز الوصية لمن يراد له بالثلث املا . انما يجوز اقل من الثلث . واختلفوا  
 فيما لم يراد وارثا وفيمن استادن ورثته او ورثته في صحة او في مرضه فان لم يوافقوا واحادوا بعبودية . انفقوا  
 اكثر من الثلث املا فينفذ . لا ما يجوز لمن الثلث . وانفقوا انه ان تولى الوصي له لا يراد به بقا او كغير  
 ولا قارب الدين لا يرتفع منه ان كان له ان يرب بثلث الثلث ان وصية تلك وسائر وصاياه في باقي ماله موثقة  
 فيما ليس بمعصية او فيما اوصى به المحي نافذ في كلها وانه قد اصاب . واختلفوا اذ لم يوص لذلك . وانفقوا  
 ان من لم يكن له قريب غير ورثه ولا ابوان لا يرثان الوصي من اوصى بالثلث او ما يجوز له من الثلث . ان يصح  
 من ذلك ما يجوز من الثلث ويبطل الزايد . واختلفوا فيما لا وارث له او اجاز وارثه على ما قدما . وانفقوا  
 ان من اوصى بما لا يملك وبما علم ومعه ان الوصية تنفذ في الطاعة وبما يملك وبطلت المعصية وبما لا يملك  
 واختلفوا في مثل ذلك في البيوع والهبات والمناكح والصدقات فقوهم سادوا وقولهم انما يجمع في الهبات والصدقات  
 البيوع والمناكح وقولهم انما يجمع البيوع والهبات . وانفقوا ان الرجوع في الوصايا جازي مالم يكن عتقا .  
 وانفقوا ان الرجوع بلفظ الرجوع وبجرح الشيء الموصى به عن ملك الموصي في حياته وصحته رجوع تام .  
 وانفقوا في تحويل الموصي وصيته الى غيره اوصى . اولا مالم يلفظ له رجوع عن الوصي . ولا يخرج من ملكه  
 فقال قومه هو رجوع وقا لآخرين ليس رجوعا . واختلفوا في الوصية بالعتق يجوز لرجوع فيه املا .  
 وانفقوا ان الوصية بالمال والولد والحاشي فضاء او الواحد جارية كما قدما . وانفقوا ان رجوع امرأة  
 في مال خاصة كوصية الرجل في كل ما ذكرنا ولا وفي . وانفقوا ان الوصية كما ذكرنا جارية فيما علم الرضى انه  
 يملكه . واحملوا يجوز فيما لم يعلم بانه يملكه في يوم الوصية املا يجوز . وانفقوا ان من وصى  
 كما ذكرنا وله مال اكثر من نفقه فقصر صاب . واختلفوا فيما لم يعلم بالمال فباب ليلس ولم يوص  
 فيه اعاصي حواملا . وفيه لاف من ليلس . انه ان تولى املا . وانفقوا انه ان اوصى وانه لم يملكها  
 فلم يرض . وانفقوا ان الوصية لو ارثت لا يجوز . واختلفوا اذ اذن في ذم سائر ورثة واجازة يجوز املا .

في الجبال وان لا ينهبوا بهم في شئ من لباسهم ولا فئسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا زرق شعر ولا يتكلموا  
بجلامهم ولا يكتبوا بكتابتهم ولا يركبوا على السرج ولا يتقلدوا شئاً من السلاح ولا يخرجوه مع انفسهم  
ولا يتخذوه ولا ينقشوا في حوائثهم بالعربية ولا يبيعوا الخمر وان يجرؤوا مقدروهم وان يشدوا  
الزنازة على وسطهم وان لا يظهروا الصليب على كاياهم ولا في شئ من طرق المسلمين ولا يجاوزوا  
المسلمين بموتاهم ولا يظهروا في طريق المسلمين نجاسة ولا يضرروا النواقيس الا ضرباً خفيفاً ولا يرفعوا اصواتهم  
بالقرآن لئلا يسمي من تهمهم محضرة المسلمين ولا مع موتاهم ولا يخرجوا شعابهم ولا صليبا ظاهراً ولا  
يظهروا النيرك في شئ من طرق المسلمين ولا يتخذوا من الرقيق مآثر عبيد سائر المسلمين وان يشدوا  
المسلمين ولا يظلموا عدوهم عليهم ولا يصبروا مسلماً ولا يسبوه ولا يتخذوا به ولا يسبوه ولا  
يجمعوا المسلمين شئاً من شركهم ولا من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عميرة ان لا يلبسوا عليهم  
السدر ولا يظهروا خمر ولا شراباً ولا نكاح ذات محرم فان سكن مسلمون بينهم هدموا كاياهم وبهم  
فاذا فعلوا كل ما ذكرنا ولم يبدوا ذلك الدين الذي صولحو عليه بين الناس فقد حرمه دماء كل من وفي  
بذلك وماله واهله وظلمه . واختلفوا ان لم يف بئشئ من الشرط التي ذكرنا ولا باحد يجوز قتل  
وسبي اهل وغنيمة ماله ام لا . واختلفوا فيمن اسلم ثم مات بعد جوب الجزية عليه اتخذ منه  
مأسلف ام لا . واقفوا ان الغنائم حرام . واقفوا ان من اخذ من اهل العسكر والسوقة  
من المسلمين شئاً قد تم ملكه اهل الحوب ليس طعاماً وسوا قل او كثر السلطان كان غنيمة انه قد قل اذا  
افرد بمملكه وم بليقة من الغنائم . واختلفوا في الطعام وفيها لا يملك احد من اهل الحوب كالحصن والصيد  
وحشب البرية وغير ذلك يكون اخذ ذلك غللاً ام لا . واقفوا ان الغنيمة تملك الغنيمة الصحيحة  
واحتلفوا اتملك قبل ذلك ام لا . واقفوا ان الفارس الحزب المصنف الحافل الذي لم يجرأ جراً  
ولا جبراً ولا رجف بالمسلمين ولا حذل في غزاة تلك وكانت فرس جديداً ليس بزوج  
وكان غنيمة عسكرة لا غنيمة حصن ولا في بحر سميرين سهماً لغزب وسهماً له . واقفوا انه لا يظن  
من ثلثة اسهم . واقفوا انهم لمن هذه صفة والغزاة الواحد . واحتلفوا هل بينهم لأكثر  
من فرس وب ان كانت افراساً ام لا يسمي الا الواحد وفي سائر ما ذكرنا . واقفوا ان راكب ابل  
والحمار والاحل مائة ساوون في القتال وانه لا يرد واحد منهم في القسمة على سهم واحد . واقفوا ان  
راكب ابل لا يسمي له ثلثة اسهم . واختلفوا في اقل وفي المرأة وفي العبد والاجر والتاجر والمخذل  
والصبي الذي لم يبلغ وفي الكافر ايسرهم له كما يسمي لغزبه ام لا . واختلفوا في راكب البرزون

وهو ركبت فرس او كابل رجل . وانفقوا على ان كل من ذكرنا انهم لم فانه ان عاش الى وقت القسمة وان كان  
 قد حضر شيئا من المال اسمهم له . وانفقوا ان رجلا بعد انقضاء القابل بثبته اياما كالم وبعد اخرج الغنيمة  
 والجيش من دار الحرب انه لا يملكهم له . واختلفوا فيمن جاء بعد انقضاء القابل الى ثبته اياما او قبل الخروج  
 بالغنيمة من دار الحرب الى دار الاسلام اسمهم له ام لا . وانفقوا ان من ادرب فارسا وحضر شيئا من المال  
 فارسا انه يملكهم فارسا . واختلفوا فيمن كان في احدى الكملتين غير فارس اسمهم له فارس  
 امهم فارسا . وانفقوا انه لا يفضل في قسمة الغنيمة شيئا على جان ولا على من يمل ولا من يمل  
 على من يقاتل . واختلفوا ايضا يفضلون في النظر والرشح ام لا . واختلفوا في المبارزة فخرها  
 الحسن البصري والثوري واحمد واسحق الاباذن الامام . وروى عن الاوزاعي لا يجز ولا يبرز  
 الاباذن الامير . وانفقوا ان غنائم السرايا الخارجة الواحد يقيم بعضها الى بعض ويقسم بينهم مع  
 جميع اهل ذلك العسكر . وانفقوا ان العسكر والمرتبة يخرجون من المدينة او من الحصن او القرية  
 او البرج او الرابطة الذي همسكهم لا يشاركهم اهل ذلك الحصن او المدينة او القرية او البرج او  
 الرابطة في شئ مما غنموا وسوا منهم كان المعززون او غيرهم . وانفقوا ان المعبرين انخرجوا  
 بالامير او كانوا اقل من عشرة انفردون بما اخذوا امرين من الامير منهم ام يجلس ويقسم  
 الباقي بينهم . وانفقوا ان جيشين مختلفي الامراء غير محصورين لا يشتركون فيما غنما .  
 وانفقوا ان الجيوش الواحد وان كان له امر اكثر وكان على طائفة منهم امير اذا كانوا مضبوطين  
 في جيش واحد انهم كلهم شركاء فيما غنموا او غنمت سراياهم . وانفقوا انه لا يفضل في القسمة  
 من ساق مغنما قتل او كثر على من لم يبق شيئا . واختلفوا في تنقيل . وانفقوا انه لا يفضل من تلق  
 مغنما اكثر من ربعه في الدخول ولا اكثر من ثلثه في الرجوع . وانفقوا على ان النفل المذكور  
 ليس بواجب . وانفقوا ان الامام ان رأى ان جميع المسلمين على ديوان فاذ ذلك . وانفقوا انه  
 ان كان هناك مال فاضل ليس من اموال الصدقة ولا الخس ولا مما جلا عليه خوف من المسلمين  
 وقبل حلولهم به لكنه من وجه آخر لا يستحق احد بعينه ولا اهل بيته بعينها فرائد الامام قسمت على المسلمين  
 على ما يرى من الاجتهاد لهم غير محاب لقرابة ولا لصداقة . وانفقوا ان وهم يحبون المحبوب  
 ليس في الصدقات والمغاري بغير الدار حايبر . وانفقوا ان الجهاد مع الائمة فضل عظيم وانفقوا  
 ان دفاع المشركين واهل الكفر عن بيضة اهل الاسلام وقراهم وحصولهم وحريتهم اذا نزلوا  
 على المسلمين فرض على الاحرار المبالغة في المطيقين . وانفقوا ان لاجهاد خروضا على امرأة ولا على من يبلغ

ولا على مريض لا يستطيع ولا على فقير لا يقدر على رد . وانفقوا ان من ابوين يصعبان بخروج ان فرض  
الجهاد ساقط عنه . وانفقوا انهم اذا صاروا بالغنام بارض الاسلام فقد وجبت قسمة . واختلفوا  
في قسمة قبل ذلك . وانفقوا ان تلك صبيان اهل الحرب ما لم يكن من ولد لهم باى وجه كان مرتبة اقل  
وسيلة وان بعثت تلك الولادة ملك حلاله وكذلك قسمة وكذلك القول في نسائهم . وانفقوا  
ان من اسلم منهم بعد ان ملك فان ارق باق عليهم . وانفقوا انه لا يحل قتل صبايهم ولا نسائهم الذين  
لا يقاتلون . وانفقوا ان من قتل منهم حدا قبل قسمة الصباي واسلام النساء لا يقتل بمقتل .  
وانفقوا ان من قتل بالغيم ماعدا الرهبان والشيخ المرمين والعميان والمبطلين والزمناء والحرث  
والحرثات وكل من لا يقاتل جاز قبل ان يموتوا . وانفقوا ان الجوز الذي يسلم في ارض الحرب  
ويخرج اليها مختار قبل ان يموت انه لا يحل قتله ولا ان يسترق . واختلفوا في ان لم يخرج . واختلفوا  
في ماله وارضه وداره وولده الصغار وزوجه الحامل . وانفقوا ان ولده الكبار المختارين الذين  
يصلحون الكفر على دين الاسلام فانهم كسائر المشركين ولا فرق . وانفقوا على تسمية اليهود والنصارى  
كفار . واختلفوا في قسمة مشركين . وانفقوا ان من عداهم من اهل الحرب يسمون مشركين .  
واختلفوا هل تقبل حزية من غير اليهود والنصارى الذين ذكرنا قبل ومن كتابي العرب ولا يقبل  
منهم غير الاسلام او السيف وكذلك النساء منهم . واختلفوا في تقسيم من ذكرنا ايضا اختلاف  
شديد لاسبيل الحضم اجماع فيه . وانفقوا ان من اسربا لغيم فانه لا يجزى على مفارقة دينه  
اعنى ان كان كتابيا واختلفوا فيه ان اجبروا او اجبروا على الاسلام او اسلموها ايتراك  
والرجوع الى دينه امر قتلزمه الاسلام ويقبل ان فارق . وكذلك اختلفوا في المكوث على الكفر فاعلم  
الكفر الحكم عليه بحكم المرتبة ام لا . واختلفوا في من اسربا بالغ ايجبه على الاسلام ويكون له  
حكمه من حين يملك ام لا وسواء اسربا بويه او مع احدوها او دونها اختلفوا في ذلك  
موجود . وانفقوا ان المسلمين ان يحرقهم اهل الكفر وبالدخا المسلمين من ثنائيمهم لا يقدر  
على تقليصه ان لهم حرق الاثاث غير الحيوان . واختلفوا ايعقر امر لا يعقر غير ذاك  
وانفقوا انه لا يقتل منهم من كان صغيرا او امرأة وانهم يزكون واهل دينهم ان لم يدر على نصيبهم .  
وانفقوا ان اموال اهل الحرب كلها مقسومة . واختلفوا في اموال الرهبان وفي الاضراب .  
وانفقوا انه لا يحل ان يغرم مسلم حزية لم تلزمه الا الكفر . وانفقوا ان كل حزية ساقطة  
في المستأنف اذا اسلم وان لم يكن كافرا فلا حزية عليه . واختلفوا في خراج ارض التي صلح عليها



٦٤  
اذا اسلم ان سقط البتة ام لا . واتفقوا ان من ابواه جميعا وهو صغير لم يبلغ انه يلزمه الاسلام واختلفوا فيه  
اذا اسلم واحدهما او اسلم جده لابي له او لاهله او اسلم عمه ان كان مولودا بين مملوكين كافرين لرجل مسلم  
اي يلزمه الاسلام ام لا . واختلفوا فيما صار بايدي المشركين من اموال المسلمين ايملكونه ام لا يملكونه اصد  
واختلف القاديلون بانهم يملكونه علينا اياخذه صاحبه بشئ ام لا سبيل له اليه . واتفقوا ان المراد  
الموضوعة للمغامر على الطرق وعند ابواب المدن وما يؤخذ في الاسواق من المكوس على السلع المحبوبة  
من المازة والتجار ظلم عظيم وحرام وفق حاشا ما اخذ على حكم الزكاة وباسمها من المسلمين من حول  
الحول مما يتجرون به وحاشا ما يؤخذ من اهل الحرب واهل الذمة مما يتجرون به من عشر ونصف عشر  
فانهم اختلفوا في كل ذلك فمن موجب من اخذ كل ذلك ومن مانع من اخذ شئ منه الا ما كان في عهده  
صلح اهل الذمة مذكورا مشترطا عليهم فقط . واتفقوا ان اكره البالغ العاقل الذي ليس سكران  
اذا امن اهل الكتاب اكرهين على اداء الجزية على الشروط التي قدمنا او على الجلاء او امن  
سائر اهل الكفر على الجلاء بانفسهم وعيالهم وديارهم وترك بلادهم والحقا بارض حرب لا بارض  
ذمة ولا بارض اسلام ان ذلك لازم لامير المؤمنين وجميع المسلمين حيث كانوا . واتفقوا انه  
ان امنهم على ان يجاروا المسلمين ولا يجار بهم المسلمون ان ذلك باطل لا ينفذ . واتفقوا  
ان قتال اهل الكفر بعد دعائهم الى الاسلام او الجزية اذا امتنعوا من كلهما جائز . واتفقوا  
ان من سبب من فساد اهل الكتاب المتزوجات وقتل زوجها واسلمت هي ان وطئها حلال لما لكها  
بعد ان تستبرئ . واتفقوا انه ان لم يقدر على فداء المسلم المأسور الا بمال يعطاه اهل الحرب  
ان اعطاهم ذلك المال حتى يفك ذلك الاسير واجب . واختلفوا اذا اطلق ذلك الاسير قبل  
قبضهم المال اوفى لهم بالمال ام لا . واتفقوا ان لاهل الذمة المشي في ارض الاسير والدخول  
حيث احبوا من البلاد حاشا اكره مكة فانهم اختلفوا ايدخلونه ام لا . واتفقوا على ان لهم  
سكنى اى بلد شاؤا من بلاد الاسلام على الشروط التي قدمنا حاشا جزيرة العرب . واتفقوا  
ان جزيرة ما اخذ من بلد عبادان ما تر السائل الى سواحل اليمن الى جدة الى القلزمون  
القلزم ما ترأ على الصحارى الى حدود العراق واختلفوا في وادي القرى وتيما وذلك  
واختلفوا انهم سكنى جزيرة العرب ام لا . واتفقوا ان ابتاع المسلمين ارضهم وريقهم  
وفي ابتاعهم ارض المسلمين وفي بيع ارض العنوة . واتفقوا ان اعطاء الميراث على اعطاء  
الجزية بالشروط التي قدمنا جائزة . واتفقوا ان من صالح من اهل الذمة عن ارضه صلحا  
صحيحا انزاله ولعقب عقبه اسلم او لم يسلم ما لم يظهر فيها معرك . واتفقوا ان اولاد اهل الجزية

ومن ناسلهم فان الحكم الذي عقده اجدادهم وان بعدوا حار عليهم لا يحتاج الى تجديد مع جرد منهم .  
 والتفقوا ان من كان من نسلهم لا يرسل لها ولا زوج ولا قريب ومن كان من اصارعهم مالم ينقص  
 او ينجح او ينجح لصبيان بدار الحرب . واختلفوا في الحق من ذكرنا ما رضى الحرب . والتفقوا ان من اسره  
 اهل الحرب من كبار اهل الذمة وصغارهم ونسبهم ان ذمتهم لا تنقص بذلك مالم ينجح بخلافه . وانه وانما  
 المسلمون بالماسورين المذكورين من انهم لا يسترقون . واختلفوا فيهم اذا انقضوا العهد استبقوا ام لا .  
 والتفقوا ان اهل الذمة اذا رضوا حين صلحهم لادب بالترأخ في الارض او بعث او بعث من ترجمتهم  
 في مصره وفي افاق او بان يؤخذ منهم شيء معروف زائلا على الحرية بمدة عملهم وكان كذلك رايك على الحرية ان  
 كل ذلك اذا رضوه اولا لازم لهم ولا عقابهم فالا بد . واختلفوا بينهم من ذلك ان اكرهوا او لا يكرهوا  
 والتفقوا ان الوفاء بالعهد بالعمود التي نص القرآن على جوازها وجوبها وذكرتها في صفاتها واسماها وذكرتها في السنة  
 لذلك واجتمعت الامة على وجوبها اوجازها فان الوفاء بها فرض واعطاها جاز . واختلفوا في ان الوفاء بكلمة  
 كان تخمير ما ذكرنا يحرم اعطاؤه ويضطر ان عقد امر بعد . والتفقوا ان من اسلم على رجل لم يمس  
 فيها معدن ولا ظهر فيها معدن انها والعقب . واختلفوا في المعدن يكون كسائر الارضين لا يرباها ام لا

الامامة وحراب الهرة والبقى ودفع المرد عن نفسه  
 وقطع الطريق

اتفقوا على ان من بقى من اللصوص فطوب اخذ الرج او اكره او المال ان قاتل واجب . واختلفوا يجوز  
 قتالهم ام لا اذا نصبوا اماما وخرجوا بتاويل . والتفقوا ان الامامة فرض وانه لا بد من امام  
 حاشا للصغيات واراها قد حادوا الاجماع وقد تقدمهم . والتفقوا انه لا يجوز ان يكون  
 على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا ايمان لا متفقان ولا مفترقات ولا في مكانين  
 ولا في مكان واحد . والتفقوا ان الامام اذا كان من ولد علي وكان عدلا ولم تقدمه ربيعة  
 ببيعة اخرى لاسان جي وقام عليه من هودونه ان قتل الاخر واجب . واختلفوا اذا كان لاول  
 غير عدل ابقا من بعده او دونه وهما يقاتل مع عدل ام لا وهل يجوز الامامة  
 في غير ولد علي ام لا وانما اختلفت هذه الاتفاق على جواز . ويختلفون في هل يجوز  
 امامة غير ولد ام لا وان كانا خطيبين لهم في ذلك ومعتقدين صحة بطون هذا القول  
 وان الامامة لا يتعدى بها ولد فخرين مالك وانها جازية في جميع اقطانهم ولكن لم يكن بد من  
 الاجماع كحاشي عند الجمل ما ذكرنا . والتفقوا ان الامام اذا مات ولم يستخلف ان ساد الناس  
 اماما مدع ملته ايام اشرع موت الامام جاز . والتفقوا ان الامام ان يستخلف قبل ذلك  
 ام لا ولم يختلف في جواز ذلك لابي بكر رضي الله عنه احد واجماعهم هو الاجماع . والتفقوا  
 ان الامامة لا تجوز لامرأة ولا كافرا ولا لصبي لم يبلغ وانه لا يجوز ان يستخلف بمنون .



والتفقا ان الامام الواجب امامته فان طاعة في كل ما امر به من معصية مرض والقار دون مرض وخوف  
فيما امر به واجبه واحكامه واحكامه من ذنوبه وعزله من عزل نافذ . واختلفوا فيما بين مدن الطوبى  
من امام فشيخ غير عدل او متغلب من قرشي او متبع وجعلوا الى الاتفاق على اهل الامة بعد اختلاف عظيم  
كان منهم ولكن اختلفوا في هذا من جهة الخطأ وثيقته لو وقع من جهة محروم ولم يقيم عليه الحق لم تكفه  
ولا فسقاه . والتفقا ان من خالف الاجماع المستيقن بعد علمه بان اجماع فانه كافر . واختلفوا  
فبين سب النبي صلى الله عليه وسلم او احدا صحابه او ابنته او حتى بامر الحرب يكون ذلك مرتدا .  
والتفقا على ان من عدل على امر بربوبه او زوجته او امته فذا فعن ذلك فقتل اللصان قتل  
غير مأول فقد استحق القتل . والتفقا ان من تأمل الفقه الباطنية من له ان يظن بها وهي خارجة  
ظنلا على امام غيره واجب الطاعة صحيح الامة فثم بيع مبدل ولا اجر على حريم ولا اخذ لهم الا  
انه قد فعل في القتال ما وجب عليه . والتفقا ان من ترك منهم الفاضل انما لا يجزى قتل .  
واختلفوا في قتل المستبد الذي نغز الى فئة او مضى غير معول بالقوة والاجرا على حريم كذلك .  
والتفقا انه لا يجزى تملك شيء من اموالهم ماداموا في الحرب ما عدا المذبح والمكعب فانهم اختلفوا  
في الانشاع لسلامتهم وخيلهم مدة حربهم وفي قتلهم في قتلهم ايضا يجوز ذلك ام لا  
اذا ظفروهم . واختلفوا فيمن سطا على حيوان ممتلك بربوبه فقتل ايضا امر لا .  
والتفقا ان من كان رجلا مسلما حرا باختياره وباسلام بويه كليهما او تبادى على الاسلام بولوغه  
ذلك ثم ارتد الى دين كفر كتابي اغيره واعلن ردة واستناب في طين بيا مائة فتمادى على كفر  
وهو عاقل غير سكران انه قد حلف دمه الاشياء روباها عن عمرو عن سفيان وعن ابراهيم النخعي انه  
يستتاب ابراء . والتفقا في المرأة المرتدة والعبد في الدائع وولد المرتدة وهل تقبل توبته المرتدة لا  
وهل يستتاب لمرلا وهل يعمل امر ردة او يتأفى . والتفقا ان من اسلم ابواه وهو صغير  
في حجرهما لم يبلغ انه مسلم باسلامهما واختلفوا في اسلام احدهما . واختلفوا ايضا في قتل ان لا  
الاسلم بولوغه وقد اسلم قبل ذلك ابواه معا ام لا يقتل . والتفقا ان من اسلم وهو بالغ  
مختار عاقل غير سكران انه قد لزمه الاسلام . والتفقا انه اذا أعلن كركانه فانه متبع من كل دين  
غير دين الاسلام وانه معتقد الشريعة الاسلام كرها كما اتى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واظهر شهادة التوحيد انه مسلم . واختلفوا في اقراره بشهادة التوحيد ونسوة محمد صلى الله  
عليه وسلم هل يلزمه بذلك اسلام ام لا . والتفقا انه لا يلزمه كاذبا كاذبا الاسلام بغير  
اختياره او بغير اسلام بويه او احدهما قبل بلوغه او بغير سبه قبل بلوغه او بغير اسلام احدهما  
او عمه ان لم يكن له اب ولم يسلموا قبل بلوغه وسواهم اسلم ساير قرابته ولم يسلموا . واختلفوا

في الحارب بما لم يمكن ضبطه فقال قومان من قطع وشهر السراج بين المسلمين واخاف السيل في صحراء  
 ليست بقرب مدينة ولا بين مدينتين ولا في مدينة فقتل واخذ المالك وبلغ ما اخذ عشرة دراهم فصاعدا  
 وخرج وهو في كل ذلك عاقل بالغ غير سكران واخاف ولم ينصبوا اماما ولا كانوا اهل قرية والاحص  
 اومدية ولم يكن في المقتطف عديم ذرهم من احد القاطنين وكان القاطنون في جماعة ممنعة ان الامام  
 اذا ظهر بمن فعل ذلك كما ذكرنا قبل ان يتوب ان يقتل اذا اراد ذلك والمقتول ان يصليه وقال  
 هؤلاء انه ان اخذ من المالك على الاحوال التي ذكرنا المقدار الذي ذكرنا فصاعدا واخاف ولم يقتل  
 وكان سالم المير البصري والرجل البني لآفة فيها ولا في اصابعها ولا في ثوبها ان قطع يده ورجله  
 من خلاف قد حبل وقال هؤلاء انه ان قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فقد اصاب القاطن  
 وقال هؤلاء انه ان اخاف الطريق فقط وهو حر كما ذكرنا ان نفيه قد حر بدوامه وقالت طابته  
 انه ان اخاف السيل في مصر او حيث اخافه هرجماج عليه ما ذكرنا وسوا كانوا اماما او اهل مدينة او  
 منفذ من او واحدا او حر او عبدا او امرة فالامام خفي في قتلهم او صلبهم او قطعهم او نفيهم اخذوا  
 مالا اوم لا اخذوا مالم يتوبوا قبل ان يقدح عليهم وسوا كانوا نصبا اماما او كانوا جماعة ممنعة  
 واختلفوا في كيفية الصلب ووقت القتل وصفة النقي بالسيل الى اجماع جارية . وقال قومان  
 في اهل الشك فقط وقال آخرون ليس هذا في اهل الشك اصدا وهذا ما لا سبل الى اجماع جارية .  
 واختلفوا فيما يملكه مما يصح انهم اخذوه من المسلمين . بعضهم يحسن ان لا يجل خذ ثمنه . واختلفوا  
 فيمن تاب قبل ان يظفر به يسقط عنه الحد ام لا .

#### — كتاب الحدود —

اجمعوا ان من اجتمع عليه حد الزنا وامر القذف والقتل ان القذف واجب . واختلفوا في القذف قبل ذلك  
 ما لم يحدود ام لا . وانفقوا ان من زنا وهو حر بالغ غير محصن وهو عاقل مسلم غير سكران ولا مكره  
 في ارض غير حرمة ولا في ارض حرب بامرأة مائة ليست امه لزوجته ولا لولده ولا لاحد من ذرية  
 ولا لاحد من بويه ولا من ولده بوجبه من الوجه ولا ادعى بها زوجته ولا ادعى انها امه بوجبه  
 الزوج ولا هي من المغنم ولا هي محذمة له ولا مباحة للرجل من مالها وهي عاقلة غير سكران ولا  
 مكرهة ولا حرة ولا هي مستأجرة للزنا ولا هي امه متزوجة من غيره ولا هي ذمية ولا هي  
 حرة ولا هي علم انها حرة ولا هي امه لزوجته ولا هي امه لولده ولا هي امه لولده ولا هي امه لولده  
 قبل اخذه به ثم ولا تزوجها ولا اشتراها بعد ان زناها ان ثلثه جلد مائة . وانفقوا انه اذا  
 زنا كما ذكرنا وكان قد تزوج قبل ذلك وهو حرة وهو بالغ مسلم حر عاقل حرة مسلم بالغ عاقلة  
 نكاحا صحيحا ووطئها وهو في عقل قبل ان يزني ولم ينسب ولا مال الا لزوجته من الرجم بالجماعة  
 حتى يموت . واختلفوا ان جلد المجرم الذي ذكرنا مائة قبل ان يرمي وغرب المجنونة غير المحصن  
 عن بلده وسجن حيث يغرب علما انه قد اقيم عليه الحد كله . وانفقوا ان من ادعى نفسه



بارئيا في مجلس حاكم يجوز حكمه اربع مرات مختلفات معيب بن كزيم بن عن المجلس حتى لا يرد وهو مسلم غير كره  
ولا سكن ولا يحنون ولا يرضى ووصفنا لربنا وعرفه دم يرب ولا طال لاله انه يقام عليه احد ما يرجع عن اقراره  
واختلفوا ايقبل رجوعه ام لا . واختلفوا في اقرار العبد على نفسه بذلك وهل على حرق ذلك وان قام عليه بذلك بنية  
ام لا عليه اصلا ام يرجع هو ان احسن والامة المحصنة امر بجلد نصف حرقه وفي الذي وفيه اقل  
من اربع حرات . واختلفوا ان من شهد عليه في مجلس واحد اربعة عدل كما ذكرنا في كتاب الشهادات انهم راوه بزي بغيره  
وروا ذكره خارجا من قرحها وادخلها كالمرد في المحل . وان لمدة زناها اقل من شهر ولم يجلفوا في غير الشهادة  
وانوا مجتمعين لا متفرقين ولم يقرعوا بالزنا وتماهى على انكاره ولم تقم بينه من نساء على انكارها ولا اضطر  
الشهود في شهادتهم ولم تقم بنية انه مجبول انه يقيم عليه الحد . واختلفوا اذا اقر جده البنية اقبل البنية يرجع  
المكلى الى حكم الاقرار ويسقط عنه الحد برجوعه ام لا . واختلفوا ان المسلمين يصلون على المرحوم . واختلفوا  
في الامام والشهود والرجيع . واختلفوا انه ان صف الناس فتوفوا كصفوف الصلاة فزخم الشهود اولا  
ثم الناس ورجع الامام في المقر الا ثم الناس وحفر له حفرة واحدة ان اربع قدر في حقه . واختلفوا  
فيه اذا كان بغير هذه الصفة . واختلفوا انه لا يجوز قتل بغير الجماعة . واختلفوا ان المرأة المحرمة المحصنة  
العاقلة غير المذكورة فيما ذكرنا كارجل المحصن وان غير المحصنة كغير المحصن . واختلفوا انه ان كان حردا بعين  
محصنا والاخر غير محصن ان يكمل واحد منهما حكمه . واختلفوا ان الشهود على المرأة ذكورا اربعة ليس بهم  
درهم قبلوا وكما قدمنا . واختلفوا انها ان حملت من زنا ونبت الزنا بما قدمنا قبل من اقرار وتماثلت او بينة  
ليس معها اقرار ان تمام خطاها لما قطع وقت لاقامة الحد عليها ما لم يعت الولد قبل ذلك . واختلفوا ان الحد  
لا يقام عليها وهي حية بعد قول كان منكم مرضى الله عنه في ذلك رجوع عنه . واختلفوا في العبد المحصن  
بالزوج وفي المحصن ايضا اذارنا كما قدمنا عليه خمسون جلدة امرام المائة والتعزيب والرجم ومقدر  
التعزيب امر لا حد عليه . واختلفوا ان الامة المحصنة بالزوج خاصة اذا نبت زناها كما قدمنا  
في المحرمة وانه ليس عليها الا حدود جلدة . واختلفوا في التعزيب والرجم . واختلفوا في الامة غير المحصنة  
اعلمها حد ام لا ولا سبيل الى اجماع حازر وواجب في العبد المحصن اذارنا . واختلفوا ان رداء الرجل  
الرجل حرم عظيم . واختلفوا ان سمى المرأة بالزنا حرام . واختلفوا في الحرث والاستبراء  
احرم هو امر مكره ام مباح . واختلفوا فيما يجب على النوى وواطي البهيمة والمنكوح وتلك  
البهيمة بما لا سبيل الى اجماع جاز ولا اجبر فيه . واختلفوا ان اتيان البهائم حرام . واختلفوا ان رداء  
الكائس من الزوجات وملاك البهائم والمحمية والصائم والصائمة والمعتكف والمطاهرة الذي ظهر  
منها حرام . واختلفوا انه لا حد في شيء من ذلك كل حاشا فعل قول لوط واثنين البهائم فانهم اختلفوا  
في ذلك حد ام لا . واختلف الموجبون للحد في كذبته كذب . واختلفوا على واطي الكائس صدقة  
ديار او نصف دينار او ثلث رتبة او صيام شهر او اعدام ثلثين مسكينا او كفارة كفارة الظهار ام لا .  
واختلفوا ان الولد في الوجوه التي ذكرنا انه لا حد فيها لاحوابية . واختلفوا في المرداجية ذلك ام لا .

واختلفوا يقع بها احصان واحلال او يكون في ذلك نفقة او ميراث املا. واختلفوا ان رداء المطبق  
الذي طلق طلقا رجعيا مكره. وانفقوا ان الولد لا حق. واختلفوا في جبره وهل يكون رجعة  
املا. وانفقوا ان الحرف لا يقع عليه بعد ذمة واسلامه حدرنا كما من قبل ذلك ولا حق  
مسل او غير ولا قدف ولا خمر ولا سرق ولا يقر ما التفت من المسمومة. واختلفوا في منع كل ما وجد  
بيد من ذلك ام لا. واختلفوا في المحارب المسلم باويل او غير باويل فيقتل عليه بضمان ما التفت  
او استهلك املا ولا يخذل شي من ذلك كله. وانفقوا ان ما وجد بيد وبها المائتين المداويل مردود  
الى اربابه. واختلفوا في تضمينهم ما اتلفوا او اقامه القدر عليهم فيما قتلوا او اقامه الحدود كما قتلوا.  
واختلفوا فيمن اصاب حدا من زنا او قدف او سرق او خمر في حركته او صابه حرجا ثم لحقا الى الحكم حكمه  
او اصابه في دار الحرب ايقام عليه الحد في ذلك كله املا. واختلفوا في الذي يصيب حدا من كل ما ذكرنا  
من خمر او غيرها ايقام عليه الحد في ذلك كله املا. واختلفوا في الزاني بجريته وفي الذي الرافى بمسلة  
وفي من تزوج امرأة ابيه ايجد كل واحد منهم لم يقتل على كراه. والشهادة في الزنا مذكورة فيما حذر من هذا  
الكتاب فاعني على عادته. وقد روي عن بعض السلف اجازة ثمانية في الزنا والرجم بينهما  
وانفقوا ان من تحرك في الزنا في وطء واحد حركات كثيرة ان حدا واحدا يلزمه. وانفقوا ان باء ايج  
مرة للمحشفة وحدها يجزئكم. وانفقوا ان من شرب نقطه خمر وهو على خمر من عصير العنب  
وقد بلغ ذلك حدا الاسكار ولم يتب ولا طار الامر وطفر ساعة شربها ولم يكن في دار الحرب ان الضرب  
يجب عليه اذا كان حين شربه لذلك عاقلا مسلما بالغيا غير مكره ولا سكران سكر لم يسكر. واختلفوا  
بما اذا ضرب من طرف الرداء الى السوط. وانفقوا ان الحد يجب ان يكون مقدرا ضرب في ذلك  
اربعتين. واختلفوا في اتمام الثمانين. وانفقوا انه لا يلزمه اكثر من ثمانين. وانفقوا  
ان الحرة البالغة العاقلة لذلك. وانفقوا على انه لا يلزمه اكثر من ثمانين. وانفقوا ان العورة  
لا يلزمها من ذلك عشرون. واختلفوا في تمام الثمانين. وانفقوا ان من شرب كاسا بغير  
من الحمر حتى سكران حدا واحدا يلزمه. وانفقوا ان عدلين بقبول في الحمر اذا ذكر انهما  
راياه يشرب خمر اذ لم يكن بين شهادتهما وشهره الا اقل من شهر وكذلك في شهادة السرقه  
واختلفوا في عدلين شهدا على سكران يشرب الخمر ثم لم يوت به الا بعد ذهاب سكره الحد  
املا. وانفقوا انه اذا اقر مرتين كما قلنا في اقراره بالزنا وثبت الحد. واختلفوا اذا وجد سكران  
فلما احصا قال اكرهت اقول لم اقر انما اشكر اجد املا. وانفقوا انه يحد ثلث مرات. واختلفوا  
في الربعة فيقتل ام يجلد. وانفقوا ان الذي غير المرض بجبد بسوط لا يحد ولا شدي. وانفقوا  
ان القاذف بجبد ولو ازم عدد الومل ولو ازمهم في غايه العدالة اذ اجازوا بحج القذف بمؤمن  
او مستقرت ما عدا الزوج لزوجته والوالد في ولده ففيه خلاف اجد املا. واجمعوا في اربعة عدول

جاءوا بحج الشهاده مجتمعين انهم لا يجلدون . واختلفوا فيهم اذ لم يتوا اربعة او اذ اتوا اربعة ثم  
 رجع بعضهم قبل اقامه الحد اذ جردوا يجلدون ويجلد الرجاء امر لا يجلد واحد منهم . واختلفوا ان الحرف العاقل  
 البالغ المسلم غير المكره اذا قذف حراً عاقلاً بالعامه عفيفاً لم يجز قذفه الزنا او حرة بالغة عاقلاً مسلمة  
 غير مملوغة لم تجز قذفه الزنا او كافراً في غير دار الحرب المقدوف والمقدوفه سلطانها  
 القاذف هو نفسه لا غيره . وشهد بالقذف الان او الحرافة كما قدمنا انه يلزم ثمانون جلدة . واختلفوا  
 ان القاذف المحكاذ كما يلزم اربعون جلدة واختلفوا في اكثر . واختلفوا ان الامر في ذلك على ثمانين .  
 واختلفوا فيما عرض او نفي عن نسب او قال لامرأة لم اجدك عندك اي حدة القذف امر لا حد عليه .  
 واختلفوا ان من قذف من قد ثبت عليه الزنا من الرجال والنساء بالزنا الذي قد ثبت على المقدوف لا يغير  
 انه لا حد عليه . واختلفوا اذا قذف بذاخر . واختلفوا في قاذف المحكوم والامم . والصغير  
 والحيد والامه والمعترف على نفسه بشأه يرجع الى الرابعه اي حدة القذف كما قدمنا ام لا . واختلفوا ان  
 القاذف اذا اتى بيته كما قدمنا على ما ذكر ان الحد سقط عنه . واختلفوا ان من قذف جماعة بكلام متفرق  
 او بكلام واحد ان حدا واحداً قدره . واختلفوا في اكثر . واختلفوا ان القاذف ما لم يثبت قذف  
 له شهادة . واختلفوا اذا تاب وقد حذر امر لم يجد القبول شهادة في كل شيء امر لا يقبل لشهادة في شيء  
 اهله امر يقبل في شيء وتوفي في شيء . واختلفوا ان امره نفسه بالكذب في اقدنا وتابن ذلك  
 انه قد تاب واختلفوا في من تاب لآخر يا نايك امه ام لا . واختلفوا انه من سرق من حرز  
 من غير غنم ولا من بيت المال ببيع لا باله وحده منفرداً وهو بالغ عاقل مسلم حر في غير كرمه  
 وفي غير دار الحرب وهو ممن يحرق في وقت من الاوقات فسرق من غير زوجته ومن غير ذريته  
 ومن غير زوجها ان كانت امرأة وهو غير سكران ولا مضطرب ولا مكره فسرق ما لا يملك  
 يحل للمسلمين . بعيه وسرق من غير غنم له وبلغت قيمة ما سرق عشرة دراهم من الورق المحض  
 بوزن مكة ولم يكن كفا ولا حيواناً مذبوفاً ولا يملك شيئاً ياكل ويشرب ولا طيراً ولا حياً  
 ولا كلباً ولا سموراً ولا زبلاً ولا عذرة ولا شرباً ولا زينة ولا حصي ولا حجارة ولا  
 فئاسراً ولا رجلاً ولا غنماً ولا قصباً ولا خشباً ولا فاكهة ولا حياً ولا حيواناً سائراً  
 ولا مصحفاً ولا زرعاً من قذانه ولا ثمر من جايبه ولا شجر ولا حراً ولا عبد يملك  
 ويعقل ولا احد في جنابة قبل اخراجه له من مكان لم يود له في دخوله من حرزه ونوف  
 اخراجه من حرزه بدين فشهد عليه بكل ذلك شاهدين رجولان كما قدمنا في كتاب الشهادات  
 ولم يخلقا ولا رجعا عن شهادتهما ولا ادعى هو ولا سرق وكان سالم البلاء يسرى  
 وسالم الرجل البهي لا ينقص منها شيء ولا ادعى هو ولا سرق ولا مكره بعد اسرف

والسارق على المسروق منه ولا ادعاء السارق وحضر الشهود على السرقة ولم يرض السرقة ثم نفذ وجب عليه  
 حد السرقة . واختلفوا فيمن جالفت شيئا من الصفات التي قدمنا في سرقة الا انه سرقة وهو بالغ العقل  
 فقط انقطع امره . وانفقوا ان من سرق كما ذكرنا فقطعت يده اليمنى الله قد اقيم عليه الحد . واختلفوا  
 ان قطعت اليسرى ايعاد عليه اليمنى امره . وانفقوا ان المرأة تقطع كما يقطع الرجل . واختلفوا  
 فمن سرق ثأنية ايجب عليه القطع امره . وانفقوا ان من اقترع على نفسه سرقة كما ذكرنا في مجلسين  
 مختلفين على ما قدمنا في الاقرار بالزنا وثبت على اقراره او احضره سارق ان يقطع يده كما  
 قد مرنا لم يرجع . وانفقوا ان اقر كل من تقدم ذكره مرة ايلزم امره ولا يرفع برجوع امره .  
 واختلف القائلون بقطعه ثأنية يقطع في الثأنية بدو الرجل . وانفقوا انه ان وجلت السرقة  
 بعينها لم تتغير ولا غيره السارق ولا حدث فيها عدل ولا دابة انما تزداد الى السرقة منه .  
 واختلفوا في المستعرة بمجد الاستعارة وفي الذمي والعبد سرقان وفي المختلس يقطعون امره .  
 واختلفوا في اخذ المال سرقة من غير حرز اي ما كان في سارق الجحيم يقطع امره قتل ما سرق وكذا  
 وانفقوا ان الغاصب المجاهر الذي ليس بحاربا لا يقطع عليه . وانفقوا ان التعزير يجب فيه  
 من جلده الى عشرة . واختلفوا في اكثر . وانفقوا ان كل من اخبر بالسرقة والدم والموت اعليه  
 حد كحد الخمر امره لا حد عليه معيته

#### الاشربة

اتفقوا ان عصير العنب الذي لم يطبخ اذا غدا وقذف بالربو واسكر ان كثيره قليلا والنقطة  
 منه حرام على غير المضطر والمتداوى من غلة طاهرة وان شربه وهو يدايسق وان مستحله  
 كافر . واختلفوا في نقيع الزبيب الذي لم يطبخ والذي يطبخ وفي عصير العنب اذا طبخ  
 وفي كل شربة او عصير طبخ ولم يطبخ حاشا عصير العنب اذا اسكر كذا ذكرنا في كراهية  
 واما آخرون وقال قوم هو بمنزلة العصير من العنب فيما قدمنا ذكرنا . وانفقوا  
 ان من شرب عصير عنب او نقيع زبيب او نبيد من اي شيء كان وهو لم يقبل بعد ولا اسكر  
 كثيره ولا شرب في نقيع خشب ولا في ابناء من قرح ولا في ابناء مزفت ولا في انا من صاص  
 ولا من صفر ولا من شراب ولا في انا مخننهم ولا من زجاج بيتي من جميع الاشياء غير الماء  
 ولا من ستيين مختلفين من نوعين كانا او من نوع واحد كقطعة بعضها قد اربط  
 وبعضها لا دما اسبه ذلك ومن شربه في اداء غرضه ولا ذهاب ولا مقصود انه  
 قد شرب حلالا فلا يمالس كثيره من عصير العنب ونقيع الزبيب يجوز امره ولا يجرى  
 ذلك امره لا . وانفقوا في ان اكل اذ لم يكن فطخرا حلال . ولم يختلفوا في خمر الخمر وفي طعام



نخل بالخمر الا انه ليس له فيها لون ولا طعم ولا سريحة لا يحل املا . واتفقوا اذا ظهرت الرحيمة منها واللون  
او الطعم فانه حرام . واختلفوا في الخمر للمريض يداوي بها والمضطرا حرام على احوال

### الدماء

اتفقوا ان دم المسلم الذي لم يقتل مسلماً ولا ذمياً ولا مهادناً ولا زناً وهو محصن ولا جرمية ولا نكح امرأة ابية بوطي ولا  
بعقد ولا لاط ولا لحق بدار الحرب ولا سب صاحباً ولا انكر القدر ولا ساكن اهل الحرب بخنار لذلك ولا وجد  
بين اهل البغي ولا ليطيه ولا اتى بهيمة ولا سحر ولا ترك صلاة عمداً حتى خرج وقتها ولا خذ في الخمر ثلاث  
ثم شرب الرابعة ولا خذ في السرقة اربع مرات ولا سب الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ولا ابتدع ولا ارتد وسعى  
في الارض فساداً ولا جاهر بترك الزكاة والصوم والحج حرام . واتفقوا ان دم الذي لم ينفقض شيئاً من ذمة  
حرام . واتفقوا ان احرام المسلم العاقل البالغ ان قتل مسلماً حرام ليس هو له بولد ولا انفض منه وهو رجل حر عاقل  
غير حرب ولا سكران ولا مكروه فقتل قاصداً لقتل عامداً غير متاؤل في ذلك وانفرد بقتله ولم يشرك فيه  
السان ولا حيوان ولا مسبب اصلاً مباشر القتل بنفسه شديدة مات من مثلهما وكان قتلها ذماً الاسلام  
ان لولى ذلك المقتول قتل ذلك العاقل ان شاء . واتفقوا انه ان قتل كاذراً غيبه اوجراة فرضى الولي  
بقتله ان كان دمه حلال . واتفقوا ان احرام المسلم ان قتلها حرة كما قد منا ولا فرق فوليها بخير بين القود والعفو .  
واتفقوا ان الكافر المحر يقتل بالمسلم المحر . واتفقوا ان يدا الرجل المسلم المحر العاقل البالغ الذي ليس باشل لاخرى  
يقطع بيد الرجل المسلم العاقل البالغ الصحيحة اذا قطعها كما قد منا في القتل ولا فرق بين الافراد والمباشرة  
وبلا تأويل وغير ذلك البيني باليمين واليسرى باليسرى . واتفقوا ان عين الرجل المسلم البالغ العاقل الصحيحة  
رحامها ليس باعور من الاخرى تفقاً بعين الرجل المسلم المحر البالغ العاقل الصحيحة بيمين ويسرى  
بيسرى . واتفقوا ان ضرب الرجل المسلم الذي ذكرنا الصحيحة التي ليست سودا بضر الرجل المسلم كذلك اذا كانت  
مسماة باسمها . واتفقوا ان الانف بالانف كذلك واختلفوا ذمياً على كل صفة ذكرناها . واتفقوا ان لا يقطع عضو  
بعض لا يجمعها اسم واحد . واختلفوا اذا جمع ما اسم واحد ولم يجمعها صفة كيسرى بيمين وصحج بيمين وفرج  
بفرج احدها فرج رجل والثاني فرج امرأة وفي غير الاعور بعين الصحيح وفي سائر ما ذكرنا . واتفقوا ان  
القصاص بين الحربين العاقلين البالغين على الصفة التي قد منا لم يكن الجاني ابا المجني عليه اوجده من قبل  
او امه او ابية في الموضحة من الجراح ما لم تكن في مقتل . واختلفوا في الذي يقتض منه فميوت المديام لا .  
واختلفوا في القصاص من الشجرة الدرع في الجرح امر ينسب من العضو . واتفقوا ان الولد والوالد ورجل  
العصبة ان لم يكن هنالك امرأة ولدة او ابن فمهم اولياء يجوز ما اتفقوا عليه من قود او عفو . واتفقوا في واحد  
قتل جماعة فاتفق الاولياء كلهم على قتله ان لهم ذلك . واتفقوا ان القصاص بين النساء على نص ما ذكرنا  
من الرجال سوا . واختلفوا هل بينها وبين الرجل قصاص ام لا وهل بين الكافر المسلم قصاص ام لا وهل بين الحر  
والعبد قصاص ام لا . واتفقوا ان لا قصاص على مستكرهة في الزنا ولا في فعل قوم لوط ولا من شرب عضواً  
لا يحل له مسه . واختلفوا في كل تعد ما سوى هذا افيه القود ام لا . واتفقوا ان من جنى على مسلم جنابة



كما ذكرنا ان فيه القود فلم يفارق المحبني عليه السلام ولا احث حدثاً يحل به دمه حتى مات من تلك الجناية ان القود كما ذكرنا . واتفقوا ان القود اذا اخذه الولي بامر السلطان من شئ كما ذكرنا فذلك جائز له ولا يقتص من الولي في ذلك . واختلفوا فيما عفى من يجوز عفوهُ ثم اقتص هل يقتص منه ام لا . قال عمر بن عبدالعزيز الامر في القود الى السلطان وقال الحسن البصري لا يقتص منه . واتفقوا ان اربعة عدول يقبلون في القتل . واختلفوا في اقل . واتفقوا ان من اقر على نفسه بقتل يوجب قوداً مرتين مختلفتين وثبت كما قدمنا انه لزمه القود ما لم يرجع ولا يقف عنه الولي . واختلفوا في الامر بالمطاع وغير المطاع وفي الممسك للقتل ايقنون ام لا وفي المكره ايضا وفي السكران

— الديات ومن العقوبات —

اتفقوا انه لا يحرق رجل من لم يغفر وسمع النداء للصلاة وهو لا عذر له فاجاب واناها . واختلفوا في حرق رجل من فعل احد هذين الوجهين . واتفقوا على ان الدية على اهل البادية مائة من الابل في نفس الحر المسلم المقتول خطأ لا اكثر ولا اقل وان في نفس الحرة المسلمة المقتولة منهم خمسين من الابل كذلك ما لم يكن المقتول او المقتولة ذوى رحم او في الحرم او في الاشهر الحرم . واتفقوا ان لا تكون كلها بنات مخاض ولا كلها بنات نكاح ولا كلها بنات لبون ولا كلها حقا ولا كلها حذا ولا كلها ذكراً ولا كلها اناثا . واتفقوا ان لا تجزى فيها فصيل اقل من بنت مخاض وابن مخاض . واتفقوا ان القتل يكون عمداً ويكون خطأ . واختلفوا في عمد الخطأ . واتفقوا ان الدية لا تكون من غير الابل والدرهم والدنانير والبق والغنم والطعام والحلل . واختلفوا في ديات اهل البادية بما لا سبيل الى ضم اجماع فيه . واتفقوا ان قتل الانسان فيصيب انسانا لم يقصده بما يمت من مثله . واتفقوا ان على المسلم العاقل البالغ قاتل المسلم خطأ الكفارة . واتفقوا ان الكفارة عتق رقبة مؤمنة لمن قدر عليها ولا بد . واتفقوا ان الكفارة ان عجز عنها صام شهرين متتابعين . واتفقوا انه ان صام كما ذكرنا عليها ولا بد . واتفقوا ان الرقبة في ذلك لا تجزى الا مؤمنة . واتفقوا ان كانت سليمة فنية في الظاهر فقد ادى ما عليه . واتفقوا ان الرقبة في ذلك لا تجزى الا مؤمنة . واتفقوا ان كانت سليمة فنية بالغة عاقلة ليست امر ولد ولا مكاتب ولا مدبرة ولا من يعتق بحكم ولا من يعتق بالملك ولا من بعضها حر انما لا تجزى والمرأة كالرجل في كل ما قلنا في وجوب التكفير به . واتفقوا انه لا قود على قاتل الخطأ . واتفقوا على وجوب الدية في المسلمين الاحرار خاصة في مثل الخطأ اذا كان للقاتل ذكوة عاقلة وقامت بالقتل بنية عدل . واختلفوا على القاتل في ماله امر على العاقلة ومن هي العاقلة . واتفقوا ان الدية من يرث منها فانه يرث من المال . واختلفوا في الذم والعبد اعليه ما دية ام لا . واختلفوا في الذم لقتل الكفارة ام لا . واختلفوا في الذم في مقدارها ايضا ما بين ثلثي عشر دية المسلم الى دية كاملة . واتفقوا ان في نفس العبد اذا اصابها الحر العاقل البالغ في قيمته ما لم يبلغ دية حر على اختلافهم في دية الحر قد روي عن بعض الصحابة انه لا يتجاوز وانما يفرق في العبد المقتول اربعة آلاف درهم وروينا ان هذا العدد كان دية الحر . واختلفوا في الزوج والرجلة والاخوة للامر وقاتل الخطأ وقاتل العمد حتى او مدافعة او تاويل وهو صغير او جنون او سكران او ثور او امرا . واختلفوا في دية اجنبيين بما لا سبيل الى ضم اجماع فيه . واتفقوا فيما اظن ان في المأموته اذا كانت في الاسر خاصة وهي التي بلغت امر الدماء وفي الجانية وهي التي بلغت خشوة الجوف ولم يفتقرها ثلث دية المسلم الحر اذا جاعا عليه بالغ عاقل حر خطأ وكانت له عاقلة وقامت بذلك بنية . واتفقوا ان الصبي الذي لا يعقل ما يفعل لصغره لا يقتص منه . واختلفوا في السكران وفي المكره .

واختلفوا في الصبي الذي اجفل ما يبيع وان لم يبيع ايما عليه حد السرقة وتقتل في ائمة ام لا . ولا اقطع على اجماع  
في اسقاط سائر كونه ودعنه . واختلفوا في بصوت ابي ام لا . ولا اعظم اتفقوا في المستقل . اذ اجناها حر على حر مس  
حفا عشرة دية ونصف عشرها اذ كانت في الارض وكان ابيها في اعاقة له وقامت ببلادية وهي ان يخرج منها اعظام .  
واختلفوا في عمد الذي يبيع وفي عمد الحجون في النفس وفي الشجاج المثل الذي ذكرنا . واختلفوا في السحب يتلفس في ايجاب  
دين في النفس اذ كان له عاقلة في مالها ودمها امر على عاقلة ام لا . واختلفوا في الشجاج الذي ذكرنا فيها  
نحو ام لا . واختلفوا فيما عدا الشجاج الذي ذكرنا اذ كانت خطا وفي الشجاج الذي ذكرنا وغيرها اذ كانت عمدا وفي جناية ابيه  
والامة والمكاتب والاولاد والجنائين عليهم وفي جناية كل سر عاقلة في النفس فمادة اخطا وفيما دون النفس منها بما لا يرب  
الحكم اجماع فيه . واختلفوا فيما حدث من فعل المرم من غير مباشرة له اي شيء كان يجب في ذلك حكم ام لا . واختلفوا  
في سنان محر المسلم السليمة التي قربت له بعد قتلها في الصبا اذ اصبحت خطا وكان المصيب له عاقلة نصف عشر الدية  
لاكثر في كل شيء منها اذ لم يكن اسود ولا متأكلا ولا ناقضا واصيب ليس كذلك وهي ثمان سنين اربع ثمانية اربع  
ربايات واربعة انايب . واتفقوا ان باقي الارض من رجل حر وعشرون درهما الصواخل واحدا الواجد  
ووسايطها الطواحين في كل أرضين لم يذكروا اذ اصبحت خطا وكان المصيب له عاقلة بعير ام لا . واختلفوا  
في اكثر من ذلك الى تمام نصف عشر الدية . واتفقوا ان في ايام المحرم اذ اصبحت خطا وهو جراح عشرة  
واختلفوا في زيادة نصف عشر الدية على ذلك . واتفقوا ان في المسبية كلها اذ اصبحت كذلك ايضا عشرة الدية  
الاقل ولا اكثر . واتفقوا في الوسطي كلها تسعة اعشار الدية فقط . واتفقوا ان في الخصم خطا نصف عشر الدية .  
واختلفوا في اكثر الى تمام عشر الدية فقط . واتفقوا ان كل ما ذكرنا من الرجل فقيس المرأة نصف الدية . واختلفوا  
في مساواة له الى ثلث الدية فقط . ولم يتفقوا في القسامة على شيء يمكن جمعه . ولم يتفقوا في السامور ولا في تارك الصلاة  
على شيء يمكن جمعه . واتفقوا ان في ذهاب نعل مسلم خطا الدية كاملة وان في ذهاب البصير من كل عين  
البصير من مسلم الدية كاملة اذ اذهب خطا وان في ذهاب العقل منه بالخطا الدية كاملة وان في اصاب  
البصير العشر كلها منه اذ اذهب خطا وهي كلها سليمة الدية كاملة . وان في اصاب الحزين كذلك الدية كاملة  
وان في اقله اذ استوعب حديدا وهو لم يخطأ الدية كاملة . وان في المشقين منه كذلك الدية كاملة اذ استوعب خطا  
وان في جميع الانسان والارض منه اذ استوعب كلها وهي سليمة بخطا ثلثة اجناس الدية . واختلفوا في ازيد الى دية  
كامل وثلثة اجناس دية كاملة . واتفقوا ان في اللسان السليم الناطق اذ استوعب كل من الحر المسلم بخطا الدية كاملة .  
واتفقوا ان في الصلب اذ اكس فقص وذبح شي من مسلم المحرط الدية كاملة . وان في اثنين على كل حال  
اذا اصابنا خطا من الحر المسلم وبقي الذكر عيدا ادم يبق الدية كاملة . واتفقوا ان الديات وكذا ذلك يجب على من عاقله  
ثم اختلفوا في عاقلة امر عليه واختلفوا في عاقلة له ابي ام لا . واختلفوا ايضا في العمد في ذلك بالاسل  
في علم اجماع فيه . واتفقوا ان المرأة يلزم من ذلك ما يلزم الرجل . واختلفوا في كل ذلك يلزم من يبيع واصبون في عمرها  
وفي الخطا . واختلفوا في عمدها وفي خطاها اعلمها امر على عاقلة ما . واتفقوا ان في كل ما عاقلة في كل رجل دية كاملة  
ان فيها اصاب من ذلك بخطا كما ذكرنا من امرأة سليمة احموة نصف الدية ولم يتفقوا على ايجاب دية كاملة في غير ما ذكرنا  
اصلا وليس في الانسان ورجل من اعضاء الاودة فالقوم ان فيها الدية كاملة حتى اشهر واشرف الذين واقضا  
طرفة وسيل الوجه وغير ذلك وقالوا في كل ذلك لا اذ كان خطا . واختلفوا فيما اصابه رجل خطا

واختلفوا في الصبي الذي اجفل ما يبيع وان لم يبيع ايما عليه حد السرقة وتقتل في ائمة ام لا . ولا اقطع على اجماع  
في اسقاط سائر كونه ودعنه . واختلفوا في بصوت ابي ام لا . ولا اعظم اتفقوا في المستقل . اذ اجناها حر على حر مس  
حفا عشرة دية ونصف عشرها اذ كانت في الارض وكان ابيها في اعاقة له وقامت ببلادية وهي ان يخرج منها اعظام .  
واختلفوا في عمد الذي يبيع وفي عمد الحجون في النفس وفي الشجاج المثل الذي ذكرنا . واختلفوا في السحب يتلفس في ايجاب  
دين في النفس اذ كان له عاقلة في مالها ودمها امر على عاقلة ام لا . واختلفوا في الشجاج الذي ذكرنا فيها  
نحو ام لا . واختلفوا فيما عدا الشجاج الذي ذكرنا اذ كانت خطا وفي الشجاج الذي ذكرنا وغيرها اذ كانت عمدا وفي جناية ابيه  
والامة والمكاتب والاولاد والجنائين عليهم وفي جناية كل سر عاقلة في النفس فمادة اخطا وفيما دون النفس منها بما لا يرب  
الحكم اجماع فيه . واختلفوا فيما حدث من فعل المرم من غير مباشرة له اي شيء كان يجب في ذلك حكم ام لا . واختلفوا  
في سنان محر المسلم السليمة التي قربت له بعد قتلها في الصبا اذ اصبحت خطا وكان المصيب له عاقلة نصف عشر الدية  
لاكثر في كل شيء منها اذ لم يكن اسود ولا متأكلا ولا ناقضا واصيب ليس كذلك وهي ثمان سنين اربع ثمانية اربع  
ربايات واربعة انايب . واتفقوا ان باقي الارض من رجل حر وعشرون درهما الصواخل واحدا الواجد  
ووسايطها الطواحين في كل أرضين لم يذكروا اذ اصبحت خطا وكان المصيب له عاقلة بعير ام لا . واختلفوا  
في اكثر من ذلك الى تمام نصف عشر الدية . واتفقوا ان في ايام المحرم اذ اصبحت خطا وهو جراح عشرة  
واختلفوا في زيادة نصف عشر الدية على ذلك . واتفقوا ان في المسبية كلها اذ اصبحت كذلك ايضا عشرة الدية  
الاقل ولا اكثر . واتفقوا في الوسطي كلها تسعة اعشار الدية فقط . واتفقوا ان في الخصم خطا نصف عشر الدية .  
واختلفوا في اكثر الى تمام عشر الدية فقط . واتفقوا ان كل ما ذكرنا من الرجل فقيس المرأة نصف الدية . واختلفوا  
في مساواة له الى ثلث الدية فقط . ولم يتفقوا في القسامة على شيء يمكن جمعه . ولم يتفقوا في السامور ولا في تارك الصلاة  
على شيء يمكن جمعه . واتفقوا ان في ذهاب نعل مسلم خطا الدية كاملة وان في ذهاب البصير من كل عين  
البصير من مسلم الدية كاملة اذ اذهب خطا وان في ذهاب العقل منه بالخطا الدية كاملة وان في اصاب  
البصير العشر كلها منه اذ اذهب خطا وهي كلها سليمة الدية كاملة . وان في اصاب الحزين كذلك الدية كاملة  
وان في اقله اذ استوعب حديدا وهو لم يخطأ الدية كاملة . وان في المشقين منه كذلك الدية كاملة اذ استوعب خطا  
وان في جميع الانسان والارض منه اذ استوعب كلها وهي سليمة بخطا ثلثة اجناس الدية . واختلفوا في ازيد الى دية  
كامل وثلثة اجناس دية كاملة . واتفقوا ان في اللسان السليم الناطق اذ استوعب كل من الحر المسلم بخطا الدية كاملة .  
واتفقوا ان في الصلب اذ اكس فقص وذبح شي من مسلم المحرط الدية كاملة . وان في اثنين على كل حال  
اذا اصابنا خطا من الحر المسلم وبقي الذكر عيدا ادم يبق الدية كاملة . واتفقوا ان الديات وكذا ذلك يجب على من عاقله  
ثم اختلفوا في عاقلة امر عليه واختلفوا في عاقلة له ابي ام لا . واختلفوا ايضا في العمد في ذلك بالاسل  
في علم اجماع فيه . واتفقوا ان المرأة يلزم من ذلك ما يلزم الرجل . واختلفوا في كل ذلك يلزم من يبيع واصبون في عمرها  
وفي الخطا . واختلفوا في عمدها وفي خطاها اعلمها امر على عاقلة ما . واتفقوا ان في كل ما عاقلة في كل رجل دية كاملة  
ان فيها اصاب من ذلك بخطا كما ذكرنا من امرأة سليمة احموة نصف الدية ولم يتفقوا على ايجاب دية كاملة في غير ما ذكرنا  
اصلا وليس في الانسان ورجل من اعضاء الاودة فالقوم ان فيها الدية كاملة حتى اشهر واشرف الذين واقضا  
طرفة وسيل الوجه وغير ذلك وقالوا في كل ذلك لا اذ كان خطا . واختلفوا فيما اصابه رجل خطا



بين صان امرته او عزرا امر لائق . واختلفوا في امر العبي والاعمى مالا دفع اليه صاحبه اعلمها صان امرا .  
واختلفوا ايضا فيما كان من كل ذلك بعد فاجبر قوم القضاة في ذلك حتى في القضاء بحديث ومنع آخرون من القضاة  
الا في بعض ذلك وادجوا غرامات ومنع منها آخرون بما ليس هذا الكتاب مكان ذكره . واختلفوا ايضا في القضاة الذي من المسلم  
والغير من العبد والعبد من كسر والذكر من لائق والآن من الذكر والآن من بوب واجه له امرا في النفس فادبها . وانفقوا  
في عين لاغور وسمع ذى لادن الصماء واليد السليمة من لائق اذا اصيبت خطا من مسلم حر وكان المصيب ذا عاقلة  
نصف الدية . واختلفوا في تمام الدية في كل ذلك . واختلفوا في كل ذلك ما ذكرنا اذا اصيب وهو غير مسلم واصيب بمص  
وانفقوا ان في الشقة المسقى كما قد سائلت الدية واختلفوا في اكثر . وانفقوا ان في العبد الذي لا نصف الدية ولم يتفقوا  
في الجنية على الحيوان بما يمكن جمعه

— الصيد والنجايا والذبايح والعقبة وما يحل وما يحرم —

اتفقوا ان ما نصيب المسلم البالغ العاقل الذي ليس بمرء ولا نكاح ولا في حجر عمه والمدينة ولا زنجيا ولا غلف  
ولا جنبا بكلية المعلم الذي ليس بسود ولا عبي غير مسلم وقصد ذلك الكلب الذي ارسل عليه ثلاث مرات متواليات  
ولم يأكل ما صاده شيئا ولا وقع في دمه فقتل الكلب الذي ذكرنا الصيد الذي ارسل عليه ما ذكرنا الذي وصفنا وجرحه وكان  
ذلك الصيد مما لا يكل لحمه ولم يملكه احد قبل ذلك فقتل الكلب قبل ان يترك سيرة امره ذكاته ولم يأكله شيئا  
ولا وقع في دمه ولا اعان عليه سم ولا كلب آخر ولا ماء ولا ندى وكان ارسل ارسل عليه سمى الله عز وجل  
حين ارسله ولم يرسل معه غيره ان اكل ذلك الصيد ذكاته وان ذكاته تامة . وانفقوا ان ما يقتل الكلب  
الذي هو غير معلم وكل سم سم طير او ذئب او سم غير سم ولم يترك فيه حياة اصلا فيذبحه لا ياكل . وانفقوا  
ان من ارسل كلب المعلم كما ذكرنا على صيد كما ذكرنا ثم ادركه حي بين يديه ان ذبحه سمى الله عز وجل حلالا وكل  
واختلفوا في الصيد بدمه الصايجي وليس معينا يذبحه فترك الكلب فقتل فقال النخعي بول . تحه وانفقوا ان الكلب  
الذليل ان يكون اذا اطلق انطلق واذا وقف وقف ولم يأكل ما يصيد ولا وقع في دمه فقتل ثلاث مرات متواليات  
نقد صار معلما يحل اكله ما قبل اذا ارسل عليه سمى الله عز وجل عليه مرمد . وكان مرمد ما لا يجي ذكاته ما لم يأكل  
ذلك الكلب ولا وقع في دمه ما صاده واختلفوا في اكل ما اكل او وقع في دمه او في غوته ان يبطر ذلك تقليدا  
وانفقوا ان ما صاده كما ذكرنا مشركا لمسلم ولا نصرانيا ولا مجوسيا ولا يهوديا فقتل الكلب وغير الكلب لا يؤكل .  
واختلفوا فيما صاده النخعي والصباقي والمقري واليهودي والمرء على الحكم الذي قد سئل ابو بكر امرا . وكذلك  
اختلفوا فيما صاده من يبيع من المسلمين او الكفار منهم . وانفقوا ان من ارسل سم او رجم من المسلمين العاقلين  
البالغين المالكين لما ارسلوا من ذلك ولم يكن زنجيا ولا غلف ولا جنبا سمى الله عز وجل واعقه صيد مجوسية  
لم يملك احد قبل ما يحل اكله فصادف مقتله فوات له يحل اكله ما لم يبتغ عن اوتين . وانفقوا ان الغنم بول اذا رجمها  
ما نكحها او دافع بامر ما نكحها وكان المستوفى المذبح مسلما عاقلا بالغ غير سكران ولا زنجي ولا غلف ولا يهودي ولا مجوس  
وسمى الله عز وجل حين ذبحها ياها وهو مستقبل القبلة والحق العقبة ليقف دفن الاودع كلها ولا يخفى ذلك



[illegible]

وتروى في غير الخلق أو اللب أو ما يذوق بالصبية أو كل امرأة. وانفقوا أن ما نأتى فقد عرل من الصبي لا يوكول  
 لا يبيع. واختلفوا في إذا نحر. وانفقوا أن يخزير ذكره وأما وصفيته وكبر حرره وشعره وعصبه ومنحه  
 ونضرة وودماغه وحشوته وجده حرام كذلك. واختلفوا في لا نفع بشعره وفي جلده وحابه وسائر الميئات بما  
 لا يسلل المضم الحرام فيه. وانفقوا أن أكل الألبان والبيض والنعام ونحوه حرام وحرم الحشمتة والظبا  
 والأزلام والعزلات والأدغال والنباتات وأنواع دواب الحلال ما لم يكن ذاب من السباع. واختلفوا في الضباع  
 والحجور والحملانية والأرنب والبقر وحمار الوحش إذا ناض. واختلفوا هل حكم بهن حكم البقر في الأكل  
 فمن مبيع لها ومن كاره ومن محرم لها وروى عن أبي هريرة الفرق بينهما في حرمة الحمار وأباح النعال. واختلفوا  
 في الضباع وفي الجردان وجميع الزواجر. واختلفوا في الضب والوبر والعقود والبرص. وانفقوا أن  
 لبن ما يوكول حرام وبهضه حلال. وانفقوا أن لحم ابن آدم وعذرة وولده حرام يوكول. واختلفوا في لبن ما لا يوكول  
 لحم وفي بهضه حاشا الخنزير فأمره انفقوا أن لبه حرام. وانفقوا أن جميع الحبوب والثمار والأعشاب  
 والصبغ وكل ما عصف منها ما لم يكن من كائنة التي ذكرنا في كتاب الأشربة ولم يكن ثوماً ولم يكن ثمنياً من ذلك ثماً  
 فإنه حلال. وانفقوا أن السمور المقتال حرام. وانفقوا أن الكراملة ما قبل ادراكه حرام  
 وانفقوا أن الدم المسفوح حرام. وانفقوا أن ركوب الدابة والحمار والبعال والجمل ما لم يكن جلاله حلالاً  
 وانفقوا في الجمل عليها وعلى الأبر ما يتحقق وأقرب أن في ركوب الدابة خلاف ولست أحقق لأن  
 والذي لا أعلم فيه خلافاً أباحه ركوبه. واختلفوا في ركوب البهر. وانفقوا أن الداب كل شيء ما لم يكن حريراً  
 أو منسوجاً فيه حريراً أو معصفاً أو معصوباً أو مضبوغاً بأبول أو دلمية أو من صوفها أو من شيء منها  
 فمدار للرجال والنساء. وانفقوا على كراهية الحرير للرجال في غير كحرب وفي غير الدواب بل ما سواه إذا كان  
 محصاً. ثم اختلفوا في الحرير ومن كاره. واختلفوا في الحرير أيضاً كذا في كل ما كان حريراً  
 أكثر من العلم. وانفقوا على أباحه الصباغ ما لم يكن معصفاً أو مجامسة. وقرئ في بعض كراهية الحرير  
 وانفقوا على أباحه على النساء بالفضة ما لم يكن ثمنياً. وانفقوا على أباحه تحت الرجال بالفضة. وانفقوا على  
 أباحه على النساء بالحرير والباقة. واختلفوا في ذلك للرجال لأن الثمنيات فاتهم انفقوا على أن تحتهم  
 بجميع الأجزاء مباح من المأبوع وغيره. وانفقوا على التحتم للرجال في الخضر. وانفقوا على أباحه الركوب  
 للرجال على ما احتوا ما لم يكن جلد سبع أو مية أو حرير أو مية حرام. وانفقوا على أن المية والدم  
 والحمل الخنزير حلال لمن حشى على نفسه الهلاك من الجوع ولم يأكل في مية شيئاً ولم يكن قاطع طريق ولا مسافر  
 لا يحمل. وانفقوا أن مقدار ما يقع به الموت من ذلك حلال. واختلفوا في الكز. واختلفوا في الخمر  
 للضطر وفي من اضطر وهو قاطع طريق يحمل ما ذكرنا من الألبان. وانفقوا أن مكاسل الصباغ من الصباغات  
 المباحة حلال. واختلفوا في كسب الجمار. وانفقوا في اختيار الدواب بالجماعة لغیر الصائم والمحرّم.  
 وانفقوا على أباحه الكي وكده وغيره. وانفقوا أن سفر الرجل مباح ما لم ير الشتم من وراءه

[illegible]



وفي المرأة الخارجة إلى المسجد أو إلى جامعها . واختلفوا في الزعفران للرجل وفي السك خراف من عطاء . واجمعوا  
 في اكتساب من الوجه المباحة . وانفقوا أن اكتساب القوت من الوجوه مباحة له ولغيره فرضا ذكره ذلك . وانفقوا أن المسئلة من  
 حطاطا أو لا يدرى على اكتساب مقدار ما يقيم قوته مباحة . واختلفوا في مقدار ما يقيم القوت إلا أنهم انفقوا أن ما كان أقل من مقدار  
 قوتها يومه فليس غش . والذي ذهب إليه من ذلك أن قوت اليوم فإذا كفاف . وأن قوت العام فإذا دغى . وسائر  
 وإن المسئلة لمن يدرى قوت يومه حرام عليه . وإنما لمن ليس غش ذلك مباحة إذا لم يكن مكتسبا . وإنما فرضه إذا غش في تركها  
 بغير عذر . وإن أخذ الصقة الواجبة من الزكاة والمكافآت ما جاز لمن ليس غش . وقوله له ولغيره من بقية . وكسوة . ومن  
 لا يملك . وإن كان فقيرا . وكان غش كفاف . وإن أخذها من غير غش . وإن كان غش . وإن كان غش . وإن كان غش . وإن كان غش .  
 الذي يعتقد . والدلائل على صحة قولنا في ذلك كثيرة . وليس هذا موضعها . وانفقوا أن بنا ما يستقر به المراد هو قوله  
 وما من العيون والمرد والمحرم ففرضوا اكتساب منزل أو سكن بغير ما ذكرنا . وانفقوا أن الاستماع في المكاتب  
 والمبا في محل إذا أدى جميع حقوق الله تعالى مباح . ثم اختلفوا في كونه من غير كاره . وانفقوا أن حصص  
 لشركه . وقطع المبر عنها . وإن كان فيها طاهر . وضاهم واجب ما لم يكن هناك أسرى تكون . وانفقوا على إباحة  
 خلوسه كغيره . ما لم يضعه رجل على رجل . وانفقوا على إباحة الكوا الشرب في غير  
 حال عظام . واختلفوا في جواز الاستلقاء . والقعود كما ذكرنا . وفي الكوا الشرب قائما قاعا . ومن سرج . وانفقوا  
 على إباحة القرآن كله في ثلثة أيام . واختلفوا في قول . وانفقوا على أن حفظ شيء من القرآن واجب . ولم ينفوا على سائر  
 على ما يتي ذلك الشيء . ولا يتي بما يمكن ضبط اجاع فيه إلا أنهم انفقوا على أن من حفظ القرآن سمع الله الرحمن الرحيم  
 كلها مرة أخرى معها ففرضوا الحفظ . وأنه لا يلزم حفظ أكثر من ذلك . وانفقوا على استحباب حفظ جميعه  
 وأن ضبط جميعه على جميع الأمة واجب على الكفاية لا متعينا . وانفقوا على أن من عظم من المسلمين شهد به  
 فقد حسن . وانفقوا على أن من سمع فقال بركم الله فقد حسن . ثم اختلفوا في كيفية الرد . وانفقوا على  
 أن لا يرد الماتر من المسلمين على الكمال أو الخلو منهم أنه يقول السلام عليكم . وانفقوا على إيجاب الرد بمجرد  
 واختلفوا في حجية الجبزي في ذكرنا من السلام والدعاء والعطاء . ومن كفاية . ولا تجزئ . وانفقوا على كفاية  
 الطيرة والكفاية . وانفقوا على تحريم الغيبة والنميمة في جميع غير النسخة الواجبة . وانفقوا على تحريم  
 الكذب في غير الحرب وغير مدارة الرجل امرأة . وأصلح . بن أبيه . ودفع مسئلة . وانفقوا أن عياده  
 الرضا فضل . وانفقوا أن رواية ما يحيى النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل وكذلك كتابته وقراءته  
 وتركه . وإن وجد لا يحل أثره . وانفقوا أن بر الوالد بر فرض . وانفقوا أن بر الجد فرض .  
 وانفقوا أن مصافحة الرجل لرجل حدث . وانفقوا على غش البصر عن غير محرم . والرجعة . والأمة  
 إلا أن من أراد نكاح امرأة . وانفقوا أن من ختن ابنه فقد أصاب . وانفقوا على إباحة  
 التحنن للنساء . وانفقوا أنه لا يحل لأحد أن يقتل نفسه إلا أن يقتل عضوا من أعضائه ولا يؤثم نفسه

وفي الذوات بقطع العضو الالم خاصة . وانفقوا ان خلق جميع الخلق مثل لا يجوز وكذلك الكيفية والافاضل  
والعالم . واختلف في تكثير من استخف بالنهي صلى الله عليه وسلم . وانفقوا ان حضا الناس من اهل الحرب  
والعبيد وغيرهم في غير القصاص والقتل لهم حرار . وانفقوا ان قصل الشارب وقطع لا غطاء وحلق  
العانة ونسف الايط حسن . واختلفوا في حلق العاريب وفي حضا المحو وغيره بن آدم  
السبق والري .

وانفقوا على اباحة المسابقة بالخيول والابل وعلى الاقدام . وانفقوا على استحصان الري وعمل المناضلة ولا علم  
خلاف في الاباحة ان يجعل السلطان او الرجل شيئا من ماله للسابق في خيل خاصة . ولا علم خلاف في اباحة اخراج  
احد السابقتين بالقوسين من ماله المتساويين من الماشية متى كان سبقه الاخر اخذ وان سبق هو اخر ماله  
ولم يجر له الاخر شيئا . وانفقوا ان المسابقة من غاية واحدة الى غاية واحدة جائز . وانفقوا على ان المناضلة  
بزع واحد من القسي ويتساوى في جميع احوالها بدو تفاضل ولا شرط اصلا جائزة

#### الاميان والمذود

نفقوا ان من حلف من عبد اخر ذكر او انثى من المبالغين المسلمين العقلاء غير المذكورين . لا العقاب ولا  
السكائر فحلف من ذكرنا باسم من سماه الله عز وجل المطلق مثله الخمر لرحم وما اسبه ذلك من الاسماء  
المذكورة في القرآن ونوى بالرحمن الله تعالى لا سوى الرحمن وعقد اليمين بقوله قاصدا اليها ولم يستثن  
لا متصلا ولا منفصلا وكان الذي حلف ان يفعل معصية وحلف الا يفعل هو ينشأ ثم يفعل بنفسه  
لذلك الذي حلف الا يفعل موثرا للعتق ذاك المصية ولم يكن الذي فعل خيرا من الذي ترك فانه خانت  
وان الكفارة تلتزمه . وانفقوا ان نقصت ضعة ما ذكرنا ايجنت لم لا وتلزم كفارة املا . وانفقوا  
ان من حلف من ذكرنا بحق ريد او محرو او بحق ابيه انما لم لا كفارة عليه . واختلفوا في حلف بشئ من غير  
اسماء الله او بيمين ولده او بيمين ابيه او بيمين ابيه او بالمصنف او بالقران او بغيره من حرم  
اليمين او بانه تخالف لرب الاسم او بطلاق او بظهار او بتجريم شئ من ماله او ما حرزه الله الله اوقال  
على يمين اوقال علم الله اوقال لا يحل لي اوقال على لعنة الله او خرافي الله او اهلكني الله وقطع الله  
يدي او يقطع صلبه او ياتي شئ من فعل الله تعال ارجع جميع اليمين اليكم ام لا كفارة عليه وان خالف ما حلفه  
واختلفوا في جميع هذه الامور التي استثنينا فيها كفارة املا وفي ضعة الكفارة وفي جوب بعضها . واختلفوا  
في اليمين بالطلاق احوط اطلاق فيلزم او يمين فلا يلزم . وانفقوا ان من حلف باسم من سماه الله  
عز وجل كما ذكرنا ان يفعل هو يمينه وفي وقت كذا فتر ذلك الوقت ولم يفعل بنفسه ما حلف عليه عاذا  
لذلك ذاك المصية موثرا للعتق وكان الذي ترك دون الذي حلف على فعل من كثر احسان وان الكفارة تلزمه .  
وانفقوا انه ان قال والله اوقال تالله اوقال بالله ايماني . واختلفوا في غيره من الحروف .  
وانفقوا لمن حلف باسم من سماه الله عز وجل كما ذكرنا ثم قال بلسانه ان تالله الله او لا تالله الله

واى ذلك قال متصلا بجمية ونوى في حين لفظه باليمن ان يستثنى قبل تمام لفظه باليمن ان كان كفارة عليه  
ولا يثبت ان خالف ما حلف عليه متعمدا او غير متعمد . وانفقوا ان الكفارة بعد البحث تجري بالعق والاطعام  
وبالكوفة والصيام . واختلفوا بجري قبل اليمن ان يكفر ام لا ولم يتفقوا في الجزاء اليمن على شئ يمكن جمعه .  
وانفقوا في الجزاء الكوفة من المسلمين احس فلزمته كفارة يمين فاعتق بعينه فيها كفارة يمين مؤنثة سليمة  
الاعضاء في جميع اعضاء الجسم لا يعتق عليه محكم ولا بقرابة ولا بنسب يجب الاعتق على ما ذكر في كتاب العقق  
من هذا التاليف ان شاء الله ولم تترك تلك الرقة اموله ولا من المكاتبين ولا من المدرسين ولا  
من المعتقين الحامل ان ذلك يجزئ ذكرا كانت الرقة او انثى . ولم يتفقوا في الاطعام على شئ يمكن جمعه  
اكثر من انفاقرهم على انه ان اطعم عشرة مساكين بيقين اخر متغايرين مسلمين بنية كفارة عن يمينه  
تلك بعد البحث اجزاء . واختلفوا ان كساهم اقل او اطعمهم واحد عشرة ابار . وانفقوا انه يحسم  
انفاقرهم على انه ان كسى عشرة مساكين بيقين اخر متغايرين مسلمين ما يجوز في الصادرة لهم بنية  
كفارة بيمينه تلك اجزاء . واختلفوا ان كساهم اقل او اطعمهم واحد عشرة ابار . وانفقوا انه يحسم  
بين الحق والكسوة والاطعام . واختلفوا في عق الرقة المنزلة والمعيبة والاطعام المستكره والكسوة  
واختلفوا في كسوة بعض العترة مساكين والاطعام بعضهم يجزئ ام لا فقال سفيان الثوري بجزئ . وانفقوا  
ان من يجزئ عن رقة وكسوة وكسوة والاطعام محررا بعد ذكر او انثى في حين حنيفة فله جنيته ولم يجرى الى  
تبدل حاله فصام ثلثة ايام بجور صامها متتابعات اجزاء . واختلفوا في العبد انه له مال وممن يثبت  
حاله من عسر الى يسر او يسر او عسر بما لا سبل الى جمعه . وانفقوا ان من نذر من الرجال الاخرار العتق  
الباقيين غير السكارى لله عز وجل نذر من صلوة في وقت يجوز فيه الصلوة او صدقة ما يملك ما بقي لفته وعياله  
بعد ذلك اوثق او جمع او صليار جاز او اعتكاف جاز او عق رقة بملكها حين نذره بيمينه اوثق  
صحر معين كل ذلك على سبيل الشكر لله عز وجل ان كان ذكرا وكذا انثى ذكره ليست له معصية الله عز وجل  
فكان ذلك انه يلزمه ما نذر ما لم يكن المسمى الذي نذر الصلوة او الرقة التي نذر عتقها خرجت عن ملكه  
قبل ان يكون ذلك المسمى وما لم يكن مريضا او قويا وما نذر ثلثة . واختلفوا بين نذر صلوة في مسجد محلي  
يجزئ في غيره لا المسجد ام لا . واختلفوا في النساء والعبيد وسخرج ما ذكرنا على ذلك ثم رجوعه في بعض  
وانفقوا ان من نذر معصية فله لا يجوز له الوابى . واختلفوا في العتق الكفارة ام لا . وانفقوا ان من نذر  
منسبا الى المسجد المحرم بمكة ونوى حجيا او عمرى ان كان ذكرا وكذا ان كان ذكرا وكذا ان كان ذكرا وكذا ان كان ذكرا  
ان كان انثى الذي نذره في ذلك . واختلفوا في معنى ولا بد امر ركب ويجزئ . واختلفوا في سائر المساجد  
واختلفوا في النذر المطلق الذي ليس معلقا بصفة وفي النذر الكماج مخرج اليمن اليمن ام لا بل يذره في كفارة .  
وانفقوا ان من نذر ما لا طاعة فيه ولا معصية الا في عتق . وانفقوا ان من نذر من ذكرا ان يهود  
دوة الى مكة ان كان امركا فكان انه يهود دوة . واختلفوا هل يجزئ عنها غيرها ام لا



نفوا عنك المسلم الحر البالغ العاقل الذي ليس بملك للمسلم الذي ليس ولد لنا ولا جانيه فعل خير قال ابو  
 بن اعين عبد له قد خير فالتحق مردود . وانفقوا ان مواعنة عبده او امته الذين ملكها ملكا صحيحا  
 وهو حر بالغ عاقل غير مجنون ولا مكره وهو صحيح الجسم عتقا بغير شرط ولا اخذ مالا منهم ولا من غيرها وبما حبايات  
 مقدرة عليهما وليس عبد دين يحيط بقيمتهم ما اوتيتهم بضمهما وبما غيرهن وبلا موانع ولا موانع  
 ان عتقه جائز . واختلفوا في جوازته في خلاف كل ما ذكرنا في سائر الاحوال وفيمن يفتق بعض عبده يستتم ملكه  
 عليه امرلا وفيمن ملك ذراحم محرمة بنسب او رضاع يعق عليه امرلا . وانفقوا ان من يفتق عبده او امته  
 كما قد مضى عتقا صحيحا غير سامة ولم يكن للمعتق اب اعتقه غير له اعتقه هو ان ولده . واختلفوا  
 في السامية وفي عتق من احاط الدين بماله او ببعضه . وانفقوا ان يفتق حيوان غير يفتق لاجوز وان الملك  
 لا يقسط بملكه . واختلفوا في تسميته ويترد ما كان منه صبي في صل وحيوانا صل البسط الملك  
 بذلك امرلا . وانفقوا ان من يفتق ماله او ماله لا يملك ان ذلك ينافي . واختلفوا في عتق  
 ما لا يملك . وانفقوا ان تدبير المسلم على الصفات التي قد مضى سباح . وانفقوا ان من يفتق لغيره او امته  
 الذين يملكها ملكا صحيحا انت مدبر او انت مدبر بعد موتك انه تدبر صحيح . وانفقوا ان سيدات  
 ولم يرجع في تدبيره ولا اخرج ولا اخرج عن ملكه وذلك يخرج من ملكه ان كاجر . وانفقوا ان ابيات  
 سيد و ليس له مال بقي ممثلي قيمة المدبر انه يعق عليه منه اهل الملك . واختلفوا في سائر يعق امرلا  
 وباستسعاء امر بغير استسعاء . واختلفوا في رجل المعتقة الى اجل فقال لا يتولدها .  
 وانفقوا ان المعتق بصفة الى اجل جائز . واختلفوا في السيد اخراجها واخراج المدبر عن ملكه .  
 واختلفوا في المدبر ايرجع في تدبيره امرلا وباجراج من الملك او بغير اخرج . واختلفوا في هل  
 لبطا الرجل المعتقة الى اجل بصفة ومدبره امرلا . وانفقوا ان من جلت من امتا الى جلاء وطبها  
 بملك لها ملكا صحيحا او سائر ما يبيع الوطى من الاحوال التي لا يجرم معها النظر من غورتها وهو تمام المحرم  
 مسلم فولدت متيقنا انه ولد انما امروله . وانفقوا ان الالة اذا جلت كما ذكرنا انما لا يسل بها  
 ولا انكاحها ولا اخراجها عن ملكه مالم يضر . واختلفوا في ذلك كله بعد وضعها . وانفقوا انما في حال  
 وضرها لا تحل مواخرتها . واختلفوا فيها بعد الوضع . وانفقوا انما في حال وضرها لا تحل مواخرتها .  
 واختلفوا فيها بعد الوضع . وانفقوا ان سيدها وطبها حاملا او غير حامل مالم تكن حائضا او نفسها  
 او صائمة او وهو او وهي محرمة او هو معتك او هي . وانفقوا ان جملها من سيدها كما ذكرنا لا يصل  
 ان تباع لامرأها ولا دونها ولا ان توهب ولا يملك احد . وانفقوا ان يربح اياه كله كونه رلاق  
 وان يربح ولا مولد ابيه واجداه كذلك . وانفقوا ان حكم مولده مالم يمت سيدها او يفتقها حكم لامة  
 في جميع احكامها احاشا الصلوة والبيع والمواجرة والاخراج عن الملك والابحاح . واختلفوا في كل ذلك

ايضا نكح الذي اتفقوا فيه ان حكمها حكم لامة حدودها وميزانها وركابها . واتفقوا ان ابراهيم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خالق حر وامة مارية اموال رسول الله صلى الله عليه وسلم محمية على الرجال غير مملوكة . والله اعلم بالصواب كان  
بطاها بعد ولادتها وانها لم تنجب بعد . ولا تصدق بها وانها كانت بعد على السلم حرة . واختلفوا في اموال من غير  
سبيها وفي المشرقة والذي يملك زوجته التي كانت امته غيره . وقد دللت منه او هو حامل يجوز بيعها واستثناء  
ما يوطئها امرا . واتفقوا ان العبد والامة المسلمين البالغين العاقلين المتكسبين الصالحين في دينها  
اذا اسالوا واحدهما السيد للمالك كل لا يعضه مديكا صحيحا والسيد ايضا مسلم بالغ عاقل غير مجنون والاسكرات  
والسائل كذلك ان يكاية فاجاب وكايت على مال بيعه ولم يشترك معه في كايت احد غيره . وكايت كل بما يحل  
بيع من مال مجرود معلوم يعطيه طالب المكاية عن نفسه لسيد به شرط روال المالك به بشرط صريح في بيع  
نصا على ان جل مجرود بالحساب خفي باسم المكاية لا بغيرها . وقال السيد متى ديت في هذا المالك كما اتفقنا  
وانت حر . وقال لامة . انت حرة كذلك امها كايت صحيح . واتفقوا انه اذا كايت كاتب لسيد غيره وامة  
كما ذكرنا واديا في كجسها نحو صحتها لا قبلها ولا بعدا مما كسها كاتبا اليه بنفس او بغيره في حرة السيد  
على الصفة التي اتفقا عليها . انهما حران ومن ادعى ذلك منهما . واتفقوا ان المرأة العاقلة البالغة غير مجنونة  
ولا ذات الزوج وهي مسلمة . انما كاتر رجل في كرا ما ذكرنا في العتق والتبشير . واختلفوا في اعادة جميع الصفات اذ  
ذكرنا بما لا سبل الى ضبط اجماع فيه . واتفقوا ان المكاية بما لا يحل فاسخ . واختلفوا في بيعها متى  
وفي بيع المكاية ما يعق بالاداء . يجوز امرا . واتفقوا ان لامة المباح وطبها حلال وطبها قبل  
المكاية وحرار بعد العتق بالاداء . واختلفوا في وطبها في حال المكاية . واتفقوا ان المكاية ان يبيع  
رئيسه ما يجر فيه ثمنه ماله بغير اذن سيد مالم يفسد . واتفقوا ان ماله بغير اذن سيده في بيع المكاية ثم ان يبيع  
المكاية ومالم يبيع سيد له السيد ان يترفع ماله الذي كتب بعد المكاية . واختلفوا في كرا ماله  
كان قبل المكاية . وفي ذلله منها ارقى السيد المكاية ارضه ذلك . واختلفوا في المكاية بعد موت السيد  
انتقلت امرا . واتفقوا ان اموال من له من الجسد له ان يبيع ويشتري ما اذن له في بيع . واتفقوا ان لامة  
ان يترفع ماله عليه مالم يكن مكاتب او ام ولد او معتقا بصفة قد قربت . واختلفوا هل له ان يترفع  
من ذكرنا امرا . واتفقوا ان ولا المكاية اذا فاق بالاداء امه السيد الذي كايت . وكما ذكرنا في سائر المعقنين

#### باب

اتفقوا ان السواك لغير الصلوات حسن . واختلفوا في صلواتهم . واتفقوا ان حبس الشرائع الا دين وتقية  
في الجبهة حسن . وان ترك الشيب لا يصح مباح . واتفقوا ان ازالة المرو عن ثيابها بان يظلم من يظلم  
قاصدا الى ذلك لا يحل وذلك مثل ان يزل عدوسه او كرا شيا حرقه بان يزيل عضوفه من اذن او  
اعطوفى فذلها وهو لاحق لعنه بحكم دين الاسود . وقال اعطوفى امرأة فذرت او من ذلها . واختلفوا  
امر كذا لبعض لا يحل في الاسود فانه لا خلاف بين اهل المسلمين في ان لا يحل ان يجاب في ذلها  
وان كان في منعه اصطلاح الجمع

بغير من حاله باجماع. انفقوا ان الله عز وجل وحده لا شريك له حاق كل شيء لا غير. وان تعلموا بربهم  
ولا تخفوا معه. ثم حاق الاشياء كلها كما شاء. وان النفس مخلوقة والعرض مخلوق. والعالم كله مخلوق. وان النبوة حق.  
وانه كان انبياء كثير منهم من سمى الله تعالى لنا في القرآن ومنهم من لم يسم لنا. وان محمد بن عبد الله العربي الهاشمي  
المبعوث بمكة الهاجري الى المدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى جميع اهل العالمين والانس والجن والحيوان والنبات والارض والسموات  
هو النبي الذي لا دين لله في الارض سواء. وانه ناسخ لجميع الاديان قبله وان لا ينسب دين بعده اياها. وان من وافقه  
من بلغه كافر محله في النار ابدًا وان ائمتنا حق وانها دار نعم ابدًا لا تقني ولا يقني احدنا ابدًا بغيرها. وانها اعدت لكل كافر في حاله  
المسلمين والمسلمين المتقدمين والمتأخرين على حقيقة كما اتوا به قبل ان يفتح الله تعالى اذانهم بدين الاسلام  
وان المارقين دارها دار عذاب ابدًا لا تقني ولا يقني احدنا ابدًا بغيرها. وانها اعدت لكل كافر في حاله  
لهن الاسلام ولو حالفوا لانساهوا المسلمين قبل مبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليهم الصلوة والنبذ  
وغير خبره. وان القرآن المنادى في المصاحف بايدي الناس في شرق الارض وغربها من اول النسخة الله سبحانه  
العالمين الى آخره قل اعوذ برب الناس هو كلام الله عز وجل ووجه انزاله على نبي محمد صلى الله عليه وسلم محتمل  
من بين الناس. وانه لا ينسب مع محمد صلى الله عليه وسلم ولا بعده ابدًا الا ائمتنا اختلفوا في عيسى السلام اياها  
قبل يوم القيامة املا. وهوشى بن مريم المبعوث الى بني اسرائيل قبل مبعث محمد صلى الله عليه وسلم. وانفقوا ان كل  
ذكر في القرآن حق كادم وادريس ونوح وهود وصالح وشعيب ويونس والرحيم واسمهم والسبح ويوسف  
ويوسف وهرون وداود وسليمان واليسع واليسع ولوط ولحمى ويحيى وعيسى وايوب والكل.  
واختلفوا في نبوة مريم وامر موسى وادريس. وانفقوا ان عيسى عليه السلام عبد مخلوق من عبدة الرحمن في قبض مريم  
وهي بكر. وانفقوا ان صحرا دعا العرب الى ان لا ياتوا بمثل القرآن فهدوا عنه كلهم. وانفقوا ان مخرج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من مكة الى المدينة يرب. وان قبره بيثرب. وهاهنا عيسى عليه السلام. وانه  
عليه السلام نكح النساء واولد. وانه عليه السلام بقي بالمدينة عشرين نبيا رسولا ومثلهما رسولا نبيا  
واختلفوا هل بقي بمكة. اكثر ام لا. وانفقوا ان الملائكة حق وان جبريل وميكائيل ملكان رسولان  
له عز وجل مقران عظيمان عند الله تعالى. وان الملائكة كلهم مؤمنون فضاء وان الجحش حق وان البليس  
عاص لله كافر مذاب عن السموة لادم واستحق بغير السلام. وان كل ما في القرآن حق وان من زاد في  
حرفا من غير الفوائد المروية المحفوظة المنقولة نقل الكفاة او غصب حرفا او بدل حرفا مكان حرف  
وقد قامت عليه الحجة انه من القرآن فعادى معصدا لكل ذل عالم اياه بخلاف فعله كافر.  
وانفقوا انه لا يكتب في المصحف من القرآن ما ليس من القرآن. واختلفوا في قسم الله عز وجل  
فقال قائل لا يكتب في القرآن الا في سورة النمل واول آخرون يكتب في اول سورة  
سورة شاذة. وهي من القرآن في كل موضع قبل الا لسورة. وقال آخرون يكتب في اول كل سورة حاشا  
براءة وليست من القرآن وانفقوا انها في داخل النمل من القرآن وانها تكتب ههنا. وانفقوا  
انها ليست في اول سورة وانها لا تكتب هناك. وانفقوا انه مذمات النبي صلى الله عليه وسلم فقد انقطع الوحي



وكل البرين واستقر<sup>١</sup> وانه لا يحل لأحد ان يرب شيئا من رايه جبراسترلالا ولا ان يفتقر منه شيئا  
ولا ان يبدل شيئا مكانه ولا ان يحدت شريعته وان من فعل ذلك كفر<sup>٢</sup> وانفقوا ان كلام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا صح انه كلامه بيقين فواجب اتباعه . واختلفوا في كيفية صحته بما بين البلاغ الى النقل  
الكافة . وانفقوا ان نقل الحاكم<sup>٣</sup> ممن خالفه بعد علمه انه نقل لا كنه<sup>٤</sup> . وانفقوا ان من طرأ شخص  
على تأويل من كتاب ولاست<sup>٥</sup> شق لا يحل<sup>٦</sup> وانفقوا انه لا يحل ترك ما صح من كتاب الله والمتن والاقتضاه على  
افتقر عليه فقط<sup>٧</sup> . وانفقوا انه لا يحل لأحد ان يحد ولا ان يحرر ولا يوجب حكم بغير دليل من قرآن  
او سنة واجماع او نظر<sup>٨</sup> . واختلفوا في النظر فقال بعضهم من الاستحسان وقال بعضهم من تقليد صاحب  
الذريع او فتية فاضل<sup>٩</sup> . وقال بعضهم من القياس . وقال بعضهم هو استنباط الحكم من المجتمعات<sup>١٠</sup> ومفهوم  
اللفظ الوارد في نص القرآن والسنة<sup>١١</sup> . وانفقوا ان الله تعالى سمي باسماء التي تضمن عليها في القرآن  
فقد ذكرناها في مكان آخر<sup>١٢</sup> وانه تعالى لا يخفى على شيء ولا يضل ولا ينسى ولا يحل<sup>١٣</sup> وان كل ما ورد  
في القرآن من خبر ماضى او ما ياتي حق صحيح وصدق لا شك فيه<sup>١٤</sup> . وانفقوا ان البعث حق<sup>١٥</sup>  
وان الله تعالى يبعثون في وقت ينقطع فيه سكانهم في الدنيا يحاسبون اعمالهم من خير وشر<sup>١٦</sup>  
وان الله تعالى يعذب من يشاء ويعفو عن سيئاته . واختلفوا في تفسير هذه الجملة بعد انفاقهم  
على هذا اللفظ<sup>١٧</sup> . وانفقوا ان محمداً عليه السلام وجميع صحابه لا يرجعون الى الدنيا الا حين يجمع  
الناس<sup>١٨</sup> وان الاجساد تنشر ويجمع مع الانفس يومئذ<sup>١٩</sup> . وانفقوا ان التوبة من الكفر مسبوقة  
بما لم يوقن اليقين بالاموات بالمعاني<sup>٢٠</sup> ومن الزنا ومن فعل قوم لوط ومن شرب الخمر ومن كل  
معصية بين المرأة وربه تعالى مما لا يحتاج في التوبة منه الى دفع مال وما ليس بملكه لاسان<sup>٢١</sup>  
وانفقوا ان ما وصف الله تعالى به في الجنة من اكل وشرب وازواج مقدمات ولباس وولد  
حق صحيح وانه ليس شئ من ذلك معاني بآثار<sup>٢٢</sup> وانه لا ينج فيها ولا يموت وان كل ذلك عارف  
ما في الدنيا لكن امر من امره تعالى لا يعلم كيفية غيره<sup>٢٣</sup> وان الاجساد تدخل مع انفسها الفاضلة المحنة  
بعد ان تصفى الاجساد من كل كدر وانفس من كل غل<sup>٢٤</sup> وان اجساد الغصاة تدخل مع انفسهم  
في النار<sup>٢٥</sup> وان الانفس لا تنقل بعد خروجها عن الاجساد الى اجساد خرافية<sup>٢٦</sup> لكنهم يستقر  
حيث شاء الله . واختلفوا في موضع استقرارها وفي منازلها وعوثرها<sup>٢٧</sup> وان لافئدة وقدينا  
الحق في ذلك في غير هذا المكان<sup>٢٨</sup> . وانفقوا في وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بان يلوب  
واختلفوا في وجوب بالايدي والسمع<sup>٢٩</sup> . وانفقوا ان من آمن بكل ما ذكرنا وحرر  
كل ما قدما انه حرام<sup>٣٠</sup> واحل كل ما ذكرنا انه حلال<sup>٣١</sup> ووجب كل ما قدما انه واجب<sup>٣٢</sup> وتبرأ  
من اي حباب كل ما ذكرنا انه غير واجب فقد استحق اسم الايمان والاسلام<sup>٣٣</sup> ثم اختلفوا

[illegible]

فرحوا على الحجاج بسوقهم، اترى هؤلاء لقوا؟ بل والله منه كثر من احوه بالكفر منهم  
 ولهم لو كانه اختلافاً يخفى لعذرنا، ولكنه امر من عجزه الكثر العوام في السواد  
 والمخدرات في هذا زمن كثر ناره، فلقد بعثوا على المراءى ان يحطم كلامه  
 والله يريته الان يتبعونه وميزه، ويعلم انه الله تعالى بالمصاد، والله كلامه محاسب  
 مكتوب يسأل عنه يوم القيامة، اخرمه اتبعه عليه او ذره \* ثم لم يدر العلماء  
 الحديث ايماناً رضي الله عنهم اتفقت اخر لم نذكرها لها هنا لم يجمعوا على نفسه طافوا  
 فضلاً عنه تكفيره، كما انهم لم يختلفوا في تكفيره خالفهم فيما قد منا هذا الكتاب  
 ولنعلم القارئ لعلنا ان به قولنا لم يجمعوا، وبه قولنا لم يتفقوا فزاعظوا و

مرفوع المرفوع

٢٩١٢

مكتبة  
 الشيخ / محمد نصيف



٤ : ٤١